الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كليّة الاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور القطاع الصناعي في تنويع هيكل الصادرات الليبية في ظل التطلع للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب

امحمد علي صالح مسعود أبوغالية

إشراف

د. حسين الفحل

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

جامعة دمشق - سورية

المشرف المشارك

د. مصطفى عبد الله البوسيفي

أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبية

2012

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of economics
Department of economics

The role of the manufacturing sector in diversifying exports structure under the light of Libya's aspiration to join the World Trade Organization

A thesis submitted for the degree of Ph.D. in Economics

Prepared by
Mhemed Ali Salih Masoud Abo Ghalya

Supervisor
Dr. Hussein Al-Fahal

Co-Supervisor
Dr. Mustafa Abdullah Al-Busaifi

2012

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾

وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾

"صدق الله العظيم"

طه: ٢٥ ـ ٢٨

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين...

الشكر لله أولاً وأخيراً الذي يسر لي مهمتي ووفقني لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة ، والشكر الموصول إلى الدكتور الفاضل الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة **الدكتور: حسين الفحل** الذي كان له الدور الكبير في انجاز هذه الدراسة، عن طريق ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات طيلة فترة الدراسة، فله مني عظيم الشكر وخالص التقدير والاحترام، وجزاه الله عني وعن أهل العلم الجزاء الأوفى، كما أسجل خالص شكري وتقديري إلى المشرف المشارك **الدكتور: مصطفى البوسيفي**، لما قدمه لي من نصائح وملحوظات أسهمت في إثراء هذه الدراسة .

وأتوجه بالشكر والعرفان، وخالص التقدير إلى الأساتذة الأفاضل، **الدكتور: مصطفى العبد الله الكفري، والدكتور: هزاع المفلح، والدكتور: معتز نعيم، والدكتور: همام الجزائري**، على تفضلهم بقبول امتحان هذه الدراسة.

وأرى لزاماً علي أن أتوجه بالشكر إلى كلية الاقتصاد بجامعة دمشق العريقة، ممثلة بعميدها ووكيليها العلمي والإداري ورئيس قسم الاقتصاد **الدكتور موسى الغرير**، وإلى جميع أساتذتها الأجلاء، والموظفين والموظفات الذين كانوا مثالاً للأخوة والمعاملة الحسنة، كما أعرب عن شكري وامتناني **للأستاذ أحمد عبيد** المدقق اللغوي لتفضله بمراجعة الأطروحة لغوياً، وإلى كل من أعانني على إنجاز هذه الدراسة بدءً من أسرتي وانتهاءً بزملائي وأصدقائي، وكل الذين لم يتأخروا في تقديم يد العون والمساعدة، فكان لتشجيعهم بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة، ولا يفوتني أن أقدم خالص شكري إلى الأخوة والأخوات العاملين بمكتبة جامعة دمشق، مكتبة الأسد، مكتبة أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، مكتبة مصرف ليبيا المركزي، مركز التوثيق والمعلومات، مركز التوثيق الصناعي، ومكتبة كلية المحاسبة غريان على ما قدموه لي من مساعدة وعون .

الباحث

الإهـداء

إلى منارة العالمين وخاتم النبيين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليـم

إلى روح والدي تغمده الله بواسع رحمته وجعل مثواه الجنة

إلى من سهرت ليالي سقمي ، وكان رضاؤها زاداً لي في الحياة ودعاؤها نوراً لي

في الطريق **(أمي الغالية)**

إلى من كان لي بعد وفاة أبي خير معين **(أخي نوري)**

إلى من اختارت أن تقاسمني حلو الحياة ومرها **(زوجتي الغالية)**

إلى من هـم زينةً لي في حياتي أبنائي **(ضياء الدين ، أحمد ، حمزة ، وسام)**

إلى أهل الوفاء ومنبع الإخاء ، إلى رصيدي في الحياة

(أخوتي وأخواتي وزملائي وأصدقائي)

إلى ورثة الأنبياء وحملة مشاعل العلـم **(أساتذتي الأفاضل)**

إليهـم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

مستخلص الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في الاندفاع الكبير نحو التصنيع منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، معتمدة على التمويل المحقق من قطاع النفط، وما رافقه من انخفاض في العائدات النفطية إلى مستويات لم تكن متوقعة ولاسيّما في عقد الثمانينيات، جعلت من قطاع الصناعة التحويلية يعدّ عبئاً على الاقتصاد الوطني بدلاً من كونه داعماً له هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعدّ الاقتصاد الليبي آحادي الجانب إذ يعتمد بصورة أساسية على قطاع النفط من حيث التمويل والصادرات، ولذلك طرحت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي (في ظل الواقع الحالي لقطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية – ما هي الآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية)، ولاسيّما أن ليبيا تتمتع بصفة عضو مراقب في المنظمة منذ عام 2004.

وقد اعتمدت الدراسة على بعض الفروض كان أهمها:

1. يفترض الباحث وجود اختلال هيكلي في التركيب السلعي والجغرافي لتجارة ليبيا الخارجية.
2. يعاني قطاع الصناعة التحويلية من بعض المشكلات التي تضعف من أدائه وقدرته التنافسية، مما يجعل من الآثار السلبية المحتملة عن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية تفوق الآثار الايجابية على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط.

بينت الدراسة أن الاقتصاد الليبي يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية بسبب اعتماده الكبير على قطاع النفط من حيث التمويل والتصدير، حيث بلغت الصادرات النفطية في فترة الدراسة ما نسبته 95.6% كمتوسط عام من إجمالي الصادرات الليبية، وتركزت هذه الصادرات جغرافياً لصالح مجموعة دول بلدان أوروبا الغربية، التي استأثرت على ما نسبته 76.9% في المتوسط في الفترة نفسها، بينما اتسمت الواردات الليبية بالتنوع، وقد أسهم ذلك في زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، وميل معدلات التبادل التجاري في المدى الطويل في غير صالح الاقتصاد الليبي.

كما بينت الدراسة أن قطاع الصناعة التحويلية قد واجه العديد من المشكلات التي أسهمت في ضعف أدائه في الاقتصاد الليبي، حيث لم تتجاوز مساهمته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 4.5% في المتوسط في فترة الدراسة، و لم يسهم هذا القطاع إلا بما نسبته 7.9 % فقط من إجمالي القوى العاملة في الفترة نفسها، كما لم يسهم هذا القطاع بأية أهمية تذكر في إجمالي الصادرات

الليبية، واتسمت منتجاته بضعف القدرة التنافسية بسبب ارتفاع تكلفة المنتجات، وانخفاض مستوى الجودة الناجم عن إتباع سياسة الإحلال محل الواردات في البرامج التنموية التي اعتمدت على القطاع العام من حيث التنفيذ. على الرغم من أن قطاع الصناعة التحويلية قد استحوذ على ما نسبته 9.2% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في فترة الدراسة.

إن الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي ستجعل من الآثار السلبية المحتملة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية تفوق الآثار الايجابية على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط، ولاسيّما في ظل خروج النفط حتى الآن من إطار المنظمة.

وفي ضوء النتائج السابقة خلصت هذه الدراسة إلى جملة من المقترحات **أهمها**:

1. التأكيد على دور الدولة في وضع السياسات وإعداد البرامج واتخاذ جميع الإجراءات التي تسهم في تهيئة البنية الاقتصادية بصورة شاملة للتكيف مع الأوضاع الجديدة المتوقعة من الانضمام.
2. التركيز على التجارة الخارجية باعتبارها ركيزة أساسية لانجاز أهداف النمو الاقتصادي وهذا يتطلب تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.
3. العمل على تجاوز المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية، والاهتمام برفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.
4. تفعيل الترتيبات العربية والأفريقية، وتوظيف ما أمكن منها لخدمة متطلبات الاقتصاد الليبي.

Abstract

The problem of this study is represented by the great rush in manufacturing since the beginning of the seventies of the last century, depending on funds that had come from the oil sector, and the accompanying decline in oil revenues to an unexpected levels that made the manufacturing sector to form a burden on the national economy instead of being supportive to it on one side. On other side, the Libyan economy is considered a unilateral economy that depends heavily on the oil sector in terms of funding and exports. Therefore, and because of this problem, we asked the following question: (Under the current situation of the manufacturing and foreign trade sectors: What are the potential impacts that could result from Libya's accession to the world trade organization WTO?) especially that Libya is an observer member in the organization since 2004.

The study based on some assumptions, the most important are the following:

1- The researcher assumes the existence of a structural defect in the commodity and geographical structure in Libya's foreign trade.
2- The manufacturing sector is suffering from some problems that weaken its performance and competitiveness which makes it possible that the adverse effects on Libya's accession to the WTO outweigh the positive effects at least in the short and medium terms.

The study reveals that the Libyan economy is suffering from many structural imbalances because of its heavy dependence on the oil sector in terms of funding and export, as oil exports contributes to 95.6% of the total exports of Libya during the study period, and these exports are concentrated geographically in favor of the Group of Western European countries which contributes to 76.9% on average during the same period, while the Libyan imports characterize by diversity which contributes to the increase in the openness of the Libyan economy to the outside and the trade exchange rate on the long term tends to be not in favor of the Libyan economy.

The study also demonstrates that the manufacturing sector has faced many problems that resulted in its weak performance in the Libyan economy as it contributed to 4.5% in the structure of GDP on average

during the study period, and this sector had contributed to only about 7.9% of the total workforce during the same period, and it has no significant contribution to the total Libyan exports, and its products characterized by weak competitiveness due to the high cost of production, and low quality due to the following of the policy of replacement of imports in the development programs that depended on the public sector in terms of implementation although the manufacturing sector has accounted for 9.2% of the total investments allocated to economic sectors during the study period.

The imbalances that the Libyan economy suffering from, will make the possible adverse effects of Libya's accession to the WTO outweigh the positive effects at least in the short and medium term, especially under the light of exclusion of the oil sector in the WTO.

Under the light of the previous results, this study concludes an important number of proposals:

1- Stressing on the state's role in policy formulation and programs development and to take all measures that contribute to the creation of a comprehensive economic structure to adapt for the new situations expected from Libya’s accession to the WTO.
2- Focusing on foreign trade as a fundamental pillar in achieving the objectives of economic growth, and this requires correction of the structural imbalances that the manufacturing sector is complaining of.
3- Working on overcoming the problems experienced by the manufacturing sector and focusing on raising the competitiveness of industrial products.
4- Activating the cooperation with the Arab and African countries and employing it as much as possible to serve the requirements of the Libyan economy.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	د
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	و
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ل
قائمة الأشكال البيانية	ن
الفصل التمهيدي	9-1
– المقدمة	2
– مشكلة الدراسة	3
– أهمية الدراسة	3
– أهداف الدراسة	4
– فروض الدراسة	4
– منهجية الدراسة	4
– حدود الدراسة	5
– الدراسات السابقة	5
– سبب اختيار الدراسة والإضافات	7
– تقسيمات الدراسة	8
الفصل الأول **بعض الجوانب النظرية و الفكرية المتعلقة بالتصنيع و التجارة الخارجية.**	**41-10**
تمهيد :	11
1-1: التخصص و تقسيم العمل الدولي من منظور تاريخي .	12
1-1-1: التطور التاريخي لمبدأ الميزة النسبية وفقاً للنظرية التقليدية	12

العنوان	الصفحة
1-1-2: ظهور مفهوم القدرة التنافسية كأحدث أشكال التطور لفكرة الميزة النسبية	17
1-2: سياسات التصنيع و علاقتها بالتجارة الخارجية .	20
1-3: التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي وأثرها على التجارة الخارجية للدول النامية.	25
1-3-1: التكتلات الاقتصادية .	26
1-3-2: تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي .	29
1-3-3: التطور التكنولوجي .	31
1-4: منظمة التجارة العالمية وزيادة الدعوة لتحرير التجارة العالمية .	33
1-4-1: نشأة الجات .	34
1-4-2: المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات .	34
1-4-3: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية .	35
1-4-4: وظائف منظمة التجارة العالمية وأهدافها .	36
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني/ ملامح تطور الاقتصاد الليبي.	**42-81**
تمهيد:	43
2-1: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الليبي.	44
2-1-1: واقع وسمات الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط .	44
2-1-2: واقع وسمات الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط.	49
2-2: بنية وهيكلية الاقتصاد الليبي .	55
2-2-1: توزيع الاستثمارات وهيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية.	55
2-2-2: دور القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .	61
2-3: تطور السياسات التنموية في ليبيا (تقييم خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي).	67
2-3-1: الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973 – 1975).	67
2-3-2: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 – 1980).	71
2-3-3: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985).	73
2-3-4: البرامج التنموية بعد عام 1985.	76
خلاصة الفصل الثاني.	80

العنوان	الصفحة
الفصل الثالث/ واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي.	**122-82**
تمهيد:	83
3-1: سياسات واستراتيجيات التصنيع في ليبيا.	84
3-2: دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي.	89
3-2-1: حجم مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.	89
3-2-2: تطور الإنفاق التنموي في قطاع الصناعة التحويلية.	95
3-2-3: تطور الاستخدام (العمالة) في قطاع الصناعة التحويلية.	100
3-2-4: تطور صادرات قطاع الصناعة التحويلية.	106
3-3: المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا.	110
3-3-1: مشكلة تكدس الإنتاج.	110
3-3-2: مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة.	113
خلاصة الفصل الثالث.	121
الفصل الرابع/ تحليل هيكل التجارة الخارجية في ليبيا.	**161-123**
تمهيد:	124
4-1: انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.	126
4-1-1: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية)	127
4-1-2: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير).	129
4-1-3: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد).	131
4-1-4: نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات.	133
4-2: مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج.	135
4-3: تحليل الميزان التجاري.	137
4-4: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الليبية.	141
4-4-1: الهيكل السلعي للصادرات.	141
4-4-2: الهيكل السلعي للواردات.	145
4-5: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية.	149
4-5-1: التوزيع الجغرافي للصادرات.	149
4-5-2: التوزيع الجغرافي للواردات.	153
4-6: معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية.	157
خلاصة الفصل الرابع.	160

العنوان	الصفحة
الفصل الخامس / الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية.	**202-162**
تمهيد:	163
5-1: موقف ليبيا من الجات ومنظمة التجارة العامية.	165
5-1-1: موقف ليبيا من اتفاقية الجات 1947.	165
5-1-2: موقف ليبيا من منظمة التجارة العالمية.	165
5-2: القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات رفعها في ظل منظمة التجارة العامية.	168
5-2-1: القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.	168
5-2-2: متطلبات رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في ظل منظمة التجارة العالمية.	172
5-3: الاقتصاد الليبي بين الواقع وتحديات منظمة التجارة العالمية.	175
5-3-1: مدى ملاءمة الاقتصاد الليبي لاكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية.	175
5-3-2: بعض الآليات التي تساعد الاقتصاد الليبي على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية.	177
5-4: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي.	181
5-4-1: الآثار العامة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي بين الانضمام وعدم الانضمام	181
5-4-2: الآثار الاقتصادية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.	187
5-4-3: الآثار المحتملة على قطاع الصناعة التحويلية.	191
5-4-4: الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية.	198
خلاصة الفصل الخامس.	201
النتائج والمقترحات	**210-203**
أولاً : النتائج	204
ثانياً : المقترحات	209
المراجـــــع	**225-211**
الملحقـــــات	**235-226**
المصطلحـــــات	**246-236**

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
1	أهم التكتلات الاقتصادية	28
2	المساعدات الأجنبية المقدمة لأغراض التنمية في الفترة (1952 -1960)	49
3	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة (1962 – 1969)	51
4	الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة (1960 -1969)	53
5	التكوين الرأسمالي الثابت موزع على أهم القطاعات الاقتصادية في الفترة (1970 – 2005)	56
6	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (سنوات مختارة)	59
7	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة لسنة 2006 في الفترة (1970 – 2008)	60
8	توزيع الاستثمارات بين القطاع العام والقطاع الخاص في الفترة (1970- 1997)	63
9	قياس حجم القطاع العام في الاقتصاد الليبي	65
10	معدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات في الخطة الثلاثية (1973 – 1975)	70
11	معدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات في الخطة الثلاثية (1976 – 1980)	72
12	معدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات في الخطة الثلاثية (1981 – 1985)	75
13	الإنفاق الفعلي على مستوى الاقتصاد الكلي في الفترة (1980- 2007)	78
14	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومقارنته ببعض القطاعات في الفترة (1970 – 2009)	90
15	الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970 – 2009)	93
16	الإنفاق الفعلي حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة (1970 -2009)	97
17	نسبة الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة التحويلية إلى مخصصات الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1970 -2009)	98
18	تطور الاستخدام (العمالة) في قطاع الصناعة التحويلية ومقارنته بحجم الاستخدام في بعض القطاعات في الفترة (1970 -2009)	102
19	الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة في الفترة (1970 – 2009)	104
20	المبيعات الفعلية والمبيعات المحلية والصادرات على مستوى قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1987-2009)	108
21	مؤشر قياس حجم السوق المحلية قياساً بالسوق العربية في سنوات مختارة	112

الجدول	العنوان	الصفحة
22	الإنتاج الفعلي والإنتاج المستهدف والطاقة المتاحة لقطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1986- 2009)	114
23	التوقفات والفاقد وأهم أسبابها حسب الصناعات في النصف الأول من عام 2007	118
24	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية) في الفترة 1970 – 2009	128
25	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير) في لفترة 1970 – 2009	130
26	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) في لفترة 1970 – 2009	132
27	نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات في الفترة (1970 -2009)	134
28	مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الطلب المحلي في الفترة (1970 -2009)	136
29	قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة (1970 -2009)	138
30	الصادرات السلعية المختلفة ونسبتها إلى إجمالي الصادرات في الفترة (1970 -2009)	143
31	التغيرات الهيكلية في الواردات السلعية في الفترة (1970 – 2009)	147
32	التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية في الفترة (1971- 2009)	151
33	التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (1971- 2009)	154
34	معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية في الفترة (1980 – 2006)	159
35	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970 – 2009)	170

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	العنوان	الصفحة
1	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومقارنته ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى	94
2	النسب المئوية لمعدل الإنفاق الفعلي حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة (1970 -2009)	98
3	مخصصات الإنفاق التنموي والإنفاق الفعلي على قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1970-2009)	99
4	نسبة تنفيذ الإنفاق التنموي الفعلي على قطاع الصناعة التحويلية إلى مخصصات الإنفاق التنموي على هذا القطاع في الفترة (1970 – 2009)	99
5	مساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة في الفترة (1970- 2009)	105
6	المبيعات الفعلية والمبيعات المحلية والصادرات على مستوى قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1987 -2009)	109
7	الإنتاج الفعلي والإنتاج المستهدف والطاقة المتاحة لقطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1986 – 2009)	116
8	قيمة الميزان التجاري في الفترة (1970 -2009)	140
9	متوسط نسبة الصادرات السلعية المختلفة في الفترة (1970- 2009)	144
10	نسبة السلع المستوردة إلى إجمالي الواردات السلعية (سنوات مختارة)	148
11	متوسط نسبة الصادرات لمجموعة دول إلى إجمالي الصادرات في الفترة (1971- 2009)	152
12	متوسط نسبة الواردات من مجموعة دول إلى أجمالي الواردات في الفترة (1971- 2009)	155

الفصل الأول

بعض الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتصنيع والتجارة الخارجية

تمهيـد :

1-1: التخصص و تقسيم العمل الدولي من منظور تاريخي.

1-2: سياسات التصنيع وعلاقتها بالتجارة الخارجية.

1-3: التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي وأثرها على التجارة الخارجية للدول النامية.

1-3-1: التكتلات الاقتصادية.

1-3-2: تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي.

1-3-3: التطور التكنولوجي.

1-4:منظمة التجارة العالمية وزيادة الدعوة لتحرير التجارة العالمية.

1-4-1: نشأة الجات.

1-4-2: المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات.

1-4-3: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

1-4-4: وظائف منظمة التجارة العالمية وأهدافها.

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد :

تزامن ظهور النظرية التقليدية في التجارة الدولية مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، حيث ظهرت الأفكار التي تنادي بالحرية الاقتصادية، ولعل أهم ما تمخض عن هذه الأفكار (ونتيجة لأسباب عديدة) هو ظهور النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث تخصصت الدول المتقدمة في إنتاج وتصدير السلع الصناعية، بينما تخصصت معظم الدول النامية في إنتاج وتصدير السلع الزراعية والمواد الأولية وكانت النتيجة عكس ما توقعت النظرية التقليدية، لأن الكسب من التجارة الخارجية لم يوزع بالتساوي بين المجموعتين من الدول كما افترضت النظرية.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض بعض الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية بنوع من التحليل مع الاستعانة ببعض البيانات الإحصائية من الواقع الاقتصادي واستعراض بعض التجارب الناجحة في مجال التصنيع والتجارة الخارجية.حيث سنتناول في المبحث الأول التطور التاريخي لفكرة الميزة النسبية التي قدمها (ريكاردو) وكيف تطورت هذه الفكرة وأصبحت متغيرة بفعل التقدم التكنولوجي إلى أن وصلت إلى مفهوم القدرة التنافسية في النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على يد الاقتصادي (بورتر) بينما سيركز المبحث الثاني على علاقة التصنيع بالتجارة الخارجية مستعرضاً أهم سياسات التصنيع ودورها في التجارة الخارجية مدعماً ذلك ببعض التجارب الناجحة في مجال الصادرات الصناعية لدول جنوب شرقي آسيا التي استطاعت في غضون ثلاثين عاماً أن تنتقل من قائمة أفقر بلدان العالم إلى تصنيفها على أساس أنها دول صناعية. أما المبحث الثالث فقد خصص لاستعراض بعض التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تجاهل أثرها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأخيراً فإن المبحث الرابع من هذا الفصل سيلقي الضوء على منظمة التجارة العالمية من حيث النشأة والتاريخ والتطور.

1-1: التخصص وتقسيم العمل الدولي من منظور تاريخي:

سنتناول في هذا المبحث بشيء من الإيجاز التطور التاريخي لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي بدءً من النظرية التقليدية التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، حيث كانت نظرية الميزة النسبية التي قدمها (ريكارد) نقطة الانطلاق في تطور نظريات التجارة الدولية، مروراً ببعض التطورات التي أدخلت على هذه الفكرة، وصولاً إلى النظرية الحديثة المتمثلة في نظرية القدرة التنافسية على يد الاقتصادي (بورتر).

لذلك قسم هذا المبحث لجزأين يتناول **الجزء الأول** التطور التاريخي لمبدأ الميزة النسبية وفقاً للنظرية التقليدية، بينما يركز **الجزء الثاني** على ظهور مفهوم القدرة التنافسية كأحدث صور التطور لفكرة الميزة النسبية.

1-1-1: التطور التاريخي لمبدأ الميزة النسبية وفقاً للنظرية التقليدية:

يعدّ التفاوت الكبير في المستويات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية من المشكلات الرئيسة والملحة في الوقت الحاضر، فعلى الرغم من المحاولات والمساعي التي انتهجتها المنظمات الدولية الرسمية، من أجل تقليل الفجوة بين دخول المجموعتين من الدول إلا أن معظم هذه المساعي باءت بالفشل، وهذا يدعو الدول النامية جدياً إلى إعادة النظر في خططها التنموية وسياساتها التصنيعية، من أجل تنويع صادراتها ومصادر دخلها بهدف تغيير نمط تقسيم العمل الدولي السائد حالياً إلى صالحها وامتلاكها لمكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي.

وتكمن الأسباب الحقيقية وراء هذا التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية، في سيطرة الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية، فقد أدى العامل السياسي دوراً هاماً في تكوين هيكل التجارة الخارجية لمعظم دول العالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبدأ هذا التفاوت متزامناً مع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا التي كانت مصدر الثورة الصناعية آنذاك، حيث تمكنت من تحقيق سبق صناعي كبير بفضل استغلال ثروات مستعمراتها من المواد الأولية والسلع الزراعية، التي كانت تقوم بتصنيعها وإعادة تصديرها إلى مستعمراتها، ومن هنا نشأت الرأسمالية الصناعية وتطورت، وبدأت المبادلات الدولية تتسع وبرزت أهمية التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاديات المختلفة.

إن هذه التطورات التي حصلت أبان وبعد الثورة الصناعية هي التي أدت إلى ظهور النظرية التقليدية للتجارة الدولية[1]، حيث ظهرت الأفكار التي تنادي بحرية التجارة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[*].

1- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الاقتصادي، رسالة دكتوراه ((غير منشورة))، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1975، ص1.

(*) تجدر الإشارة إلى أن النظرية التقليدية التي تنادي بحرية التجارة ، أتت كرد فعل للمذهب التجاري الذي كان ينادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وفرض قيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على كمية أكبر من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) ، باعتبارها مقياس لثروة الدولة آنذاك.

وتعددت النظريات التي حاولت تفسير تدفقات التجارة الدولية بين الدول، حيث كانت البداية مع ظهور نظرية الميزة المطلقة[1] كأساس لقيام التجارة الدولية بين دولتين وذلك على يد الاقتصادي الشهير (آدم سميث) في عام 1976، الذي استخدم مبدأ التخصص وتقسيم العمل السائد بين أفراد مجتمع ما ليفسر به التخصص وتقسيم العمل الدولي، والذي يحقق أعلى مستوى رفاهية للمجتمع الدولي، فأوضح (سميث) أنه على كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، وتبادل فائض إنتاجها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع الأخيرة بميزات مطلقة في إنتاجها.

وتطورت هذه النظرية على يد الاقتصادي (ديفيد ريكاردو) في نظريته (النفقات النسبية) أو ما يعرف بمبدأ الميزة النسبية[2] في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) عام 1917، فقد أكد (ريكاردو) أن التجارة الدولية سوف تفيد كلا البلدين في حالة اختلاف النفقات النسبية، حيث يمكن لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها وتصديرها بنفقات أرخص نسبياً، وفي المقابل تقوم باستيراد السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية، وأكد أن سبب اختلاف الميزة النسبية إنما راجع إلى الاختلافات والفروق في مستوى إنتاجية العامل بين الدول، مع العلم أنه لم يحاول تفسير أسباب حدوث هذه الاختلافات في مستوى الإنتاجية بين الدول[3]، ولاسيّما أن هذه النظرية كانت تستند على مجموعة من الفروض التي ربما كانت تتماشى مع الظروف التاريخية التي ظهرت فيها هذه النظرية والتي عرضتها للنقد في السنوات الأخيرة، وربما من المفيد هنا التذكير بأهم هذه الفروض والمتمثلة **فيما يأتي** [4]:

1. إن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط وتشتمل على سلعتين يمكن إنتاجهما في كلا الدولتين.
2. حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل حدود كل دولة وعدم قدرتها على الانتقال بين دولة وأخرى.
3. العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، وقيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها.
4. تقوم التجارة بين الدولتين على أساس المقايضة.
5. إن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.
6. إن عوامل الإنتاج موظفة بالكامل في كلا الدولتين.
7. لا تتضمن تكلفة الإنتاج تكاليف أخرى كتكاليف النقل والتأمين وغيرها.
8. سيادة المنافسة الكاملة بين الصناعات داخل حدود كل دولة.

---

1 - Omar salman , ((Foreign trade Economic , Terminology)) , Nabila Ins, 2000.PP 27:37

2- لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرية يمكن الرجوع إلى : د.أبو بكر متولي ــ الاقتصاد الخارجي ــ نظرية تحليلية ــ مكتبة عين شمس 1980،ص 161 وكذلك :

Steven Husted & Michael Melvin , ((International Economic)) , Addinon , Wesley , Long man, Inc- 1997.PP.66.

3- Porter M.((the competitive Advantage of Nations)) Macmillan press 1990.p.11.

4- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1992، ص40- 41.

إن معظم الانتقادات التي وجهت للنظرية التقليدية كانت تتعلق بعدم واقعية بعض الفروض التي بُنيت عليها كافتراض حالة التشغيل الكامل، وسيادة المنافسة الكاملة ونظرية العمل في القيمة[1].

وقد قام العالم الاقتصادي (هابرلر) عام 1936 بطرح مفهوم نفقة الفرصة البديلة (نظرية نفقة الاختيار)[2]، لمعالجة قصور نظرية العمل في القيمة، حيث أوضح أن العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد، كما أن عنصر العمل ليس متجانساً، وبذلك رفض تفسير (ريكاردو) للميزة النسبية، وحاول تحرير النظرية من الفرض المقيد وغير الواقعي لنظرية قيمة العمل.

وطبقاً للنظرية التي قدمها (هابرلر) تكون تكلفة السلعة هي مقدار السلعة الأخرى التي ينبغي التنازل عنها (التضحية بها) لتوفير القدر الكافي من الموارد اللازمة لإنتاج وحدات إضافية من السلعة الأولى.

ومع ذلك لا يمكن إنكار أن نظرية (ريكاردو) قدمت الأساس لتفسير التجارة الدولية عن فكرة الميزة النسبية، وبذلك عدّت نقطة البداية نحو تفسير أنماط وتدفقات التجارة وظهور العديد من الجهود في مجال تفسير التجارة الدولية، فحتى التطورات الحديثة التي جاءت بعده (والتي نحن لسنا بصدد عرضها تفصيلاً) وحاولت تفسير التجارة الدولية سواء كانت نظرية (هابرلر) أم نظرية معدل التبادل التجاري لـــ (جون ستيوارت ميل) الذي قام بتحديد السعر الذي يمكن به مبادلة السلع دولياً وفقاً لقانون الطلب والعرض للدول المصدرة والمستوردة،أو النظرية السويدية لـــ (هكشر ـــ أولين) التي اعتمدت على مدى الوفرة (أو الندرة) النسبية لعناصر الإنتاج وغيرها(*)، كل هذه النظريات لم تمس جوهر النظرية التقليدية الذي قدمه (ريكاردو) والقائم على فكرة اختلاف النفقات النسبة كأساس لقيام التجارة الدولية ولهذا يرى الكثيرون بأن النظريات الحديثة في التجارة الدولية إنما جاءت لتتكامل مع النظرية التقليدية وليست بديلاً لها[3].

وعلى الرغم من أن النظرية التقليدية كانت ترى بأن الكسب من التجارة الدولية سيوزع بالتساوي بين الدول، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فظهور الثورة الصناعية في بريطانيا أدى إلى تغيير مجرى الحياة الاقتصادية في العالم، إلا أن هذا التغيير كان لصالح بعض الدول دون غيرها، فعلى سبيل المثال تمكنت بريطانيا من تحقيق سبقاً صناعياً واستطاعت الحصول من مستعمراتها على مورد دائم من السلع الزراعية والمواد الأولية

1- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق ص 42.

2- حول هذه النظرية يمكن الرجوع إلى :

Robert M. Dunn. Jr. & John H. Mutti, International Economics Rout ledge. Taylor & Francis Group, London & N.Y. 2000, PP 25-27.

(*) سادت هذه الأنماط حتى نهاية السبعينيات مثل اختبار (اليونتيف) لنظرية (هكشر أولين) ، ونظرية الفجوة التكنولوجية والتي قدمها (بوزنر) و (هوفرارو) ، ونظرية حياة المنتج لكل من (فيرنوف ، وهيرش)، وكذلك محاولة (لندر) لإدخال عنصر الطلب المحلي كعامل أساسي لتفسير المزايا النسبية وتحديد نمط التجارة بين الدول.

3- أحمد جامع.د.صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (بدون سنة نشر) ص93.

وبأسعار مناسبة لتقوم بتصنعها وتصديرها مرة أخرى إلى مستعمراتها في صورة منتجات مصنعة وبأسعار مرتفعة. وأصبحت بريطانيا أول دولة صناعية في العالم[1]، إلا أنه سرعان ما انتشرت الصناعة في العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتقلت المعارف العلمية والتقنية إلى هذه الدول، واستطاعت بعض هذه الدول كالولايات المتحدة أن تنجز مراحل التصنيع في فترة تقل عن الفترة التي استغرقتها بريطانيا ذاتها.

ومن ناحية أخرى لم تستطع الدول النامية (المستعمرات السابقة) أن تسلك الطريق نفسه الذي سلكته الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق تنميتها لأسباب عديدة يمكن تلخيصها **فيما يأتي**:

- إن استفادة الدول الأوربية والولايات المتحدة من تجربة التصنيع في بريطانيا بدأت في وقت مبكر عندما بدأت بوادر الكسب من التجارة الخارجية في السلع الصناعية تظهر بقوة في بريطانيا.
- إن المعارف العلمية والتقنية التي انتقلت إلى هذه الدول من بريطانيا قامت بتطويرها (عن طريق زيادة الإنفاق على البحث والتطوير) وتمكنت من إيجاد قاعدة تكنولوجية ذاتية.
- أدت العوامل السياسية وظروف الاستعمار دوراً كبيراً في تأخر الدول النامية عن مواكبة تلك التطورات في وقت مبكر وكانت سبباً في تخلفها.
- هناك عوامل أخرى تباينت فيها أوضاع الدول النامية مع الدول المتقدمة، كمستوى التعليم والعمالة، ودرجة المهارة المكتسبة للقوى العاملة، ومستوى التنظيم والإدارة، وهذه العوامل مجتمعة جعلت من الدول النامية مستورداً دائماً للتقنيات والمعارف العلمية، و لم تستطع بالتالي إيجاد قاعدة تكنولوجية ذاتية[2].

كما أن عدم قدرة الدول النامية على التمويل دفع بها إلى الاقتراض الخارجي من الدول المتقدمة، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وكانت المحصلة النهائية وقوعها فريسة للتبعية الاقتصادية والسياسية المزمنة لاقتصاديات الدول المتقدمة.

وعليه برزت علاقة التبادل غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تخصصت الدول المتقدمة في إنتاج وتصدير السلع الصناعية، بينما تخصصت معظم الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية والسلع الزراعية، و لم تستطع الأخيرة الخروج من دائرة الفقر والتخلف، ذلك لأن الكسب من التجارة الخارجية لم يوزع بالتساوي بين المجموعتين من الدول كما افترضت النظرية التقليدية، ففي الوقت الذي تتميز فيه الصادرات من السلع الصناعية بالثبات النسبي في عائداتها يشير الواقع إلى حصول تقلبات حادة في حصيلة الصادرات من السلع الزراعية والمواد الأولية، نظراً لانخفاض مرونة الطلب الدخلية على هذه الصادرات

1- علي الأسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 1995، ص27.

2- اونكتاد، نقل وتطوير التكنولوجية في البلدان النامية، خلاصة بقضايا السياسة العامة، (UNCTAD/TTP/TEC/4) الأمم المتحدة، نيويورك، 1990، ص37.

التقليدية في أغلب الأحيان[1]، وربما هذا ما دفع ببعض الاقتصاديين (*) إلى الاعتقاد بأن التجارة الخارجية كانت سبباً في عرقلة جهود التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية، وذلك بسبب التغير في نمط الاستهلاك في الدول المتقدمة، والتقدم التقني، وانخفاض نصيب الدول النامية بصورة عامة من حجم التبادل الدولي وتحكم الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية في إنتاج السلع المصنعة وتصديرها.

وعلى الرغم من تغير مراكز القوى فيما بين الدول الصناعية في مطلع القرن العشرين حيث استطاعت الولايات المتحدة منذ عام 1920 أن تحتل مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي، بعد أن كانت تجارتها الخارجية تمثل 1/2 تجارة بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى[2]، إلا أن علاقة التبادل غير المتكافئ بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ظلت قائمة ولاسيّما في ظل عدم قدرة العديد من الدول النامية على اتباع سياسة تصنيعية ناجحة.

ومن هنا أصبحت خطورة الاعتماد على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية تنكشف بوضوح للعديد من الدول النامية المصدرة لها، وبدأت بوادر التقلب في حصيلة صادراتها تظهر نتيجة التقدم العلمي التقني الذي أفرز العديد من البدائل الصناعية للمواد الأولية (نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر استخدام المطاط الصناعي بدلاً من المطاط الطبيعي، والنايلون بدلاً من القطن والحرير) كما أدى التطور العلمي التقني إلى تغيير نسب مزج عوامل الإنتاج، حيث أصبح في الإمكان إنتاج الوحدات نفسها من بعض السلع باستخدام قدر أقل من عوامل الإنتاج.

ومما سبق يمكن القول بأن النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي إنما جاء كمحصلة لتفاعل ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي بلدان مختلفة ومتباينة في هذه الظروف، حيث استفادت بعض هذه الدول من هذا النمط التقليدي وعملت على تعميقه وهي الدول المتقدمة، و لم تستطع دول أخرى أن تسلك الطريق نفسه الذي اتبعته الدول المتقدمة فتخلفت عنها وهي الدول النامية، ونتج عن هذا التخصص الدولي تقدم سريع في دخول المجموعة الأولي، بينما بقيت المجموعة الثانية من الدول تعاني من مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وإذا ما علمنا أن الدول النامية تتميز في معظمها بكثافة سكانية عالية مقارنة بالدول المتقدمة[3]، أدركنا أن غالبية سكان العالم يعيشون حالة من الفقر ومايرافق ذلك من انخفاض في مستوى الصحة والتغذية والتعليم.

1- والترلكيان، مقدمة في التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا،1983، ص75-79.

(*) من بين هؤلاء الاقتصاديين (ميردال ، بريش وسنجر) .

2- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، مرجع سابق، ص20.

3- سالم توفيق النجفي، محمد صالح زكي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب، جامعة الموصل، 1988، ص217.

1-1-2: ظهور مفهوم القدرة التنافسية كأحدث أشكال التطور لفكرة الميزة النسبية:

على الرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية، والتي سيطرت على الفكر الاقتصادي للتجارة الدولية مدة زمنية طويلة، إلا أنها تعدّ الأساس والبداية نحو تفسير نظريات التجارة الدولية وتطورها، فقد أوضحت الاتجاهات الحديثة في نظريات التجارة الدولية أن تحليل التجارة الدولية وفقاً لأسس الميزة النسبية التقليدية القائم على توافر الموارد الطبيعية أو رخص الموارد البشرية لم يعد مجدياً بقدر كبير في الوقت الحاضر، لذلك لابد أن تشتمل فكرة الميزة النسبية على محددات أخرى مثل المنافسة المحلية التي من شأنها أن تصل بالشركات إلى مستوى الجودة والتميز بمقاييس ومعايير عالمية، وكذلك المقدرة التكنولوجية ورأس المال البشري، والبنية الأساسية وغيرها من المحددات التي تؤدي إلى بلورة القدرات التنافسية في ظل الاقتصاد العالمي[1].

والواقع الاقتصادي يشير إلى أن مرحلة الثمانينات من القرن العشرين شهدت تطورات متلاحقة في التجارة الدولية والاستثمار، مثل ظاهرة العولمة ونمو أقطاب صناعية جديدة، والاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة الدولية، مما أدى إلى ظهور بعض النظريات التي حاولت تفسير أنماط التجارة الدولية واتجاهاتها، كنظرية المنافسة غير الكاملة التي قدمها كل من (لنكستر، 1980، ديكست ونورمان 1980، كروجمان، 1981) هذه النظريات أدخلت اقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات كأحد محددات التجارة داخل الصناعة، مع العلم أن كل نظرية من هذه النظريات ركزت على أحد المتغيرات التي تفسر الميزة النسبية التي قدمتها النظرة التقليدية، فشكلت بذلك امتداداً لها[2].

ومن هنا بدأ التحول من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم القدرة أو الميزة التنافسية، حيث ظهرت نظرية الميزة التنافسية للاقتصادي (بورتر)، وبلور آراءه في كتابه عن الميزة التنافسية للدول عام 1990[3]، وأوضح فيه أسباب التدهور الاقتصادي للدولة أو قدرتها الاقتصادية ومحددات القدرة التنافسية لها مستخدماً أدوات التحليل الجزئي في تفسير أنماط التخصص والتبادل التجاري.

وتعددت التعريفات التي قُدمت لمفهوم الميزة التنافسية، حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافسية في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"[4].

1- هيلين جيد ميخائيل، آليات رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2004، ص 10.

2- Baldwin, R.E.((Are Economists traditional trades Policy views still Valid))? Journal of Economic Literure,1992. Vol. 3.

3- Porter . M. ((the Competitive Advantage of Nations, op. Cit. pp. 26-27.

4- محمد موسى العبيدي، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات التي نضمها معهد التخطيط خلال الفترة 30-2007/1/31، طرابلس ليبيا، 2007، ص6.

بينما يعرف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي التنافسية على أنها "مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية الدخول الحقيقية"[1].

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية عام 1995،عرف التنافسية للدول بأنها "خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق العالمية"[2]، وهذا المفهوم يعكس العلاقة بين القدرة التنافسية وخلق الثروة وتحقيق النمو.

وأياً كانت التعريفات التي قُدمت لمفهوم التنافسية ورغم اختلاف صيغها، إلا أن جميعها تعكس الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في إحداث النمو الاقتصادي، عن طريق ملاحقة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وهذا يعني أن الميزة التنافسية أصبحت عملية ديناميكية ويمكن اكتسابها وفقاً لما يتمتع به اقتصاد الدولة من مرونة ديناميكية وقدرة على اختيار أفضل التقنيات، واتباع أنسب السياسات، ولذلك أكد (بورتر) عند بناء نظريته الجديدة للميزة التنافسية على أن تحقيق القدرة التنافسية على المستوى العالمي إنما يأتي عن طريق بناء القدرة التنافسية للصناعات في الأسواق المحلية كخطوة أولى قبل الوصول إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أن الميزة التنافسية للدولة تستند إلى صناعات تتمتع بمستويات إنتاجية مرتفعة بفضل عمليات الابتكار والتجديد والتطوير المستمر، ولذلك قامت الميزة التنافسية في أنموذج (بورتر) على عدد من الأسس المتمثلة **فيما يأتي**[3]:

1. مصدر الميزة التنافسية هو الابتكار بالدرجة الأولى.
2. التجديد والابتكار مسألة محلية وليست عالمية، فالدولة هي المجال الذي تطبق فيه المنشأة الصناعية إستراتيجيتها العالمية الخاصة بأنشطة الابتكار والتحسين.
3. إن التنافس يجري بين الشركات وليس بين الدول، فالمنشأة أداة النمو الديناميكية وعلى الدولة أن توفر لها المؤسسات المساعدة أو الداعمة.
4. العوامل التي تحدد النجاح هي مجموعة الصناعات المترابطة.
5. زيادة الإنتاجية المتواصلة هي الضمان الوحيد في مواجهة المنافسة الخارجية.
6. الانتقال من النظرة الاستاتيكية إلى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية، فليس من الضروري أن تكون الميزة التنافسية موروثة، إذ يمكن الحصول عليها بواسطة الابتكار التنافسي.

1- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تقرير التنافسية العربية لعام 2003، الكويت، ص 21.

2- World Economic forum (the World competitiveness Report, Switzerland and IMD International Lausanne, 15th, 1995, P. 36.

3- YOFFIP،D. International Trade competition, Cases and Notes in strategy and management, MC Grow Hill Publishing Company, Singapore, 1990, P.8.

وأكد (بورتر) أنه لا توجد دولة في العالم تتمتع بمزايا تنافسية في كل الصناعات حيث قام بإجراء دراسات تطبيقية على عشر دول[1] تتضمن الكثير من الصناعات وذلك بغرض تفسير الميزة التنافسية، وأوضح أن أسباب تفوق بعض الشركات داخل بعض الصناعات في دولة معينة يمكن إرجاعه إلى البنية الاقتصادية الكلية. مؤكداً أنه هناك دول متقدمة مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ربما توجد بها صناعات أقل من مستوى التنافس العالمي[2].

ومما سبق يتضح أن الميزة النسبية التي قدمتها النظرية التقليدية في التجارة الدولية لم تعد ساكنة، بل أصبحت قابلة للتغير عبر الزمن بفضل دعم وتطوير القدرات التنافسية لأي دولة، وعليه من الممكن إحداث تغير في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي المقيد بالنظرية التقليدية في التجارة الدولية، فالتقدم التكنولوجي يعدّ واحداً من أهم المحددات التي تسهم في إحداث تغير مستمر في المزايا النسبية عبر الزمن، حيث تنتقل من دولة إلى أخرى، ولاسيّما في ظل انتشار العولمة وتحرير التجارة الدولية وتقدم ثورة المعلومات ووسائل الاتصال.

1- الدول التي شملتها الدراسة هي: (سنغافورة، الدنمارك، ألمانيا، السويد، ايطاليا، هولندا، اليابان، المملكة المتحدة، كوريا، الولايات المتحدة الأمريكية)، بالتطبيق على أكثر من مائة صناعة.

2- هيلين جيد ميخائيل، آليات رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سابق، ص 13-14.

1-2: سياسات التصنيع وعلاقتها بالتجارة الخارجية:

يعدّ القطاع الصناعي من أهم الركائز الأساسية التي تدفع التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، فهو يؤدي دوراً فاعلاً في قيادة عملية التنمية الاقتصادية نظراً لما يتمتع به من مزايا تجعله قادراً على إحداث تغيرات وتأثيرات واسعة عن طريق قدرة القطاع الصناعي أكثر من غيره على استيعاب التطورات التكنولوجية في عمليات الإنتاج[1].

وعليه نجد أن التصنيع أصبح يفرض نفسه كمدخل لإحداث النمو الاقتصادي، من حيث قدرته على إحداث التحول التكنولوجي، وما يترتب على ذلك من تحول في علاقات الإنتاج، والقـــدرة على تعبئة الموارد، والمساهمة في تحقيق أعلى قيمة مضافة لذلك يرى البعض أن "عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية يتناسب طردياً مع درجة التدهور الصناعي لأي مجتمع بشري"[2].

وعلى هذا الأساس نجد أن قضية التصنيع هي موضع اهتمام كبير لأي مجتمع متقدم أو نام، فمن ناحية نجد أن الدول المتقدمة استطاعت تحقيق سبق صناعي في وقت مبكر، لذلك نجد أن الرغبة الحقيقية في التصنيع لها ما يبررها تاريخياً، حيث نستنتج أن الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر كان لها دور كبير في التقدم الاقتصادي الذي تعيشه الدول المتقدمة الآن، كما أن الواقع الاقتصادي شهد كثيراً من التغيرات عن طريق نمو أقطاب صناعية جديدة أصبحت تفرض نفسها على الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى نجد أن معظم الدول النامية بعد أن حصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، دخلت في مواجهة حقيقية مع التنمية الاقتصادية، وأصبحت **أمام خيارين**[3]:

الأول: هو توجيه أي زيادة في الموارد الاقتصادية إلى قطاعات التصدير التقليدية وهذا يمثل حلاً مؤقتاً للمشكلة، نظراً لانخفاض مرونة الطلب على هذه الصادرات التقليدية في أغلب الأحيان، فقد أرجع (نيركس) أسباب تراخي تجارة الصادرات للدول النامية في منتصف القرن العشرين إلى جملة من الأسباب أهمها تحول هيكل الإنتاج في الدول الصناعية من الاعتماد على الصناعات الخفيفة إلى الاعتماد على الصناعات الثقيلة، وذلك لأن نسبة مساهمة المواد الأولية في الصناعات الخفيفة أكبر منها في الصناعات الثقيلة، إضافة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى الاقتصاد في استخدام الكثير من الموارد الأولية[4].

1- مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 23.

2- عبد الله المعجل، الصناعة في الوطن العربي، الإنجازات والتحديات، مجلة المستقبل العربية، عدد 117، 1998، ص123.

3- صلاح الدين فهمي محمود، تغير الهيكل الصناعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في التجربة المصرية في الفترة 1960-1980، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1982، ص50.

4- المرجع السابق، ص 47-48.

والثاني : هو العمل على تغيير الهياكل الاقتصادية بما يدفع الخطط التنموية إلى الأمام، وفي هذا الصدد يتفق معظم الاقتصاديين على ضرورة الأخذ بسياسة التصنيع من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية باعتبارها عاملاً أساسياً للقضاء على التخلف الاقتصادي، ورفع المستوى المعيشي للسكان، إلى جانب كون هذه السياسة وسيلة لتغيير نمط وهيكل التجارة الخارجية بالشكل الذي يقود إلى تحسين شروط التبادل التجاري وتحسين ميزان المدفوعات، وهذا لا يأتي إلا برفض الدول النامية لهيكل التجارة الخارجية الذي فرضته عليها الدول الصناعية، بل عليها أن تسعى جاهدة عن طريق التصنيع إلى إقامة هيكل جديد يتحرر تدريجياً من هذا النمط التاريخي الذي لازمها طويلاً.

كما أن الدول النامية أصبحت تدرك أهمية قطاع الصناعة في التنمية الاقتصادية بعد أن فتح التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة سبلاً جديدة للإنتاج والتجارة، حيث فتح المجال أمام الدول النامية لاختصار العديد من المراحل، وهذا يعني أنها لا تحتاج إلى إتباع التسلسل التاريخي نفسه للتنمية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) الذي اتبعته الدول المتقدمة، ويظل العنصر الحاسم في التنمية كما يرى البعض هو الإدارة، والفرق بين التقدم والتخلف هو في طريقة إدارة الموارد وليس في تملك الموارد[1].

وبصورة عامة نجد أن اختيار التصنيع أسلوباً للتنمية كفيل بتغيير نمط وهيكل الصادرات والواردات، وذلك إذا ما اتبع بطريقة صحيحة، فمن جهة قد يكون التصنيع هدفه إنتاج سلع صناعية من أجل تصديرها، أي لتلبية الطلب الخارجي (وهو ما يعرف بسياسة تشجيع الصادرات)، وهذا من شأنه أن يغير نمط الصادرات، فهي ستحتوي على سلع مصنعة ونصف مصنعة إضافة إلى السلع الزراعية والمواد الأولية، وغالباً ما يطلق على هذه السياسة (سياسة التصنيع ذات النظرة الخارجية)[2].

ومن جهة أخرى قد يستهدف التصنيع أولاً إشباع حاجة السوق المحلي، وهذا يتطلب نوعاً من النمو المتوازن بين قطاعي الصناعة والزراعة، لأن هذا النمط غالباً ما يبدأ بالصناعات الاستهلاكية[3]، (وهذا النمط يعرف بسياسة إحلال الواردات) التي يمكن تعريفها بأنها " تلك الحالة التي تتحقق عندما يزيد معدل الاكتفاء الذاتي، وتقاس هذه النسبة عملياً بالتغير في نسبة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي "[4].

1- شريف دلاور، قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية 1994، ص117.

2- D.Kessing, Out wooed looking Policies and Economic Development, Challenge and Promise, Edit.S.Spiegel Glass and Welsh, 1970, P. 276:278.

3- صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سابق ص 51.

4- روبرت مايرد، وسمير رضوان، (التصنيع في مصر 1939-1973)، ترجمة د.صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية،1981، ص254.

وتعدّ سياسية إحلال الواردات من السياسات القديمة المعروفة للوصول إلى مرحلة التصنيع حيث انتهجتها معظم الدول الصناعية الحالية في القرن التاسع عشر[1] وهي تتبع أثر بريطانيا التي بدأت منها الثورة الصناعية، وبصورة عامة نجد أن هذه السياسة تهدف إلى تخفيض واردات الدولة من السلع التي يمكن إنتاجها محلياً بدلاً من الاعتماد في توفيرها على الخارج، وهذا من شأنه يغير من نمط الواردات، فبدلاً من الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية، نجده يتحول تدريجياً إلى استيراد السلع الوسيطة ثم الرأسمالية التي من شأنها أن تعمل على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

وبرزت في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية – بعد أن حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، واتجهت إلى التصنيع باعتباره السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية– سياسات تصنيعية مختلفة تباينت الدول النامية في اتباعها، وفي هذا الصدد نجد أن معظم الدول النامية انتهجت سياسة إحلال الواردات وهي في أبسط مفهوم لها تقوم **على ما يأتي**[2]:

1. دراسة الأسواق المحلية الكبيرة التي تعتمد على واردات كبيرة.
2. استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا اللازمة لإقامة صناعات تقوم بإنتاج هذه السلع محلياً بدلاً من الاعتماد في توفيرها على الاستيراد.
3. حماية الصناعات الناشئة عن طريق العوائق الجمركية وتقييد الواردات بهدف التغلب على تكاليف الإنتاج التي غالباً ما تكون مرتفعة في المراحل الأولى من التصنيع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة اتبعتها معظم الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومعظم الدول الأوروبية إثر الثورة الصناعية[3]، بهدف حماية صناعتهم من الواردات البريطانية.

وعلى الرغم من انتهاج معظم الدول النامية لهذه السياسة، إلا أن واقع التجربة أفرز العديد من النتائج السلبية التي يمكن تلخيصها **فيما يأتي**[4] :

أ. إن الدول النامية تفتقر إلى قاعدة تكنولوجية مناسبة، وعليه كانت النتيجة الأولية لهذه السياسة هو استيراد التكنولوجيا، تبعتها في وقت لاحق جولات أخرى من الواردات التكنولوجية.

1- لمزيد من التفصيل انظر : شريف دلاور، مرجع سابق، ص 22-25.

2- مالكولم جيلز (وآخرون)، اقتصاديات التنمية، تعريب د. طه عبد الله منصور، د.عبد العظيم مصطفى، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 1995، ص688.

3- المرجع السابق، ص 687.

4- اونكتاد، مصدر سابق، ص36.

ب. أدت الحماية الشديدة، ولمراحل طويلة لهذه السياسة في معظم الحالات إلى ركود تكنولوجي، أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وحال دون تحسن نوعيته، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إبعاد المنتجات المحلية لهذه الدول عن الأسواق العالمية.

ج. لم تتمكن معظم الدول النامية من تغيير تجارتها الخارجية وتنويع هيكل صادراتها بالاعتماد على هذه السياسة التصنيعية.

وهكذا نجد أن العديد من الدول النامية، بما فيها الدول النفطية التي لا تفتقر للموارد المالية، مازالت صادراتها تتركز في المنتجات التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية، والعمالة غير الماهرة، ومازالت تفتقد الديناميكية في الأسواق العالمية، ولذلك يرى البعض[1] أن التحدي الرئيس الذي يواجهه سياسات معظم الدول النامية إنما يكمن بصفة أساسية في الكيفية التي يجري التحول بها من الاعتماد على تصدير المواد الأولية، إلى إنتاج السلع الصناعية وتصديرها، نظراً لما تتمتع به الصادرات الصناعية من استقرار أكبر في الأسعار حتى مع زيادة حجم الصادرات، ومن ثمّ فإن هذه الدول مازالت تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية التي أصبحت أكثر إلحاحاً في عصر الانفتاح التجاري والتكتلات الاقتصادية.

وفي المقابل نجد أن عدداً قليلاً من الدول النامية (ولاسيّما دول جنوب شرقي آسيا) هي التي تمكنت من بناء قاعدة صناعية كبيرة، واستطاعت أن تتكامل مع النظام التجاري العالمي، فتجربة هذه الدول الناجحة في التصدير، تشير إلى أنها اتبعت إستراتيجية رشيدة للتنمية قائمة على سياسة تنمية الصادرات، واتباع سياسة تجارية وصناعية ناجحة تعزز التخصص على المستوى المحلي والدولي.

فعلى الرغم من اتباع بعض هذه الدول لسياسة الإحلال محـــل الواردات ووفرت الحماية لصناعتها الوطنية، إلا أن هذه الحماية كانت مؤقتة وكانت مرهونة بتحقيق معايير اقتصادية محددة، وعليه لا يستطيع أحد أن ينكر أن تجربة دول جنوب شرقي آسيا تعدّ من التجارب الملفتة للنظر، حيث استطاعت هذه الدول في غضون ثلاثة عقود أن تنتقل من قائمة أفقر بلدان العالم إلى تصنيفها كبلدان صناعية.

إن الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرقي أسيا في منتصف التسعينيات المتمثلة في انهيار قيمة عملتها، لم تضعف من قوتها التصديرية بل استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية بعد عمليات الإصلاح التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، لذلك يرى البعض أن الأزمة هي أزمة مالية أكثر مما هي أزمة اقتصادية حقيقية، لأن مقومات الاقتصاد الحقيقي لا تزال صلبة وسليمة[2].

1- يلماظ اكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والآفاق المستقبلية، تعريب أ.د. السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أ.د. أحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006، ص22.

2- دعاء وفيق حامد ندا، دول جنوب شرق آسيا في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة مع مصر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006، ص147.

ودعماً لما سبق تشير الإحصاءات إلى مستوى التطور الاقتصادي الناجم عن التنمية الصناعية في هذه الدول، ومدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات هذه الدول، فقد أسهمت الصناعة التحويلية في كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية بما نسبته 73.4%، 89.1% من إجمالي الصادرات[1] عام 2006 على التوالي،كما بلغ نصيب كوريا الجنوبية ما نسبته 2.69% [2]من إجمالي الصادرات العالمية عام 2006، وسجل متوسط معدل نمو الصادرات في كل من سنغافورة وتايلند في الفترة (1990-2001) نحو (8.6%، 9.6%)[3] على الترتيب، كما ساهمت الصناعة بنحو (85%، 74%)[4] من إجمالي صادراتهما على التوالي.

أما فيما يتعلق بتطور المركز التنافسي وفقاً لتقارير التنافسية العالمية، فنجد أنه قد تطور مركز كوريا الجنوبية التنافسي من المركز 28 من أصل 75 دولة عام 2001 إلى المركز 17 من أصل 132 دولة عام 2008/2007، كما تطور المركز التنافسي لماليزيا من المركز 37 من أصل 75 دولة عام 2001 إلى المركز 24 من أصل 132 دولة عام 2008/2007.[5]

ويلاحظ حدوث تغيرات جوهرية في الهيكل السلعي لصادرات دول الآسيان من حيث التزايد المضطرد لنسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية على حساب تدني نسبة صادرات المنتجات الأولية والوقود المعدني، ففيما يتعلق بزيادات الصادرات المصنعة وباستثناء تايلاند[6] التي تسهم فيها الصادرات الصناعية بأكثر من 50% من إجمالي صادراتها والتي انخفضت فيها صادرات السلع المصنعة من 63% عام 1990 إلى 54% عام 2002، نجد أنه قد حصل تغير كبير وكبير جداً في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في باقي دول الآسيان، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في كل من اندونيسيا والفلبين وماليزيا وسنغافورة من (35%،38%،54%،72%) عام 1990 إلى (54%،50%،79%،85%) على التوالي عام 2002[7]، وهذا يعكس درجة التطور الاقتصادي والقدرة على التصدير في هذه الدول، وهكذا نجد أن تجربتي التصنيع والتصدير الناجحة في دول جنوب شرقي آسيا يمكن أن تكون دروساً مستفادة لغيرها من الدول النامية التي تطمح إلى تحقيق تنمية حقيقية والوصول إلى أهداف في التصدير تشابه أهدافها.

1- معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (211)، (التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين) الاستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة)، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2006، ص71-72.

2- المرجع السابق، ص 73.

3- World Bank, World Development International, 2004, P.194.

4- الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية للعام 2004، ص192.

5- World Economic Forum, 2008, The Global Competitiveness Report 2002-2003, 2006-2007، 2008.

6- ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات التايلاندية عام 2004 إلى 74%، انظر:

http:/www.undp.org.eg/publication/defaul

7- **Sours** : World Bank. World Development Indications 2004, P.158.

1-3: التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي وأثرها على التجارة الخارجية للدول النامية:

لاحظنا مما سبق أن التجارة الخارجية للدول النامية قد تأثرت إلى حد بعيد بالنمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي بدءاً من الثورة الصناعية وانتهاءً باستقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن هذا الأثر ازداد حدة في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه المرحلة العديد من التطورات التي أدت إلى اتساع نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية، وازدادت أهمية التجارة الخارجية وأثرها في اقتصاديات دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، وقد تمخض عن هذه المرحلة صياغة أفكار جديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسية، حيث انقسم العالم إلى معسكرين أحدهما رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر شيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق.

وفي الوقت الذي استند فيه الفكر الرأسمالي إلى أفكار (آدم سميث) وغيره من الاقتصاديين التقليديين الذين ينادون بحرية التجارة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نجد أن الفكر الشيوعي قد استند إلى فكر (كارل ماركس) المناقض للنظرية التقليدية.

وهكذا نجد هذين الاتجاهين كان لهما بالغ الأثر على الاقتصاد العالمي، حيث زاد الارتباط بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح كل اتجاه يحاول نشر فكره وفرضه على الاقتصاد العالمي وجذب أكثر عدد من الدول إليه.

إلا أنه على عكس الاشتراكية الماركسية التي اعتمدت على نظرية الاقتصاد المغلق، والتخطيط المركزي والاعتماد على الذات في النمو الاقتصادي، تميزت الرأسمالية بالطابع العالمي، ويرى بعض الاقتصاديين " أن الرأسمالية كانت منذ لحظة ميلادها عالمية الطابع منذ حركة الكشوف الجغرافية، وقد ظل هذا الطابع صفة ملازمة لتطور الرأسمالية عبر مراحل نموها المختلفة إلى أن وصلت إلى مرحلة رأسمالية الاحتكارات العالمية متعددة الجنسية "[1].

وأصبح الاقتصاد العالمي آحادي الجانب بعد انهيار الأنموذج الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1989، وبذلك زادت الدعـــوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على الأفكار الرأسمالية ويخدم مصالحها، وعليه نستنتج أن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت بعض التطورات ذات الطابع الرأسمالي التي أدت دوراً كبيراً في التأثير على الاقتصاد العالمي، وتجلت أهم هذه التطورات في زيادة الدعوة لتحرير التجارة العالمية، تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، ظهور التكتلات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية.

وعليه سنتناول في هذا المبحث بعض هذه التطورات بنوع من الإيجاز بينما سنتعرض لمنظمة التجارة العالمية وزيادة الدعوة لتحرير التجارة العالمية في المبحث الرابع.

1- رمزي زكي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1999، ص119.

1-3-1: التكتلات الاقتصادية :

تعدّ التكتلات الاقتصادية أحد المتغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية الدولية، فقد تعاظم دورها لتمثل جانباً اقتصادياً مهماً من جوانب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعرف التكتل بأنه "عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق فوائد مشتركة ومناسبة، عن طريق الاستغلال الأمثل المشترك للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك بغرض تحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلهما الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي "[1].

وتتخذ التكتلات الاقتصادية صوراً مختلفة كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة، والاتحادات الاقتصادية، والاندماج الاقتصادي الكامل[2]، ومن أهم مزايا التكامل الاقتصادي توسيع نطاق السوق والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، والتوسع في تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج وتنويع هيكل الصادرات، وتتميز التكتلات الاقتصادية الدولية ببعض الخصائص العامة المتمثلة **فيما يأتي**[3]:

1. ضخامة حجمها من حيث السكان والموارد والإنتاج.
2. ارتفاع نصيب التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية الكلية.
3. تميزها بمستوى تقني عال.
4. الارتباط العضوي بينها عن طريق الشركات متعددة الجنسية.
5. حرية حركة السلع وعوامل الإنتاج والأشخاص فيما بينها.

وتعدّ السوق الأوربية المشتركة أولى صور التكتلات الاقتصادية، حيث أنشئت عام 1957 وكانت تضم ست دول أوربية ذات حدود مشتركة لترتفع الآن إلى نحو 27 دولة[4]، وترجع الأسباب الاقتصادية التي دفعت

1- نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقد الأوربي من الفكرة إلى اليورو، رسائل بنك الكويت الصناعي، ديسمبر 1998، ص21، نقلاً عن شريف رفعت رزق محمد الشافعي، إطار مقترح لسياسات حوافز التصدير في مصر في ضوء المتغيرات العالمية دراسة ميدانية لقطاع الصناعة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2005، ص 200.

2- علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص409-412..

3- أحمد علي حسن محمد، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة، 2000، ص 29-30.

4 - هذه الدول هي (ايطاليا، ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، بريطانيا، اليونان، الدانمارك، اسبانيا،البرتغال، ايرلندا، السويد، فنلندا، النمسا، استونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، هنكاريا، رومانيا، بلغاريا).

الدول الأوربية إلى إنشاء هذه السوق إلى العجز الذي أصاب موازين مدفوعاتها إثر الحرب العالمية الثانية وفقدانها للعديد من المستعمرات والأسواق الخارجية، فضلاً عن ضيق أسواقها المحلية والمنافسة الشديدة التي واجهتها من روسيا وأمريكا في مجال الإنتاج واكتساب الأسواق الخارجية.

وقد أدت التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التكتل وتمثلت أولى أهم هذه التطورات في التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات من القرن العشرين[1]، وما تبعها من ارتفاع في أسعار الطاقة والتقلبات الحادة في أسعار العملات الرئيسة وظهور موجة الكساد التضخمي في معظم بلدان العالم، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في اتباع السياسات الحمائية، ولاسيّما من جانب الدول المتقدمة، مما أثر سلباً على حركة التجارة الدولية، أما ثاني هذه التطورات فقد تمثل في انهيار المعسكر الشيوعي، وتفكك الاتحاد السوفيتي حيث ازداد عدد الدول التي أخذت بمبادئ الفكر الرأسمالي في توجهاتها التنموية، الأمر الذي دعا إلى التفكير في تكوين التكتلات الاقتصادية.

وهكذا أقيمت بعض التكتلات الاقتصادية الجديدة، وتطورت التكتلات القائمة، حيث ظهرت بعض التجمعات مثل تجمع (الأندين) في أمريكا اللاتينية، وتجمع (الآسيان) في جنوب شرقي آسيا، وكذلك (السوق المشتركة) لجنوبي وشرقي إفريقيا، ولعل زيادة التوجه نحو المزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، هو الذي دفع بالدول النامية إلى إقامة بعض التكتلات الاقتصادية، فقد تحولت السوق الأوربية مع بداية التسعينيات إلى اتحاد أوربي تسقط فيه جميع القيود والحواجز أمام انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتوصل إلى عملة موحدة (اليورو) وأمام هذا التوجه سعت أمريكا إلى توطيد السوق الكبيرة في أمريكا الشمالية التي تمخض عنها إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بالاشتراك مع كندا والمكسيك،و لم يقف الاتجاه نحو المزيد من التكتل عند هذا الحد بل أصبحت بعض هذه التكتلات تسعى للتجمع مع بعضها لتكوين تكتل ضخم يرتفع فيه الناتج القومي الإجمالي من أجل زيادة سيطرته على نسبة كبيرة من التجارة العالمية[2]،ويبين الجدول رقم (1) الآتي أهم **التكتلات الاقتصادية.**

1- تمثلت هذا التغيرات في انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملات والتحول إلى نظام الأسعار العائمة.

2- يضم تجمع الاتحاد الأوربي نحو350 مليون نسمة، كما يضم تجمع النافتا حوالي 360 مليون نسمة، أما تجمع الدول الآسيوية المصنفة حديثاً، فهو يضم نحو300 مليون نسمة، لمزيد من التفصيل راجع نيفين حسن محمد، القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سابق، ص 73.

جدول رقم (1) أهم التكتلات الاقتصادية

اسم التكتل	الدول المشاركة
الاتحاد الأوربي	دول أوربا الغربية
نافتا	الولايات المتحدة، المكسيك، كندا
الافتا	سويسرا، النرويج، أيسلندا، ليشتين
الباسيفيك	أستراليا ــ دول جنوب آسيا
إيباك	النمور الآسيوية، الولايات المتحدة، اليابان
الآسيان	دول جنوب شرقي آسيا
ميركوسور	البرازيل، الأرجنتين، أورجواي، بارجواي
كوميسا	دول جنوبي وشرقي إفريقيا
إيكواز	دول جنوبي وغربي إفريقيا
سادك	دول جنوبي ووسط إفريقيا
الدول العربية	جميع الدول العربية
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM	السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا
الرابطة الأمريكو اللاتينية للتكامل LACA	الأرجنتين، البرازيل، شيلي، المكسيك، بارغواي، أورغواي، بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو، فنزويلا
الإندين	بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو، فنزويلا، شيلي

المصدر: – فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، المجلد الأول، الطبعة الثانية، 2003، ص82.

– فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007

وعموماً فإن زيادة الاتجاه نحو التكتلات والتجمعات الاقتصادية، إنما جاء كنتيجة للتغيرات والتطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى تراجع حركة التجارة العالمية فيما بين الدول، وعلى الرغم من أن هدف هذه التكتلات هو تنشيط حركة التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود وتوحيد السياسات التجارية،إلا أنه ينبغي ملاحظة أن ذلك يتم ضمن تجمع معين في حين تستخدم سياسات حمائية شديدة ضد أي دولة خارج ذلك التجمع[1]. وأصبحت الدول النامية تدرك الآثار السلبية التي قد تنعكس على تجارتها الخارجية جراء اتباع الدول المتقدمة لسياسات حمائية ضد صادراتها في إطار تكتلاتها الاقتصادية الضخمة، لذلك اتجهت إلى مزيد من التكتل فيما بينها بهدف تنشيط حركة تجارتها الخارجية، وزيادة معدلات نموها الاقتصادي.

1- محمد إبراهيم أبو شادر، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها، مؤسسة الطوبجي للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003، ص84.

1-3-2: تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي:

تعدّ ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية من الظواهر الاقتصادية الهامة في مجال العلاقات الدولية، فهي تمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، كما تعدّ الشركات المتعددة الجنسية أحد الصور الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، فكانت بذلك أداة فعالة في تطوير الرأسمالية عبر مراحلها المختلفة، وفي هذا الصدد نجد أن نحو 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسية في العالم تعود إلى مجموعة الدول الصناعة المتقدمة[1].

وتعرف الشركات المتعددة الجنسية بأنها " منشآت ذات عمليات إنتاج كبير في أكثر من نشاط وأكثر من دولة، وتعدّ الإنتاج الخارجي مركزياً أو أساسياً وليس هامشياً " [2] وهي بذلك تستطيع أن تتجاوز حدود الدول الإقليمية في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق لتمثل بذلك أهم أدوات تدويل الإنتاج. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) فيعرفها بأنها " كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً "[3].

وقد تنامى دور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، إذ وصل عدد هذه الشركات وفق التقديرات الحديثة إلى 65 ألف شركة، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في مختلف دول العالم، وكانت حصة الدول النامية من تلك الشركات 9246 شركة، تركزت 65% منها في جنوبي وشرقي وجنوب شرقي آسيا، و28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5% في غربي آسيا و 2% في إفريقيا[4].

وفي العقد الأخير من القرن العشرين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الشركات من 1420 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 3492 مليار دولار عام 2001، كما ارتفعت نسبة صادرات هذه الشركات من الصادرات العالمية بقدر كبير من 26.6% عام 1990 إلى 35% عام 2001[5]،وفي عام 2007 قدر إنتاج الشركات المتعددة الجنسية بـ 2%من مجموع الإنتاج العالمي وإن التجارة البينية بين هذه الشركات (بين الشركة الأم وفروعها في الخارج) تقدر بنحو 1/3 التجارة العالمية الإجمالية[6].

1- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، www.ulum.nl السنة الرابعة العدد 32، ك2 (يناير) 2007.

2- مالكوم جيلز (وآخرون)، مرجع سابق، ص608.

3- نوزاد عبد الرحمن، مرجع سابق.

4- نوزاد عبد الرحمن، مرجع سابق.

5-UNCTAD: World Investment Report. Geneva, 2002, P3.

6- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص225.

وتمارس الشركات المتعددة الجنسية عدة أنشطة وسياسات لدخول الأسواق الخارجية **أهمها**[1]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في وحدات تابعة مملوكة بالكامل للشركة الأم.
- المشروعات المشتركة كصورة مستحدثة لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- السياسات التعاقدية للشركات متعددة الجنسية لدخول الأسواق الأجنبية مثل عقود الإدارة، عقود المساعدة الفنية، عقود المشاركة في حالة الإنتاج، عقود بدء الإنتاج، وعقود الترخيص، حيث تعدّ الصور الرئيسية لنقل التكنولوجيا للعديد من الدول النامية المضيفة.

كما تتمتع الشركات المتعددة الجنسية ببعض المزايا الاحتكارية التي تضعها في موقف تنافسي قوي مقارنة بالشركات المحلية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة، وأهم هذه المزايا ما **يأتي** :

أ. **المزايا التمويلية** : حيث تستطيع الشركات المتعددة الجنسية توفير قدر كبير من الموارد المالية لإقامة مشروعاتها الاستثمارية عن طريق قدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية الدولية بأفضل الشروط.

ب. **المزايا الإدارية**: حيث تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بقدرات إدارية على مستوى عال من الكفاءة والسرعة والتنظيم.

ج. **المزايا التكنولوجية** : حيث تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بقدرات تكنولوجية متقدمة مقارنة بالشركات المحلية في الدول المضيفة، إذ إنها تستحوذ على 80% من الطاقة التقنية الخاصة في العالم[2].

د. **المزايا التسويقية** : التي تعدّ أحد أهم المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسية والتي تضعها في موقف تنافسي قوي في الأسواق العالمية.

وعموماً فإن هذه الشركات تمثل قوة اقتصادية لا يمكن تجاهل دورها في الاقتصاد العالمي، في ظل زيادة الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، الأمر الذي يتطلب من الدول النامية أن تكون واعية بسياستها وأهدافها، ومدركة لأخطارها قبل الدخول في مفاوضات مع هذه الشركات من أجل جذبها للاستثمار فيها، بل عليها الاقتداء بتجارب بعض الدول الناجحة في مجال الاستثمار والتصدير، ولاسيّما دول جنوب شرقي آسيا حيث تشير العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في زيادة الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول[3]، فعلى سبيل المثال قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية بنحو (5 و 6)[4] مليار دولار على التوالي عام 2006.

1- محمد حسن تنيرة، وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الـــــــدول العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهـــــــــــــــرة، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 75- 80.

2- حسن زغرور، اتجاهات الشركات متعددة الجنسية في ظل ثورة التكنولوجيا والإعلام، مجلة الفكر العربي، السنة الثامنة عشرة، العدد 89، 1997، ص191.

3- معهد التخطيط القومي، مصدر سابق ص 16.

4- UNCTAD, FDI/TNC database (www.unctad/fdistatistics), World Investment Report (2005-2007).

1-3-3: التطور التكنولوجي :

التطور التكنولوجي هو أحد الظواهر الهامة التي أثرت في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت تلك المرحلة زيادة هائلة في معدل نمو التجارة الخارجية جراء التخفيض الجماعي في السياسات الحمائية التي كانت متبعة من جهة، ونتيجة للتطور التكنولوجي من جهة ثانية.

ولقد حظي مصطلح التكنولوجيا بالعديد من التعريفات حيث تعرف التكنولوجيا بأنها "مجموعة المعارف العلمية والخبرات الصناعية والاختراعات المسجلة وغير المسجلة، والآلات والمعدات والتجهيزات، وجميع أصول المعرفة الفنية والعلمية بمختلف أنواعها وأشكالها"[1].

كما يشير مصطلح التكنولوجيا إلى تحويل المواد إلى سلع وتتكون من "الإمكانيات الفنية المتاحة، والقدرات الموجودة في العنصر البشري، والإمكانيات المعرفية والحقائق والمعلومات والإطار التنظيمي العام للمؤسسات"[2].

وقد أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث تغيرات جوهرية في حجم التجارة العالمية وهيكلها، فالقدرة التكنولوجية تؤدي دوراً كبيراً في تعزيز القدرة التنافسية لأي اقتصاد[3].

ولعل تجربة دول جنوب شرقي آسيا قد أثبتت أن أهم عوامل نجاحها في الأسواق العالمية راجع إلى النجاح الذي حققته في مجال تصدير السلع الصناعية، فحكومات تلك الدول ساعدت كثيراً في جذب التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها وتطويعها لتحقيق القدرة التنافسية[4].

وعليه تعدّ التكنولوجيا الحديثة في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات من العوامل التي تكسب الدولة القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

وتشير بعض التقارير[5] إلى أن كل التطورات التكنولوجيا حدثت في عدد من البلاد الصناعية التي تمتلك معظم قدرات العالم على البحث والتطوير[6] واحتكرت معظم تجارة السلع الجديدة التي أوجدها هذا التطور التكنولوجي وخاصة في مجال الالكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والوراثية والإدارة الذاتية والذكاء الآلي،

1- محمد السماك (وآخرون)، أساسيات الاقتصاد الصناعي، جامعة الموصل، 1984، ص 160.

2- مصطفى محمد عز العرب، النظرية البحثية في التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1987، ص 231.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التكنولوجيا الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص63.

4- محمد حسن حسين، وسائل خلق القدرة التنافسية، مرجع سابق، ص 104.

5- تقرير البنك الدولي، المعرفة طريق إلى التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 1999/98، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص27.

6- تشير تقارير البنك الدولي إلى أن 80% من عمليات البحث والتطوير في العالم كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافة إلى التطور الحاصل في مجال الاتصالات والمعلومات، ولعل هذا ما دفع الدول المتقدمة إلى إدراج حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن الموضوعات الجديدة في مفاوضات الجات إثر جولة أورجواي الأخيرة.

ومن جانب آخر نجد أن التطور التكنولوجي أدى إلى إدخال تحسينات جديدة على المنتجات، مما فتح المجال أمام الدول الصناعية لاستخدام أسلوب جديد للحماية يتعلق بضبط الجودة، ينـــدرج تحت مـــا يسمى بـــ (المواصفات القياسية الآيزو) والذي بموجبه يتطلب حصول الدولة على شهادة تبين أن المنتج أنتج وفقاً للمواصفات القياسية العالمية،وهو أمر يعدّ بالغ الصعوبة لمعظم الدول النامية وخاصة في الأجل القصير، إذ أن الدول النامية تعتبر بمثابة مستورد دائم للتكنولوجيا عن طريق عدة قنوات أهمها الشركات متعددة الجنسية، غير أن التكنولوجيا المستوردة (سواء التي نقلت بهدف إحلال الواردات أم بهدف تشجيع الصادرات) غالباً ما تكون نمطية وهي في أحسن الأحوال متخلفة جيلاً على الأقل عن تلك الموجودة في البلد المصدر لها.

كما أنها في معظم الأحوال تقف عند حد تبني تلك التكنولوجيا المستوردة دون أي محاولات جادة لتطويرها، وهذا ما أدى ليس فقط إلى بروز الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة، بل إلى اتساع هذه الفجوة مع مرور الزمن، وهذا يتطلب من الدول النامية إعادة النظر في البرامج والطرق الخاصة بنقل التكنولوجيا وتطويعها بما يتلاءم مع إمكانياتها ووفقاً لأولويات احتياجاتها، نظراً لما تتمتع به التكنولوجيا من قدرة على إحداث النمو الاقتصادي، فقد أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد في المجتمعات الصناعية تأتي من التقدم التقني أكثر مما تأتي من تراكم رأس المال[1]، وهذا يعزز النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التي أكدت أنه على الدول النامية إذا ما أرادت اللحاق بالدول المتقدمة عليها أن تزيد من أنشطتها التكنولوجية المتطورة، فهي مصدر الميزة التنافسية في الصناعة التي تعدّ من ضروريات العولمة والمنافسة الدولية، كما أنها تعمل على تحسين كفاءة الإنتاج وارتفاع مستويات الجودة، فتوافر المقدرة التكنولوجية في دولة ما من شأنه أن ينعكس على الاقتصاد ككل[2].

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص168.

2- Fagerberg Jan, (Technology and Competitiveness) Oxford Review of Economic Policy. 12, 1996, N.3.

1-4: منظمة التجارة العالمية وزيادة الدعوة لتحرير التجارة العالمية:

إن الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية بدأت من الناحية التاريخية اثر ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر من جانب الاقتصاديين الكلاسيك (والنيوكلاسيك فيما بعد) الذين جاءت أفكارهم مناقضة للمذهب التجاري القائم على تقييد التجارة الدولية.

وإذا كان الفكر الكلاسيكي أول من نادي بضرورة تحرير التجارة الدولية في تلك الفترة تماشياً مع الظروف السائدة في بريطانيا آنذاك، من أجل ضمان تصدير الإنتاج من السلع المصنعة في الأسواق الخارجية، وأيضاً ضمان مصدر دائم للحصول على الموارد الأولية اللازمة لتنمية صناعتها، فإن تلك الفترة تميزت أيضاً بظهور بعض الأفكار المناقضة للمذهب الكلاسيكي الحر وهو الذي عُرف باسم المذهب الحمائي أو المدرسة الحمائية، وقد كان هذا المذهب نابعاً من بعض الدول التي تخشى على صناعتها الناشئة من المنافسة الأجنبية الشديدة.

وقد جاء رفع شعار هذا المذهب من بعض الاقتصاديين الأمريكيين مثل (هنري تشارلز) والاقتصادي الألماني (فريدريك ليست)، إلا أن الأخير كانت آراؤه أكثر عمقاً وواقعية، حيث ضمن آراءه عام 1841 في مؤلفه (النظام القومي للاقتصاد السياسي) وحاول تفسير فكرة الحماية من خلال تحليل القوى الاقتصادية وعناصر الإنتاج في دولة معينة، فشبه الدولة (الاقتصاد) في المراحل الأولى من النمو بالطفل الذي لم يصل بعد إلى مرحلة الشباب لذلك وجبت حمايته، ويعدّ دعم الصناعات الناشئة وفرض القيود والرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أهم أدوات الحماية، وقد كان أنصار هذا المذهب الحمائي ينظرون إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي في التجارة الخارجية على أنه يمثل عائقاً أمام تقدم الدول النامية وتحقيق تنميتها الاقتصادية.

والواقع أن العديد من الدول النامية، بعد أن حصلت على استقلالها السياسي اتجهت إلى حماية صناعاتها الناشئة، ولاسيّما تلك التي اتبعت سياسة تصنيعية تهدف إلى إحلال المنتجات المحلية محـــل المستوردات الأجنبية، وإذا كان حماية هذه الصناعات يعدّ أحد الشروط الهامة لإنجاح هذه السياسة التصنيعية (إحلال الواردات) في المراحل الأولى من التصنيع، فإن التمادي أو المبالغة في حماية هذه الصناعات قد أبعدها عن تحقيق التنمية المطلوبة في العديد من الدول النامية.

ومن هنا نجد أن الفترة الممتدة من بداية الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الثانية تمخض عنها العديد من الأفكار بعضها ينادي بحرية التجارة، وبعضها الآخر يدعو إلى تقييدها، إلا أن التسابق بين الدول بعد أزمة الكساد الكبير وحتى الحرب العالمية الثانية في رفع الرسوم الجمركية بدافع الحماية أدى إلى زيادة الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية، حيث اتجهت الدول الكبرى إلى محاولة إعادة ترتيب الأوضـــاع العالميـــة اقتصادياً

وتجارياً، فجرى إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي بمقتضى اتفاقية (بريتون وودز) عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث يختص الأول بالنظام المالي الدولي بينما يهتم الثاني بقضايا التمويل والتنمية في العالم وعلى الأخص في الدول النامية.

1-4-1: نشأت الجات :

عندما أنشئت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان من المفترض أن تستكمل أركان النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية، لتؤسس الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، والتي تختص بتنظيم وتنمية وتحرير التجارة الدولية للدول الأعضاء، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا في عام 1995.فكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)* هي البديل لمعالجة قضايا التجارة الدولية، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "هي معاهدة دولية متعددة الأطراف، تنشئ حقوقاً والتزامات متبادلة على الأطراف المتعاقدة بهدف تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود التجارية" [1].

1-4-2: المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات [2]:

إن أهم المبادئ التي تقوم عليها الجات من أجل تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية **هي:**

أ. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهي تعني أن أي تمييز جمركي تمنحه دولة لأخرى يسري بصورة تلقائية على صادرات باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

ب. مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني التزام الدول الأعضاء بعدم التفريق في المعاملة بين السلع الوطنية والسلع المستوردة، بمعنى منح السلع المستوردة المعاملة نفسها التي تحظى بها السلع الوطنية.

ج. مبدأ الشفافية: ويقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية التي تفتقد للشفافية.

د. مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: بمعنى أن تحظى الدول النامية بمعاملة تفضيلية من قبل الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية.

ه. مبدأ التبادلية: وهذا يعني أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة ويصبح ذلك ملزماً لكل الدول الأعضاء بشرط أن يكون ذلك في إطار تفاوضي لا يجوز تعديله إلا بمفاوضات جديدة.

---

*General Agreement on Tariffs and Trade.

1 – أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية (من هافانا إلى مراكش)، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997، ص37-38.

2 – علي محمد الماقوري، أ. حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية قُدمت لندوة (الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات)، معهد التخطيط، طرابلس، 2007/1/31/30م، ص3.

1-4-3: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية :

لقد أشرفت الجات منذ نشأتها على ثماني جولات متعاقبة من المفاوضات متعددة الأطراف، كان أولها جولة جنيف عام 1947 وشارك فيها 23 دولة قاموا بالتوقيع على اتفاقية الجات والثانية جولة انسي بفرنسا عام 1949 بمشاركة 13 دولة، والثالثة جولة توركي (انجلترا) عام 1951 بمشاركة 8 دول، والرابعة جولة جنيف عـــام 1956 وشارك فيها 26 دولـــة، والخامسة جولـــة ديلون (1960-1961) بمشاركة 26 دولـــة، والسادسة جولة كيندي (1964-1967) بمشاركة 62 دولة، والسابعة جولة طوكيو (1973-1979) بمشاركة 102 دولة وفيها جرى التوصل إلى العديد من الاتفاقيات التي أسهمت في تخفيف القيود التجارية فضلاً عن معالجتها لجانب من المشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي وتقوية النظام القانوني لاتفاقية الجات ومن أهم الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها في هذه الجولة اتفاقية الدعم، واتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية القيود الفنية على التجارة، وإجراءات تراخيص الاستيراد وإتفاقية المشتريات الحكومية.

أما أهم جولـــة فهي الجولـــة الثامنـــة والأخيرة جولة أورجواي (1986-1993) التي تميزت بطابع شمولي، حيث امتدت لتشمل تجارة السلع الزراعية وتجارة الخدمات والاستثمارات وحقوق الملكية الفكرية.

ولعل المشكلات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد جولة طوكيو، وقبل بدء جولة أورجواي والتي تمثلت في ارتفـــاع معدلات التضخم والبطالة وارتفاع أسعار النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية، هي التي قادت إلى ارتفاع الأصوات المنادية بالحماية في القطاعين الصناعي والزراعي[1]، يضاف إلى ذلك عجز الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المؤتمر الوزاري لعام 1982 عن تحقيق أي تقدم إيجابي فيما يتعلق بدعم الصادرات الزراعية التي تقوم بها السوق الأوربية المشتركة، أو في إدخال موضوعات جديدة كخدمات الاستثمار الأجنبي المباشر والملكية الفكرية في إطار مفاوضات الجات، وكذلك تعاظم المشاكل التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. كل هذه الأمور جعلت من الولايات المتحدة تطالب بعقد جولة جديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الجات، وقد استجاب لهذا المطلب معظم الدول الأعضاء تقريباً، وجرى التصديق على الاتفاقية المبدئية التي توصل إليها في جولة الاورجواي في مدينة مراكش بالمغرب عام 1994من قبل 117 دولة، وتميزت هذه الجولة بإدخال عدد من الموضوعات الجديدة أهمها، دخول الأسواق، المنتجات الزراعية، المنسوجات والملابس، المنتجات الاستوائية ومنتجات المواد الأولية، الخدمات، الاستثمار الأجنبي، الملكية الفكرية، وقواعد تنظيم التجارة الدولية.

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص452.

وقد تمخض عن هذه الجولة قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)* وعلى الرغم من أن فكرة إنشائها ترجع إلى تاريخ عقد اتفاقية الجات عام 1947، وترجع الأسباب في قيام منظمة التجارة العالمية **إلى ما يأتي**[1]:

1. إن دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ نشأتهما كان مقتصراً على معالجة المشكلات الاقتصادية ذات الصلة بالجوانب المالية والنقدية، فجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية لتسد العجز الحاصل في الجوانب التجارية.
2. إن الجات كانت مجرد اتفاقية متعددة الأطراف، و لم تكن منظمة دولية لافتقارها إلى الاجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية.
3. إن اتفاقية الجات كانت تطبق على التدفقات السلعية الدولية، وعليه كان من الصعب إدخال موضوعات جديدة، مثل الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار في إطارها لأن هذه الموضوعات تتجاوز تحرير التجارة الدولية، وتمس القوانين للدول الأعضاء وهذا يتعارض مع الاتفاقية الأصلية، ومن هنا جاءت فكرة تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

1-4-4: وظائف منظمة التجارة العالمية وأهدافها:

تعدّ منظمة التجارة العالمية انطلاقة جديدة للنظام التجاري العالمي، فهي لم تعد مجرد اتفاق، بل أصبحت تتمتع بالشخصية القانونية، ومستقلة مالياً وإدارياً، وترقى إلى مستوى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنها ليست تابعة إلى الأمم المتحدة[2].

1-4-4-1: وظائف المنظمة[3] :

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وأي اتفاقيات قد يتوصل إليها مستقبلاً.
- توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة بهما، وذلك من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

* World Trade Organization.

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص466-467.

2 – فؤاد مصطفى محمود. موسوعة التصدير العربية. مرجع سابق ص61.

3- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص470-471.

1-4-4-2: أهداف المنظمة :

هدفت اتفاقية الجات إلى تحرير التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تدفق السلع عبر الحدود الدولية، إضافة إلى فتح الأسواق للمنافسة الدولية وتشجيع التجارة وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء.أما منظمة التجارة العالمية فهي إضافة إلى تحقيق هذه الأهداف تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى التي تدور حول الهدف الرئيس وهو تحرير التجارة العالمية وأهم هذه الأهداف **ما يأتي**[1] :

1. تنمية التجارة الدولية وإزالة الحواجز المعرقلة لها، وكسر عمليات احتكار السوق.
2. تشجيع عمليات التخصص حيث تسعى كل دولة إلى التخصص في نوع أو أنواع من الإنتاج التي لها فرص أكبر في الخارج.
3. تفعيل المنافسة الشريفة مما يتيح فرص أكبر للمستهلك بأن يتمتع بسلع وخدمات ذات جودة عالية وأسعار أقل، كما أنها تتيح أكبر قدر للمستهلك للاختيار بين البدائل، وتزداد فرص المفاضلة والاختيار.
4. دفع المؤسسات الوطنية إلى التطوير والنمو.
5. إتاحة الفرصة لسلع ومنتجات الدول الأعضاء بالنفاذ إلى الأسواق العالمية.
6. تفكيك التوجهات الجزئية المحلية وإزالتها والعمل على تصحيحها.
7. تشجيع عمليات الابتكار والاختراع والتحسين والتطوير ليسهل التعامل مع العالم الخارجي بصورة أفضل.
8. بناء هياكل إنتاجية قوية قائمة على امتلاك مزايا تنافسية للوصول إلى الأفضل والأرقى والأحسن.
9. العمل على الاستفادة من جميع نقاط القوى التي تتمتع بها مؤسسات الإنتاج المحلي، وكسر نقاط الضعف للوصول بالإنتاج المحلي إلى الأسواق العالمية، والعمل على رفع الطاقات الإنتاجية.

وإذا كانت هذه هي الأهداف المعلنة للمنظمة، فإن البعض[2] يرى أن هناك أهدافاً أخرى كامنة وغير معلنة، ولكن يمكن ملاحظتها على أرض الواقع مثل التدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية للدول، وذلك عن طريق القوانين والأنظمة التي تضعها الدول المتقدمة – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – في إطار المنظمة كي تحكم سيطرتها على التجارة الدولية، وكذلك محاولة إبقاء الدول النامية تدور في دائرة التخلف

1- حوسين مصباح العلام، اختلال هيكل الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية وسبل تصحيحها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، قسم الاقتصـــاد، طرابلس، ليبيا، 2007، ص115- 116.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص472.

الاقتصادي وتحت التبعية الاقتصادية وجعلها أسواقاً مفتوحة أمام البضائع الاستهلاكية، وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد هنا الإشارة بصورة عامة إلى ما يثار من جدل بين الدول النامية والدول المتقدمة تبعاً لمصالح كل منهما وذلك منذ نشأة الجات وحتى الآن، فإذا ما نظرنا إلى نشأة الجات لوجدنا أنها أتت كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى (وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) بغية ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية التي تأثرت بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في مجال التبادل التجاري جراء اتباع معظم دول العالم لسياسات حمائية وتقييدية أثرت في التجارة الدولية، وبذلك كان من الطبيعي أن تركز الجات منذ نشأتها على المصالح التجارية للدول الصناعية أي على السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة، وتجاهلت معظم المنتجات الهامة للدول النامية مثل السلع الاستوائية والمحاصيل الزراعية وبعض السلع الصناعية كالمنسوجات والملابس.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من الجات هو تحرير التجارة العالمية، إلا أن عدد من الدول الصناعية تحاول التلاعب ببعض المبادئ التي تقوم عليها الجات وفقاً لمصالحها عن طريق اتباعها لبعض الممارسات الحمائية[1]، وربما هذا ما دفع بالعديد من الدول النامية للتكتل في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)* من أجل السعي إلى إعادة النظر في اتفاقية الجات القائمة على الفكر التقليدي الذي يتجاهل إلى حد بعيد عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية والعمل لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد يراعي مصالحها[2].

وعموماً فإن الدول الصناعية المتقدمة تحاول دائماً فرض علاقة التبادل غير المتكافئ بينها وبين الدول النامية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال ما يسمى بظاهرة التصاعد[3]، التي تنطوي على زيادة فرض الرسوم الجمركية على منتجات الدول النامية كلما زادت درجة تصنيع هذه المنتجات، فإذا كانت الصادرات على هيئة مواد أولية خضعت لتعريف جمركي معين، وإذا صدرت هذه المواد الأولية على صورة سلع نصف مصنعة زادت التعريفات المفروضة تبعاً لذلك، ثم تزداد التعريفات الجمركية إذا كانت الصادرات في صورة سلع تامة الصنع، وهذا من شأنه أن يعمق من النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي.

1- حول هذه السياسات الحمائية التي تتبعها الدول الصناعية ضد صادرات الدول النامية يمكن الرجوع إلى د.السيد أحمد عبد الخالق، المنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية وأسواق العالم الثالث، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص (مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية)، المجلد الأول، العدد التاسع عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ابريل 1996، ص156.

* United Nation Conference on Trade Development.

2- سامي عفيفي حاتم، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1998، ص277.

3- سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية،1991،ص176.

ورغم أن الدول النامية قد حصلت على بعض المعاملات التفضيلية في إطار الجات إلا أن ذلك ما كان ليتسنى لها دون توافر بعض الظروف التي ساعدتها في ذلك **نذكر منها:**

1. إن عدد الدول النامية المنضمة إلى الجات يفوق عدد الدول الصناعية وقد ساعدها في هذا الاتجاه، التكتل في إطار ما يسمى بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد).
2. إن الدول المتقدمة ما كانت لتوافق على منح مثل هذه التفضيلات دون مقابل، فهي تعمل دائماً على إدخال موضوعات جديدة في مفاوضات الجات، على غرار ما حصل في جولة أورجواي الأخيرة[1]، تخدم مصالحها التجارية، وهي تدرك تماماً بأن المكاسب التي ستعود عليها ستكون أكبر بكثير من المكاسب التي ستعود على الدول النامية.
3. إن الدول الصناعية المتقدمة لا يمكنها النظر إلى الاقتصاد العالمي بمعزل عن الدول النامية التي تجد فيها سوقاً واسعاً لتصريف منتجاتها الصناعية، ومورداً هاماً للمواد الأولية اللازمة لصناعتها.

ويرى بعض الاقتصاديين[2] أن الدول النامية أصبحت أكثر استعداداً لتقبل مبادئ الجات بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وزاد عدد الدول المنّظمة إليها وهذا على نقيض الفترة الممتدة بين نشأة الجات وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي وذلك **للأسباب الآتية** :

- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للعديد من الدول النامية وضعف الأداء التنموي فيها وعجزها عن اتباع سياسات وطنية لمواجهة هذه المشكلات.
- قبول العديد من الدول النامية للنمط الاقتصادي الرأسمالي في التنمية ولاسيّما بعد انهيار الاقتصاديات الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم لها الدعم والمساعدات.
- إدراج موضوعات جديدة في جولة الأرجواي تهم الدول النامية.
- يعود اتجاه العديد من الدول النامية إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية في جزء كبير منه لاعتقاد هذه الدول بأنها ستجد في تحرير تجارتها الخارجية خياراً آخراً لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد أن فشلت سياساتها الوطنية عن تحقيقها.

1- صحيح أن الدول النامية نجحت في إدراج بعض الموضوعات الجديدة التي تهمها في جدول أعمال الأرجواي لكن الدول الصناعية ما كانت لتوافق على إدخال مثل هذه الموضوعات دون إدراج موضوعات أخرى تخدم مصالحها التجارية بقدر أكبر مثل الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وبصفة خاصة تجارة الخدمات التي أصبح معدل نموها أسرع من معدل نمو التجارة في السلع، وتحظى الدول المتقدمة بتفوق واضح في تجارة الخدمات حيث وصل نصيبها منها نحو 74% في بداية عقد التسعينيات، انظر في ذلك، د.إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995، ص22.

2- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 24.

ورغم أن الجات قد تحولت من مجرد اتفاقية إلى منظمة التجارة العالمة التي تتمتع بالشخصية القانونية، وتحكمها من الناحية النظرية المبادئ التي تقوم عليها، إلا أنه من الناحية العملية ربما تحكمها المصالح الوطنية بالدرجة الأولى، وإذا كانت آثار تحرير التجارة العالمية ستمتد لتطال جميع الدول سواء كانت منّضمة أم غير منّضمة إلى منظمة التجارة العالمية، فإن مسألة الانضمام إلى هذه المنظمة من عدمه يعتمد إلى حد بعيد على توقعات الآثار الإيجابية والسلبية في الحالتين بالنسبة لكل دولة، وأنه في ظل غياب قاعدة صناعية قوية وهيكل صادرات متنوع، فإن الإسراع نحـــو تحريـــر التجارة العالمية قد يكون ضاراً بما هو قائم من مشروعات صناعية، وعائقاً لإمكانية قيام صناعات جديدة، كما أن عدم الانضمام يعني الانعزال عن النظام الاقتصادي العالمي، وربما آثاره السلبية تفوق آثار الانضمام، ولذلك تسعى العديد من الدول إلى محاولة تعظيم الآثار الايجابية جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومحاولة تجنب بعض الآثار السلبية الناتجة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستيعابها.

خلاصة الفصل الأول:

جرى في هذا الفصل استعراض بعض الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتصنيع، وقد تبيّن أن النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي قد نتج عن بعض الأفكار التي تنادي بالحرية الاقتصادية إثر ظهور النظرية التقليدية في التجارة الدولية، التي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد تعددت النظريات التي حاولت تفسير أنماط وتدفقات التجارة الدولية من نظرية الميزة المطلقة التي قدمها (أدم سميث) عام 1976، إلى نظرية الميزة النسبية التي قدمها (ريكاردو)، ثم تطورت على يد بعض الاقتصاديين وصولاً إلى النظرية الحديثة المتمثلة في نظرية القدرة التنافسية التي قدمها الاقتصادي (بورتر).

كان للثورة الصناعية التي ظهرت في بريطانيا دور كبير في التطور الاقتصادي الذي تعيشه الدول المتقدمة الآن، حيث تمكنت من تحقيق سبق صناعي في وقت مبكر، بينما عانت معظم الدول النامية من ظروف الحرب والاستعمار، و لم تتمكن من اللحاق بالدول المتقدمة فتخلفت عنها، ومن هنا يتفق معظم الاقتصاديين على ضرورة الأخذ بسياسة التصنيع باعتبارها عاملاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن الواقع الاقتصادي يشير إلى أن معظم الدول النامية قد فشلت في تبني سياسة تصنيعية ملائمة، بل إن النجاح قد حُصر في عدد قليل من الدول النامية حديثة التصنيع وخاصة تلك التي انتهجت سياسة تصنيعية موجهة للخارج.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية العديد من التطورات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فازدادت الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد الذي يقوم على الأفكار الرأسمالية بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وتجلت أهم هذه التطورات ذات الطابع الرأسمالي في تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصـــاد العالمي، ظهور التكتـــلات الاقتصادية، التطـــورات التكنولوجيـــة، وزيادة الدعوى لتحرير التجارة العالمية.

الفصل التمهيدي

1- المقدمة.

2- مشكلة الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- أهداف الدراسة.

5- فروض الدراسة.

6- منهج الدراسة.

7- حدود الدراسة.

8- الدراسات السابقة.

9- سبب اختيار موضوع الدراسة والإضافات.

10-تقسيمات الدراسة.

1- المقدمة:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، ومن الناحية التاريخية نجد أن أهم ما تمخض عن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي وفقاً للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية هو تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية وتصديرها، وتخصص الدول النامية في إنتاج السلع الزراعية والمواد الأولية وتصديرها، وقد أدت العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً كبيراً في هذا التخصص. كما إن عدم وجود رغبة حقيقية جادة من قبل العديد من الدول في تغيير نمط هذا التخصص جعلها غير قادرة على الخروج من دائرة الفقر واستمرار تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالحها، ولاسيّما بعد ما تمكنت الدول الصناعية المتقدمة – اعتماداً على الثورة الصناعية والتكنولوجية – من إيجاد بدائل صناعية أدت إلى تراجع الطلب على الكثير من المواد الأولية وإلحاق الضرر بإيرادات الدول النامية.

إن معظم الدول المتقدمة هي دول صناعية ترتفع فيها إنتاجية القطاع الصناعي، وعليه يمكن اعتبار أن التنمية الصناعية أحد الطرق التي تتبعها العديد من الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ولا شك أن التنمية الصناعية تتأثر إلى حد بعيد بنمط السياسة التصنيعية المتبعة، فهناك سياسات استخدمت وجربت في عدد كبير من الدول النامية لم تكن نتائجها متماثلة وأهم تلك السياسات سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات. ومن جهة أخرى نجد أن التجارة الخارجية ترتكز بصورة أساسية على الإنتاج الصناعي (رغم وجود عدد كبير من الـــدول التي تعتمد على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية)، لذلك تسعى العديد من الدول (إن لم يكن كلها) إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وبالنظر إلى التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية في الآونة الأخيرة، نجد أنه على الصعيد الاقتصادي بدأ في منتصف التسعينيات من القرن الماضي قيام منظمة التجارة العالمية وذلك بعد مرور عدة جولات من المفاوضات حول الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. ولعل قيام منظمة التجارة العالمية قد فرض العديد من التحديات التي ترافق تطلعات الكثير من الدول ومنها ليبيا فيما يتعلق بانضمامها للمنظمة. فليبيا من بين الدول التي تسعى إلى الاندماج في السوق العالمية وتحرير اقتصادها. وعليه يبدو أنه لا مناص لها من اتخاذ جميع التدابير والإجراءات والبروتوكولات الإدارية والسياسية والجمركية والضريبية للرقي بها إلى مستوى العالمية. في محاولة تعزيز الآثار الإيجابية وتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام للمنظمة.

2- مشكلة الدراسة:

أدى اندفاع الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة في التصنيع منذ سبعينيات القرن الماضي إلى خلق طاقات إنتاجية كبيرة وبنائها في مختلف المجالات الصناعية، معتمداً في ذلك على وفرة التمويل المتأتي من قطاع النفط.إلا أن انخفاض أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة ولاسيّما في عقد الثمانينيات انعكس على القدرة التمويلية للبلاد مما أدى إلى أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية عبئاً على الاقتصاد الوطني بدلاً من كونه داعماً له، وذلك بسبب اعتماده الكبير على مستلزمات إنتاج مستوردة من الخارج، في الوقت الذي كان يعول عليه كثيراً في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني هذا من جانب، ومن جانب آخر يعدّ الاقتصاد الليبي اقتصاداً آحادي الجانب، إذ يعتمد بصورة أساسية على قطاع النفط رغم المحاولات التي عكستها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي من أجل تنويع هيكل الاقتصاد الليبي، والتقليل تدريجياً من الاعتماد الكلي على قطاع النفط. وقد تقدمت ليبيا بطلب رسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العلمية في عام 2001 (وهي الآن تتمتع بصفة عضو مراقب منذ عام 2004)، ولا شك أن هذا الطلب يترتب عليه مجموعة من التدابير التي من الضروري تلبيتها والإيفاء بها، فليبيا مثل غيرها من الدول النامية تواجه حالياً قضايا هامة ترتبط بالنمو والتقدم في مجالات الإنتاج في بيئة تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في الحاجة إلى التنمية والتحديث من جهة، وفي التكيف مع نظام اقتصادي ومالي عالميين تطرحهما منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، وعلى ذلك يمكن طرح مشكلة الدراسة في **التساؤل الآتي**:

(في ظل الواقع الحالي لقطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية في ليبيا ما هي الآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية).

3- أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

أ- تسليط الضوء على أهمية قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في ليبيا.

ب- يمكن الاستفادة منها في تلمس الجوانب الإيجابية والسلبية الناجمة عن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية.

ج- يمكن أن تقدم هذا الدراسة إسهاماً في العملية الهادفة إلى تكوين تراكم معرفي في مجال دراسة الاقتصاد الليبي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ. دراسة واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي، ودوره في هيكل الصادرات الليبية

ب. دراسة واقع قطاع التجارة الخارجية وانعكاساته على الاقتصاد الليبي

ج. إبراز الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي

د. تحليل الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي بصورة عامة، وعلى قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية بصورة خاصة.

5- فروض الدراسة:

أ- تفترض الدراسة وجود خلل هيكلي في التركيب السلعي للتجارة الخارجية الليبية نتيجة عدم تنوع الصادرات الليبية وتركزها في صادرات النفط الخام من جهة وتنوع الواردات السلعية وتعددها من جهة أخرى.

ب- إن هذا التركز في الصادرات، والتنوع في الواردات يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الليبي ناجمة عن زيادة انفتاح الاقتصاد على الخارج، ومن ثمّ ميل معدلات التبادل التجاري في المدى الطويل في غير صالح الاقتصاد الليبي.

ج- إن المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية تؤدي إلى ضعف أدائه وتضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.

د- في ظل الفروض السابقة فإن الآثار السلبية الناجمة عن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية ستكون أكبر من الآثار الإيجابية ولاسيّما في الأمدين القصير والمتوسط.

6- منهج الدراسة:

أُعتمد بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي في دراسة واقع قطاعي الصناعة التحويلية، والتجارة الخارجية في ليبيا وتحليله، والمنهج الإستشرافي لدراسة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي، واستخدام بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية (مثل معدلات النمو، معدلات الانكشاف أو الانفتاح، المتوسطات، ومعدلات التبادل) لمعالجة مشكلة الدراسة، معتمداً في ذلك على البيانات والمعلومات والإحصائيات المتوافرة عن موضوع الدراسة من المصادر المختلفة.

7- حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية في الاقتصاد الليبي لدراسة وتحليل واقع قطاعي الصناعة التحويلية، والتجارة الخارجية، والآثار المحتملة الناتجة عن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، أما الحدود الزمنية فهي تمتد إلى نحو أربعة عقود زمنية منذ عام 1970 الذي شهد بداية التنمية الصناعية في ليبيا إلى عام 2009.

8- الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية التصنيع والتجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، فقد تناول العديد من الباحثين هذا الموضوع ولاسيّما في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه الدراسات **ما يأتي:**

أ- رسالة دكتوراه أعدها **مصطفى عبدالله البوسيفي** عام 1999 بعنوان التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا. ركزت هذه الرسالة على محاولة تحديد دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها هو تأثر عملية التنمية الاقتصادية بالتقلبات في عائدات النفط في فترة الدراسة (1970- 1997) وذلك بسبب تركز الصادرات الليبية في النفط الخام الذي يمثل نحو أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات الليبية.

ب- بحث من إعداد **محمد علي الماقوري، حسين فرج الحويج** بعنوان واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية. وهو ورقة بحثية قُدمت لندوة (الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات) طرابلس 2007 وقد ركزتْ هذه الورقة على دراسة واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التعايش مع الاقتصاد العالمي والآليات التي تؤهله للتعايش في ظل الترتيبات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية. وأوصت هذه الورقة بضرورة ترشيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تعظيم الاستفادة من انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية ولاسيّما في ظل تضاؤل هذه الاستفادة.

ج- بحث أعده **منجد عبد اللطيف أحمد الخشالي**، بعنوان خطوات مقترحة لتفعيل انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية. ورقة بحثية قُدمت لندوة (الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات) طرابلس 2007، وقد ركزتْ هذه الورقة على أربعة **محاور هي:**

- منظمة التجارة العالمية خلفية التأسيس ومبررات الانتماء.

- تجربة فاعلة في الانضمام إلى المنظمة (التجربة الصينية). إمكانية الاستفادة.
- المناخ الاقتصادي في ليبيا بين الدور الفاعل والدور المهمش في المنظمة.
- إمكانية بناء إستراتيجية لتفعيل الدور الليبي في منظمة التجارة العالمية.

د- بحث أعدته **خديجة عبد الكريم المجبري** بعنوان الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية – الإيجابيات والسلبيات. ورقة بحثية قُدمت لندوة (الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات) طرابلس 2007 وقد تناولت هذه الورقة كيفية تعايش الدول النامية مع النظام التجاري الجديد والموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية.

وكانت أهم **النتائج** التي توصلت اليها هو عدم توقع تحقيق نتائج إيجابية إلا في حدود ضيقة ولاسيّما في قطاع الخدمات بسبب تخلف هذا القطاع في الدول النامية.

هـــ- رسالة ماجستير أعدها **محسن اسمندر** عام 2006 بعنوان الآثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة في سورية، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع قطاع الزراعة في سورية، وأهم الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع، والوصول إلى استشراف الآثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على القطاع الزراعي، ووضع بعض المقترحات أمام المقرر الاقتصادي لضمان أفضل الشروط للقطاع الزراعي في حالة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: إن القطاع الزراعي في سورية يعاني العديد من الصعوبات، لأن السياسات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتصنيع والاستثمار والتمويل والتجارة الخارجية ما تزال قاصرة وتعاني من ثغرات كبيرة، وعليه فإن أكثر المنتجات التي ستتعرض سياسات إنتاجها وتسعيرها وتسويقها وتصديرها للتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، هي المحاصيل الإستراتيجية التي تتلقى الدعم كالقمح والقطن والشوندر السكري والتبغ.

و- رسالة دكتوراه أعدها **فائق محمد النقرش** عام 2009 بعنوان تقييم اثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن، وكان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو الكشف عن اثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية خلال الفترة(1973-2006)، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة

التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري، قد حقق معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة، وصل معدلها السنوي إلى 10.9% بالأسعار الثابتة، وجعلته يحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى 20.2%. كما أسهم تحرير التجارة في رفع معدل النمو السنوي للمستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية بصفة إجمالية بما نسبته 10% سنوياً، ورفع معدل نمو الصادرات الأردنية من السلع الصناعية بنسبة قدرت بـــ 15% سنوياً. وخلصت الدراسة إلى جملة من المقترحات كان أبرزها تشجيع الصناعات التصديرية التي تعتمد على الموارد المحلية المتاحة، ودعم الصناعات الكبيرة، وحث الصناعات الصغيرة المتماثلة والمتكاملة على الاندماج لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها للاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير.

9- سبب اختيار موضوع الدراسة والإضافات:

أولاً/ إن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في ليبيا كانت عبارة عن أوراق بحثية قُدمتْ في ندوات أو مؤتمرات علمية.

ثانياً/ إن الدراسة الخاصة برسالة الدكتوراه الليبية كانت تغطي الفترة (1970- 1997) ولم تتطرق لأثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي.

ثالثاً/ إن الدراسات الأخرى التي تناولت هذا الموضوع ،كانت تتعلق بالاقتصاد السوري والاقتصاد الأردني، والاقتصاد الليبي له خصوصياته، ويختلف عنهما من حيث كونه اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات وإيرادات النفط الخام بالدرجة الأولى.

رابعاً/ تقدمت ليبيا بطلب رسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع مطلع القرن الحالي، وانتهجت سياسة الانفتاح على الخارج مع نهاية القرن الماضي، وبداية الألفية الجديدة، وهذه فترة حديثة وكافية لأنها احتوت سياسات اقتصادية وتجارية متباينة.

خامساً/ إن تقدم ليبيا بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وحصولها على صفة العضو المراقب يعني ضمنياً بداية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وما ينجم عنه من آثار، وعليه فإن هذه الدراسة تنطلق من واقع الاقتصاد الليبي، ولاسيّما واقع قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية لاستشراف الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي.

10- تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول/ بعض الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتصنيع والتجارة الخارجية.

1-1 التخصص وتقسيم العمل الدولي من منظور تاريخي.

2-1 سياسات التصنيع وعلاقتها بالتجارة الخارجية.

3-1 التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي وأثرها على التجارة الخارجية للدول النامية.

4-1 منظمة التجارة العالمية وزيادة الدعوة لتحرير التجارة العالمية.

الفصل الثاني/ ملامح تطور الاقتصاد الليبي.

1-2 لمحة تاريخية عن الاقتصاد الليبي

2-2 بنية وهيكلية الاقتصاد الليبي

3-2 تطور السياسات التنموية في ليبيا (تقييم خطط التحول الاقتصادي و الاجتماعي).

الفصل الثالث/ واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي.

1-3 سياسات واستراتيجيات التصنيع في ليبيا.

2-3 دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي.

3-3 المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا.

الفصل الرابع/ تحليل هيكل التجارة الخارجية في ليبيا.

1-4 انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

2-4 مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج.

3-4 تحليل الميزان التجاري.

4-4 التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الليبية.

5-4 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية.

6-4 معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية.

الفصل الخامس / الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية.

5-1 موقف ليبيا من الجات ومنظمة التجارة العامية.

5-2 القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات رفعها في ظل منظمة التجارة العامية.

5-3 الاقتصاد الليبي بين الواقع وتحديات منظمة التجارة العالمية.

5-4 الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي.

الخاتمة وتتضمن النتائج والمقترحات.

الفصل الثالث

واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي

تمهيد:

3-1: سياسات واستراتيجيات التصنيع في ليبيا.

3-2: دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي.

3-2-1: حجم مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

3-2-2: تطور الإنفاق التنموي في قطاع الصناعة التحويلية.

3-2-3: تطور الاستخدام (العمالة) في قطاع الصناعة التحويلية.

3-2-4: تطور صادرات قطاع الصناعة التحويلية.

3-3: المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا.

3-3-1: مشكلة تكدس الإنتاج.

3-3-2: مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة.

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

طالما نحن بصدد دراسة دور القطاع الصناعي في تنويع هيكل الصادرات الليبية وجدنا إنه من المفيد تخصيص هذا الفصل لدراسة واقع قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، حيث إن مدى تطور الصادرات الصناعية الليبية يرتبط بمستوى التطور الذي وصل إليه هذا القطاع، وكذلك بنمط السياسة التصنيعية المتبعة، هل هي سياسة لإحلال الواردات، أم لتشجيع الصادرات، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أنه لا يمكن النظر إلى التصنيع بمفهومه الواسع الذي يجمع بين الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية[1]، وإنما ننظر إلى التصنيع وفقاً للتعريف الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1963 وهو تعريف يتبناه معظم الباحثين، لأنه يقتصر على الصناعات التحويلية دون الإستخراجية، ووفقاً لهذا التعريف يعدّ (التصنيع عملية من عمليات التنمية الاقتصادية يتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من اجل إقامة اقتصاد محلي متنوع ومتطور تكنيكياً وقوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلاً من أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي)[2].

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة واقع قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا عن طريق ثلاثة مباحث، يتطرق المبحث الأول لسياسات واستراتيجيات التصنيع في ليبيا، بينما ينصرف المبحث الثاني لدراسة دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي باستخدام بعض المؤشرات كنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة وحجم الاستثمارات وتطور الصادرات الصناعية. أما المبحث الثالث فقد خصص لمعالجة أهم المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا.

1- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص34.

2- المرجع السابق، ص 34.

3-1: سياسات واستراتيجيات التصنيع في ليبيا:

كان الهدف الرئيس من الإستراتيجية العامة للتنمية في ليبيا هو تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي الوطني، وقد حظي قطاع الصناعة باهتمام خاص في الإستراتيجية العامة للدولة، وذلك بسبب الدور الهام الذي قد يؤديه في عملية التحول وإعادة بناء الاقتصاد وقيادته بالصورة التي تقلل تدريجياً من الاعتماد على إيرادات قطاع النفط[1].

وانطلاقاً من الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق التحول الاقتصادي، جاء التركيز على تنمية هذا القطاع، من اجل تحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد ديناميكي يعتمد على القطاعات الإنتاجية[2].

ومن الملحوظ أنه حتى عام 1969 كانت الاستثمارات غالباً ما توجه إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تتميز بسرعة المردود وقلة المخاطر، والتي غالباً ما تقوم على المبادرات الفردية، الأمر الذي انعكس سلباً على القطاع الصناعي، والذي تمثل في عدد محدود من المنشآت الصغيرة[3].

وقد كان يعول كثيراً على القطاع الصناعي من أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية في ليبيا، والتي عكستها جميع خطط التحول، فكانت بدايات الاهتمام بهذا القطاع انعكست في حجم الإنفاق الاستثماري الكبير الذي حظي به هذا القطاع، فقد بلغ التكوين الرأسمالي في الفترة (1970-1988) نحو (27.4) مليار دينار، أي ما نسبته 15% من إجمالي الاستثمارات القومية، واحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث الأهمية[4].

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن قطاع الصناعة قد احتل مكانة هامة كأحد أهم القطاعات التي يعوّل عليها كثيراً في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، فكانت الخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975) نقطة البداية لبناء قاعدة صناعية، والتي على ضوئها بدأت المعالم الأساسية لإستراتيجية التصنيع في ليبيا تتحدد، فقد بدأت هذه الخطة في إعطاء الأولوية لبعض الفروع الصناعية، وفقاً لمقتضيات مرحلة النمو ومتطلباتها في تلك الفترة فكانت الأولويات **على النحو الآتي** [5]:

1- Naur,M., Political Mobilization and Industry In Libya, Akademisk Forlag, Denmark, 1986.

2- انظر وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976- 1980)، طرابلس، ليبيا، ص11.

3- صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 25 عام (1969- 1994)، الطبعة الثانية، ليبيا، ص285.

4- المرجع السابق، ص231- 233.

5- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص38- 208- 209.

- الصناعات الغذائية الأساسية، وذلك من اجل توفير الاحتياجات المحلية من هذه المنتجات التي ستحل محل المستوردات الأجنبية.
- صناعة مواد البناء والتشييد نظراً للحاجة إليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستغناء عن الواردات منها بصورة تدريجية.
- الصناعات البتروكيماوية والكيماوية نظراً لما تتميز به ليبيا من ميزة نسبية في هذا المجال.
- الصناعات المعدنية الأساسية التي يدخل إنتاجها النهائي كسلع وسيطة في القطاعات الأخرى كالزراعة والتشييد والبناء والنفط والكهرباء، مثل حديد التسليح والأنابيب والجرارات الزراعية وسيارات الشحن.
- استهدفت هذه الخطة كذلك استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بإقامة مجمع للحديد والصلب الذي يعتمد على استغلال الغاز الطبيعي وخامات الحديد المتوافرة محلياً.

أما أول خطة تحول خماسية (1976-1980)[1] فقد سارت على النهج نفسه الذي سلكته الخطة الثلاثية السابقة من حيث تحديد الأولويات، وقد استهدفت الخطة الجديدة التوسع في الفروع المذكورة أعلاه مع البدء في إقامة الصناعات المعدنية الأساسية عن طريق إنشاء مجمع الحديد والصلب ومجمع الألمنيوم.

وتميزت خطة التحول الخماسية الثانية (1981-1985) بأنها ركزت على الصناعات التصديرية فكانت إستراتيجية التصنيع في هذه الخطة تقوم على العناصر الآتية[2]:

- إعطاء أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيماوية والتكرير مع الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك الوسيط والنهائي.
- التوجه إلى الصناعات المعدنية الأساسية التي تكون مدخلاً للصناعات الثقيلة في المدى الطويل، بإنشاء مصنع المسبوكات والمطروقات والبدء في إنشاء المرحلة الأولى من مجمعي الحديد والصلب والألمنيوم، وهي من الصناعات التي تعد ركيزة النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المستلزمات الأساسية لقطاع التشييد مثل الترابة (الأسمنت) والجير والآجر.
- سارت خطة التحول الثانية على نفس نهج الخطط السابقة من حيث التوسع في صناعة المنتجات المعدنية والكهربائية، وتنمية الصناعات الغذائية، وتوفير احتياجات المواطنين الأساسية من السلع الصناعية والاستهلاكية.

1- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)، مرجع سابق، ص249-251.

2- أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، الجزء الثاني، طرابلس، ليبيا، ص52-54.

ويبدو واضحاً من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بأن إستراتيجية التصنيع في ليبيا كانت ترتكز بصورة أساسية على انتهاج سياسية إحلال الواردات،ولاسيّما في فترة السبعينيات، حيث صاحب الاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة قيام صناعات استهلاكية تستخدم الفائض من الاستهلاك المباشر من منتجات القطاع الزراعي كمواد خام، ثم بدأ بعد ذلك في إقامة الصناعات اللازمة لتوفير مستلزمات قطاع الزراعة من الأسمدة والآلات الزراعية وغيرها، تلى ذلك قيام صناعات استهلاكية عديدة لتحل منتجاتها محل الواردات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثم بدأ واضحاً في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، التركيز على الصناعات الأساسية، وهي من الصناعات التي يملك فيها الاقتصاد الليبي ميزة نسبية في إنتاجها كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والتي يمكن أن يوجه الفائض من منتجاتها للتصدير في ظل محدودية استيعاب السوق المحلي لمنتجاتها.

ومن خلال التحليل السابق يرى الباحث أن إستراتيجية التصنيع في ليبيا كانت تجمع بين استراتيجي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وإن كانت تميل بصورة واضحة نحو إحلال الواردات، وحتى الصناعات التي أشارت خطط التحول بأنها صناعات موجهة نحو التصدير، لم تحتل دورها بعد كصناعات تصديرية.

وعليه يمكن القول بأن إستراتيجية التصنيع في ليبيا تتصف بعدم الثبات، بل إن إستراتيجية تصدير الفائض من منتجات صناعات الإحلال لا تدل على عدم الثبات فحسب بل تدل أيضاً على التنوع فيها في الوقت نفسه[1]، وعلى الرغم من أن نتائج بعض الدراسات[2] تشير إلى أن سياسة إحلال الواردات قد نجحت إلى حدٍّ ما في إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، إلا أن الباحث يرى أن هناك جملة من النقاط يجب الوقوف عندها لتقييم كلا **الإستراتيجيتين:**

أولاً: إن إستراتيجية التصنيع في ليبيا اعتمدت على القطاع العام من حيث التمويل والتنفيذ، فقد حددت خطة التحول (1976-1980) توزيع الاستثمارات بين القطاع العام والقطاع الخاص، فاستأثر القطاع العام بنحو (98%) من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة، بينما خصصت النسبة الباقية للقطاع الخاص[3]، إلا أن انخفاض إيرادات النفط في فترة الثمانينيات من القرن الماضي أدى إلى

1-Tarbaghia, T.M., key factors influencing the success of industrial companies in Libya, Ph.D. thesis, department of industrial technology, university of Bradford,1995

2- عبد الله إمحمد شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، خريف 1990 ص53، ص58.

3- صبحي قنوص (وآخرون)، مرجع سابق، ص409.

تخفيض برامج التنمية وخططها، ولاسيّما في خطة التحول (1981-1985) وما بعدها حيث انخفض الدخل من النفط من 22 مليار دولار في عام 1980 إلى 5 مليار دولار في عام 1988 [1]، وهذا ما استوجب إعادة النظر في بعض المشروعات العامة والاتجاه نحو خصخصة الاقتصاد.

ثانياً: كانت أهم أهداف خطط التحول هو التقليل التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط في الصادرات وفي تمويل خطط التنمية، ومن ثمّ فان القدرة الاستيرادية والقدرة على التكوين الرأسمالي للاقتصاد الليبي تستدعي البحث عن مصادر أخرى لزيادة عائداته من الصادرات، أي عدم الاعتماد على تصدير النفط الخام فقط، بل يجب تنويع هذه القاعدة لتشتمل على عدد من السلع فكان التركيز على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية (التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية) أحدى الطرق لتنويع الصادرات الليبية. إلا أن هذه الصناعات لازالت قاصرة حتى الآن على تحقيق هذا الهدف، و لم تستطع أن تغير من مركز قطاع النفط – الذي يستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية[2]- كمصدر رئيس للعملات الأجنبية .

ثالثاً: غالباً ما يشار إلى أن صناعات إحلال الواردات يمكن أن تتحول بمرور الزمن وبعد تغطية الطلب المحلي إلى صناعات تصديرية تنفذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، إلا أنه ووفقاً للتجربة الليبية، لا يمكن اعتبار إستراتيجية التصنيع للتصدير مرحلة تالية لإستراتيجية إحلال الواردات، فعلى الرغم من أن المنتجات المحلية حققت قدراً من الإحلال، إلا أنه لايزال يُلجأ إلى الاستيراد لتلبية النقص في العرض المحلي من بعض السلع، بدليل أنه لا يوجد منتج محلي إلا وله مثيل مستورد، وعليه لم تحقق صناعات إحلال الواردات فائضاً مستمراً مرتفع الجودة يمكن أن تتحول معه هذه الصناعات إلى صناعات تصديرية، بحيث تؤسس مرحلة لاحقة لإستراتيجية إحلال الواردات.

رابعاً: إن سياسة إحلال الواردات تهدف إلى تقليل الواردات من السلع التي لها بديل ينتج محلياً، والمتمثلة أساساً في السلع الاستهلاكية، فلو نظرنا إلى ذلك من زاوية الأثر على ميزان المدفوعات، لوجدنا أن تقليل الواردات من السلع والمنتجات النهائية قابله زيادة وربما بقيم أكبر في الواردات من السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية اللازمة للإنتاج بدليل أن معظم الشركات الصناعية أصبحت تواجه مشكلة عدم كفاية موازنة النقد الأجنبي اللازمة لتوفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار اللازمة للإنتاج [3].

1- Fisher, W.B., Libya, The middle east and north Africa report, forty-first edition: Europe publications limited, London, 1995

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات مختلفة.

3- عبد الله إدريس فضل، عبد الله الهادي الكموشي، إستراتيجية التصنيع. الأسس والأهداف، مجلة البحوث الصناعية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ربيع 1995، ص42.

خامساً: لم تؤدِ إستراتيجية إحلال الواردات إلى زيادة علاقة التشابك الصناعي والقطاعي، بمعنى أن طلب المشروعات الصناعية لمنتجات بعضها بعضاً لإغراض الاستخدام الوسيط ظل ضعيفاً، وربما يرجع السبب إلى إن عملية اختيار المشروعات الصناعية لم تراعي هذا التشابك بالدرجة المطلوبة، وإنما قامت في الأغلب لمجرد إنتاج سلعة كانت تستورد من الخارج. وهذا أدى إلى ظهور مشكلة تكدس الإنتاج في بعض المصانع وصعوبة تسويقه، ومن ثمّ اللجوء إلى تخفيض الإنتاج في بعض المصانع نظراً لضيق الطاقة التخزينية، مما يؤدي في النهاية إلى ظهور مشكلة الطاقات العاطلة وما تؤدي إليه من ارتفاع في تكاليف الإنتاج والأسعار النهائية[1].

سادساً: من جانب آخر هناك صناعات أخرى لا تستطيع تلبية الطلب المحلي، فيجري تغطية العجز عن طريق الاستيراد، بل إن هذه الظاهرة ربما أصبحت تنطبق على كل السلع تقريباً، حيث إن الدارس للسوق الليبي يكاد لا يجد إنتاج محلي إلا ويقابله مثيل مستورد ولاسيّما من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، مما أدى إلى منافسة السلع المستوردة للإنتاج المحلي نظراً لجودة هذه السلع قياساً بالسلع المحلية.

1- مركز التوثيق الصناعي، مجموعة التقارير السنوية المفصلة عن متابعة الإنتاج الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة، مصراته، ليبيا.

3-2: دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي:

يؤدي قطاع الصناعة التحويلية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، ويتعدى دوره في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ يسهم في تنمية الناتج المحلي، وزيادة فرص الاستخدام لعنصر العمل (العمالة) والمساهمة في تنمية الصادرات، ويختلف ذلك الدور من اقتصاد إلى آخر تبعاً للاختلاف في العديد من العوامل، لذلك سنقوم بدراسة واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي عن طريق **دراسة الجوانب الآتية:**

3-2-1: حجم مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعتمد الناتج المحلي الإجمالي اعتماداً كبيراً على قيمة الإنتاج المتولد في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولذلك يعدّ هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس درجة التطور التي يمكن أن يصل إليها قطاع اقتصادي معين. ويلحظ بالنسبة فيما يتعلق بالاقتصاد الليبي أن هناك جهوداً كبيرة بذلت في مجال التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة عند تنفيذ خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980، 1981-1985)، وذلك من اجل تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد ترتفع فيه مساهمة القطاعات الإنتاجية (صناعة وزراعة) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وعليه لم يغب هذا الهدف عن أولويات الأهداف في جميع خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي من أجل إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي.

وبتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (14) الذي يوضح مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، نلحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 1288.3 مليون دينار عام 1970 إلى 10553.8 مليون دينار عام 1980 أي ارتفع بنحو ثمانية إضعاف ثم بدأ في الانخفاض في عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى أن وصل إلى 7913.4 مليون دينار عام 1990 ، ثم بدأ في الارتفاع من جديد في عقد التسعينيات حيث وصل عام 2000 إلى 17775.4مليون دينار، ثم ارتفع عام 2009 بأكثر من ثمانية أضعاف ليصل إلى155748.3 مليون دينار، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سنوية موجبة في معظم فترة الدراسة (1970-2009)، إلا أن فترة الثمانينيات من القرن الماضي حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في قيمة ناتج الصناعة التحويلية حيث ارتفع من 22.5 مليون دينار عام 1970إلى (210.4 ،547.1، 8897، 6281.2) مليون دينار في الأعوام 1980 ، 1990، 2000، 2009، على التوالي، إلا أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ظلت

منخفضة على الرغم من تحسنها، حيث اتسمت فترة السبعينيات بنوع من الاستقرار في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وسجل عام 1978 أعلى مساهمة له بلغت 2.7%، أمـــا فتـــرة الثمانينيات فتميزت بنوع من التطور الملحوظ وسجل عام 1987 أعلى مساهمة له بلغت 7.2% على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يرى أن هذه الزيادة ناجمة من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الأسعار والكميات المطلوبة من النفط الخام، وليس بسبب ارتفاع الإنتاج الصناعي.[1] أما فترة التسعينيات فقد سجلت أعلى مساهمة لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت عام 1993 إلى 9.3% في حين بدأت هذه المساهمة في الانخفاض التدريجي بعد عام 2000 إلى أن وصلت إلى 4.1% عام 2009 .

الجدول رقم (14)

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومقارنته ببعض القطاعات الاقتصادية في الفترة (1970– 2009) (بالأسعار الجارية وبملايين الدينارات)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ناتج الصناعة الاستخراجية	مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	ناتج الصناعة التحويلية	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو ناتج الصناعة المحلية	ناتج قطاع الزراعة	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	ناتج باقي القطاعات الاقتصادية	مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
1970	1288.3	_	812.6	63.1	22.5	1.7	_	33.1	2.6	420.1	32.6
1971	1586.5	23.1	922.7	58.2	24.5	1.5	8.9	33.0	2.1	606.3	38.2
1972	1753.0	10.5	920.6	52.5	32.0	1.8	30.6	43.6	2.5	756.8	43.2
1973	2182.5	24.5	1131.8	51.9	43.8	2.0	36.9	60.0	2.7	946.9	43.4
1974	3795.7	73.9	2385.3	62.9	55.0	1.4	25.6	64.7	1.7	1290.7	34.0
1975	3674.3	2.3–	1961.1	53.4	65.5	1.8	19.1	82.9	2.2	1564.8	42.6
1976	4768.1	29.8	2750.0	57.7	90.6	1.9	38.3	99.7	2.1	1827.8	38.3
1977	5612.7	17.7	3275.9	58.4	124.7	2.2	37.6	90.0	1.6	2122.1	37.8
1978	5496.1	2.1-	2808.7	51.1	148.7	2.7	19.2	122.1	2.2	2416.6	44.0
1979	7603.0	38.3	4545.3	59.8	185.8	2.4	24.9	140.4	1.9	2731.5	35.9
1980	10553.8	38.8	6525.7	61.8	210.4	2.0	13.2	236.4	2.2	3581.3	34.0
1981	8798.8	16.6-	4403.3	50.0	252.4	2.9	20.0	273.6	3.1	3869.5	44.0

1- محمد عبد الجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية، الواقع والإمكانيات والعوامل المحددة لتنميتها وتطويرها (1970-1989)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، بنغازي، ليبيا،ربيع 1992، ص16.

تابع للجدول رقم (14)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ناتج الصناعة الاستخراجية	مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	ناتج الصناعة التحويلية	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو ناتج الصناعة المحلية	ناتج قطاع الزراعة	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	ناتج باقي القطاعات الاقتصادية	مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
1982	8932.4	1.5	4235.8	47.4	265.8	3.0	5.3	285.7	3.2	4145.1	46.4
1983	8511.7	4.7-	3823.6	44.9	329.1	3.9	23.8	303.0	3.6	4056.0	47.6
1984	7804.7	8.3-	3209.8	41.1	361.2	4.6	9.8	323.0	4.2	3910.7	50.1
1985	7852.1	0.6	3500.4	44.6	421.7	5.4	16.6	342.2	4.3	3587.8	45.7
1986	6767.6	13.8-	2406.2	35.5	356.1	5.3	15.6-	384.6	5.7	3620.7	53.5
1987	5936.9	12.3-	1711.6	28.8	423.6	7.2	19.0	411.2	6.9	3390.5	57.1
1988	6914.4	4.0	1527.2	22.1	448.4	6.5	5.9	423.3	6.1	4515.5	65.3
1989	7113.3	15.0	1915.5	26.9	474.6	6.7	5.8	439.8	6.2	4283.4	60.2
1990	7913.4	9.2	2740.8	34.6	547.1	6.9	15.3	482.9	6.1	4142.6	52.4
1991	8522.1	8.9	2783.2	32.6	562.0	6.6	2.7	542.4	6.4	4634.5	54.4
1992	8918.4	4.0	2480.4	27.8	686.8	7.7	22.2	630.2	7.1	5121.0	57.4
1993	8856.8	0.9	1972.9	22.3	826.8	9.3	20.4	708.8	8.0	5348.3	60.4
1994	8960.9	1.2	2017.1	22.5	746.4	8.3	9.7–	827.9	9.3	5369.5	59.9
1995	9794.1	9.3	2402.8	24.5	784.0	8.0	5.0	933.4	9.6	5673.9	57.9
1996	11445.2	16.9	2973.2	26.0	739.8	6.4	5.6–	1074.5	9.4	6657.7	58.2
1997	12888.0	12.6	3204.5	24.9	848.9	6.6	14.7	1250.4	9.7	7584.2	58.8
1998	12610.6	4.3–	2786.0	22.1	779.3	6.2	11.5	1394.3	11.0	7651.0	60.7
1999	14075.2	14.1	3995.9	28.4	863.1	6.1	-8.8	1449.9	10.3	7766.3	55.2
2000	17775.4	26.3	7080.6	39.8	889.7	5.0	3.1	1437.7	8.1	8367.4	47.1
2001	17640.7	0.8–	6345.8	36.0	877.8	5.0	1.3–	1392.0	7.9	9025.1	51.1
2002	25914.0	46.9	13630.6	52.6	813.1	3.1	7.4–	1348.8	5.2	10121.5	39.1
2003	37360.6	44.2	21514.4	57.6	1991.9	5.3	145.0	1300.7	3.5	12553.6	33.6
2004	48159.0	28.9	29202.1	60.6	2451.8	5.1	23.1	1328.6	2.8	15176.5	31.5
2005	66618.6	38.3	44041.7	66.1	3124.8	4.7	27.4	1447.5	2.2	18004.6	27.0
2006	79029.9	18.6	53867.8	68.1	3602.6	4.6	15.3	1643.1	2.1	19916.4	25.2
2007	92693.6	17.3	62282.6	67.2	4032.1	4.3	11.9	1905.3	2.1	24473.6	26.4
2008	116639.6	25.8	81149.8	69.6	4888.8	4.2	21.2	2247.9	1.9	28353.1	24.3
2009	155748.3	33.5	105773.3	.967	6281.2	4.1	28.5	3291.9	2.1	40401.9	25.9

المصدر:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية(1962- 1998)
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون 2004
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد48، الربع الرابع 2008.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 50، الربع الأول 2010.
- النسب المئوية ومعدلات النمو حسبت من قبل الباحث.

والواقع إن هذا الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ينطبق أيضاً على قطاع الزراعة، وهذا يعني إن القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة) التي كان يجري التعويل عليها كثيراً في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي، لم تحقق هذا الهدف، وذلك بسبب ارتفاع مساهمة قطاع النفط والقطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يمكن ملاحظته عن طريق الجدول رقم (**15**) وكذلك الشكل البياني رقم (1) الذي يوضح الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلى الإجمالي حسب **الفترات كما يأتي:**

1. في الفترة (1970-1979) بلغت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية 56.9%، والقطاعات الأخرى التي تظم معظم القطاعات الخدمية 39.0% في حين لم يسهم قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة إلا بنسبة (1.9%، 2.2%) على التوالي في الفترة نفسها.
2. انخفضت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الفترة (1980-1989) إلى 40.3% في حين ارتفعت مساهمة القطاعات الخدمية إلى 50.4% وقطاع الصناعة التحويلية إلى 4.8% وقطاع الزراعة إلى 4.5%.
3. تميزت فترة التسعينيات بحدوث تغير هيكلي لصالح قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات، وان كان هذا التغير يميل إلى قطاع الخدمات بقدر أكبر حيث انخفضت مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.6% لترتفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات إلى 7.2%، 8.7%، 57.5% على التوالي.
4. زادت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في فترة (2000-2009) لترتفع إلى 58.5% مع انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى 4.5% وانخفاض مساهمة قطاع الزراعة والقطاعات الخدمية إلى 3.8% و 33.2% على التوالي.
5. بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط عام في فترة الدراسة (1970-2009) نحو 4.5% فقط وهي أقل نسبة، حيث سجل قطاع الزراعة 4.9%، وقطاع الصناعة الاستخراجية 45.6%، والقطاعات الأخرى 45.0% كمتوسط عام في الفترة نفسها.

ونلحظ عن طريق التحليل السابق أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بقطاع الصناعة التحويلية في ليبيا إلا أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم تكن بالمستوى المطلوب بل ظلت منخفضة ومتذبذبة في معظم فترة الدراسة، ويبدو هذا الانخفاض واضحاً عند مقارنته ببعض الدول العربية، فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في كل من سورية، الأردن، مصر، والمغرب، ما نسبته 10.2%، 17.6%، 16.0%، 15.8% على التوالي في عام 2007[1].

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص 321.

جدول رقم (15)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970–2009)

متوسط عام الفترة	مساهمة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	المجموع
1979-1970	%56.9	%1.9	%2.2	%39.0	%100
1989 -1980	%40.3	%4.8	%4.5	%50.4	%100
1999 -1990	%26.6	%7.2	%8.7	%57.5	%100
2009-2000	%58.5	%4.5	%3.8	%33.2	%100
المتوسط العام في الفترة 2009 -1970	%45.6	%4.5	%4.9	%45.0	%100

المصدر: قام الباحث بحسبها من بيانات الجدول رقم (14).

الشكل البياني رقم (1) بيانات الجدول رقم (15)

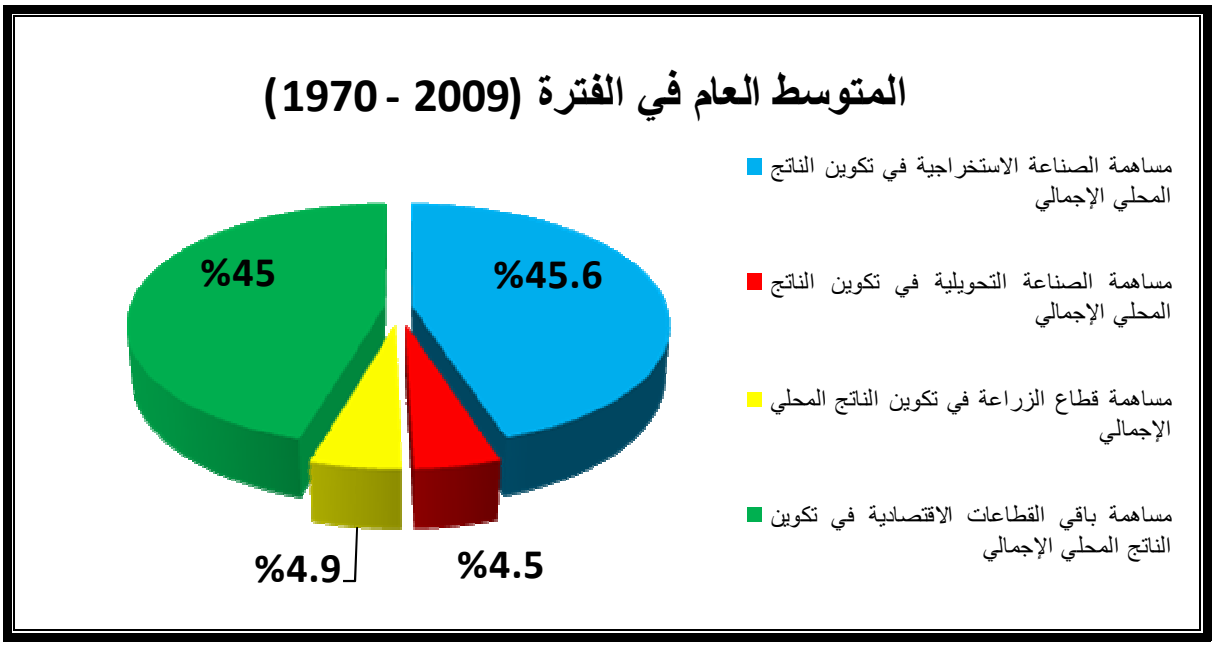

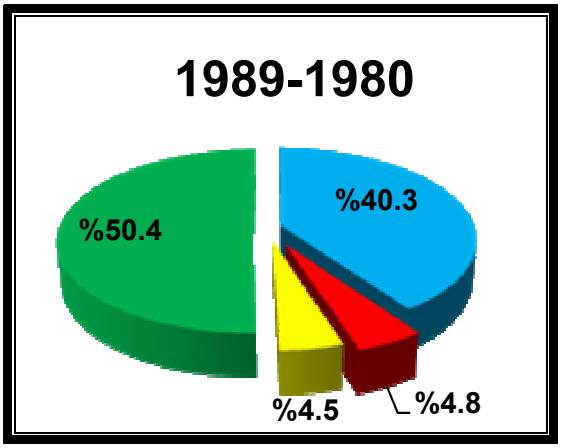

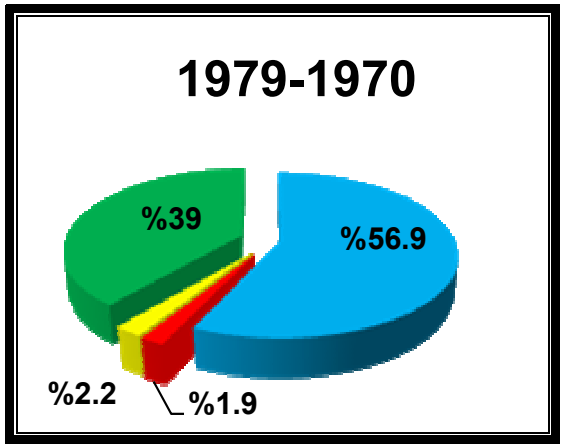

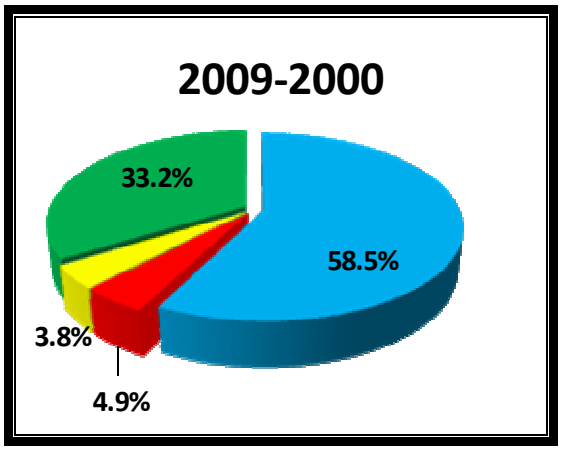

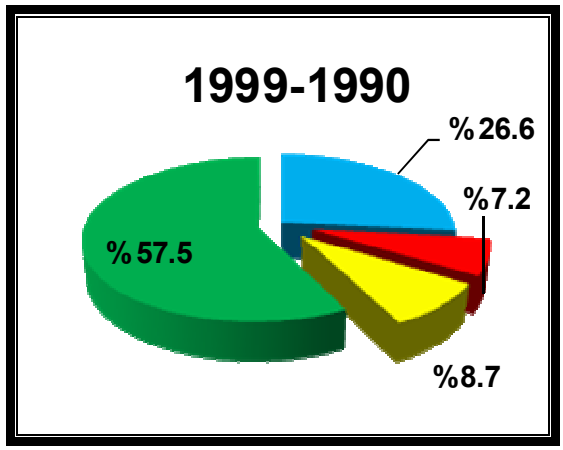

3-2-2: تطور الإنفاق التنموي في قطاع الصناعة التحويلية:

ازدادت الاستثمارات الموجهة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي منذ البدء في تصدير النفط مع بداية ستينيات القرن الماضي، إلا أن السياسة الاستثمارية التي اتبعت بعد قيام الثورة في عام 1969 تميزت بزيادة المبالغ الموجهة للاستثمار، ولاسيّما في القطاعات الإنتاجية الرئيسة. وقد أدت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى نمو كبير في حجم الإنفاق التنموي. ويوضح الجدول رقم (16) و كذلك الشكل البياني رقم (2) الإنفاق الاستثماري الفعلي في قطاع الصناعة التحويلية قياساً ببعض القطاعات الأخرى. وبتحليل بيانات هذا الجدول **نلحظ ما يأتي:**

1. ارتفع الإنفاق التنموي الفعلي في قطاع الصناعة التحويلية بأكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة (1976-1980) قياساً بالفترة (1970-1975)، أي من 378.6 م.د إلى 1276.7 م.د. حيث حظي على ما نسبته 15.6% من إجمالي الإنفاق التنموي في الفترة (1976- 1980) واحتل بذلك المرتبة الثانية بعد قطاع الزراعة الذي حظي على ما نسبته 21.3% من إجمالي الإنفاق التنموي، في حين لم يظ قطاع النفط إلا على ما نسبته 4.5%، وكونت باقي القطاعات الاقتصادية النسبة الباقية في الفترة نفسها.
2. تميزت الفترة (1981-1985) التي شملت تنفيذ خطة التحول الثانية، بأكبر برنامج استثماري حيث بلغ 10692.8 م.د، استحوذ قطاع الصناعة التحويلية على 2066.8 م.د أي ما نسبته 19.3%، في حين انخفضت نسبة الإنفاق التنموي الموجه لقطاع الزراعة وقطاع النفط من 21.3%، 4.5% في الفترة (1976-1980) إلى 14.0%، 2.3%، على التوالي في الفترة (1981-1985) وهذا يعني حدوث تغير هيكلي لصالح قطاع الصناعة التحويلية.
3. كانت السياسة المالية للدولة حتى عام 1988 سياسة مالية توسعية حيث استمرت النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في مستوى لا يتناسب والانخفاض الذي أصاب الإيرادات النفطية مما احدث عجزاً في ميزانية الدولة. وهذا ما دفع بالدولة منذ عام 1989 إلى تخفيض نفقاتها الاستثمارية [1]، وقد أسهم ذلك في انخفاض الإنفاق التنموي بعد منتصف الثمانينيات وكان هذا الانخفاض شديداً في عقد التسعينيات. فانخفض إجمالي الإنفاق التنموي من 10692.8 م.د في فترة

1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، البرنامج التنموي (2008-2012)، طرابلس، 2007، ص33.

(1981- 1985) إلى 2350.9 م.د في الفترة (1991- 1995) أي انخفض بنحو أربعة أضعاف ونصف، و لم يحظ قطاع الصناعة التحويلية إلا على ما نسبته 4.4% من الإجمالي في حين استحوذ قطاع الزراعة على أكبر نسبة بلغت 21.2%، وحظي قطاع النفط على 7.5%.

4. أدى ارتفاع أسعار النفط بقدر كبير في عام 2003 إلى وجود فائض كبير في الميزانية العامة للدولة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق الفعلي إلى 29693.8 م.د في الفترة (2001-2009)، أي إلى سبعة أضعاف الإنفاق في الفترة (1996-2000)، وعلى الرغم من ذلك لم يستحوذ قطاع الصناعة التحويلية إلا على 1243.6 م.د أي ما نسبته 4.2% من الإجمالي، وكذلك الحال لقطاع الزراعة الذي حظي بنسبة 4.2%، ويرجع السبب في ذلك إلى توجه الدولة نحو قطاعات البنية الأساسية وقطاع الخدمات الاجتماعية التي حظيت بالنصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق التنموي، إضافة إلى اتجاه الدولة نحو خصخصة العديد من منشآت القطاع الصناعي، ونقل ملكيتها للقطاع الأهلي في محاولة منها إلى تحسين أدائها لأن اغلبها تعاني من انخفاض شديد في الكفاءة[1].

5. بلغ إجمالي الإنفاق التنموي الفعلي في فترة الدراسة (1970-2009) 62381.0 م.د استحوذ قطاع الصناعة التحويلية على 5760.6 م.د، أي ما نسبته 9.2% من الإجمالي في فترة الدراسة وحظي قطاع الزراعة على ما نسبته 11.1% من الإجمالي، بينما لم يحظ قطاع الصناعة الاستخراجية إلا على ما نسبته 2.4% على الرغم من أن معظم المدخرات القومية التي استخدمت في هذا البرنامج الاستثماري قد تولدت في هذا القطاع.

وبين الجدول رقم (17) وكذلك الشكلان البيانيان رقم (3) و رقم (4) مخصصات الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة التحويلية، والإنفاق الفعلي على هذا القطاع ونسبة التنفيذ في الفترة (1970-2009). وبتحليل بيانات هذا الجدول نلحظ أنه باستثناء الفترة (1991-1995) والتي بلغ فيها الإنفاق الفعلي ما نسبته 17.8% فقط من المخصصات البالغة 575.4 م.د، نجد أن معظم الفترات الأخرى سجلت نسبة تنفيذ مرتفعة حيث لم تنخفض نسبة الإنفاق الفعلي إلى المخصصات على 85% في الفترات (1970- 1976،1975- 1980، 1981- 1985) لتنخفض إلى 65.9% في الفترة (1986-1990)، ثم عاودت الارتفاع من جديد إلى 69.9% في الفترة (1996-2000)،

1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، البرنامج التنموي (2008-2012)، مرجع سابق، ص58.

و91.7% في الفترة (2001-2009)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الاهتمام بهذا القطاع والتعويل عليه لإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي.

جدول رقم (16) الإنفاق الفعلي حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة (1970– 2009) (القيمة بالمليون دينار)

القطاعات الاقتصادية	الصناعة التحويلية		الصناعة الاستخراجية		الزراعة		باقي القطاعات		المجموع
الفترات	الإنفاق الفعلي	%	الإنفاق الفعلي	%	الإنفاق الفعلي	%	الإنفاق الفعلي	%	
1975-1970	378.6	12.6	182.8	6.1	696.7	23.3	1735.9	58.0	2994.0
1980-1976	1276.7	15.6	363.6	4.5	1739.2	21.3	4788.4	58.6	8167.9
1985-1981	2066.8	19.3	249.5	2.3	1494.1	14.0	6882.4	64.4	10692.8
1990-1986	604.5	14.6	66.7	1.6	694.3	16.7	2787.8	67.1	4153.3
1995-1991	102.7	4.4	176.5	7.5	498.8	21.2	1572.9	66.9	2350.9
2000-1996	87.7	2.0	446.3	10.3	540.8	12.5	3253.5	75.2	4328.3
2009-2001	1243.6	4.2	غ.م	-	1245.1	4.2	27205.1	91.6	29693.8
إجمالي الفترة 2009-1970	5760.6	9.2	1485.4	2.4	6909.0	11.1	48226.0	77.3	62381.0

المصدر: – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط- إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.
- النسب المئوية حسبت من قبل الباحث.

الشكل البياني رقم (2) بيانات الجدول رقم (16)

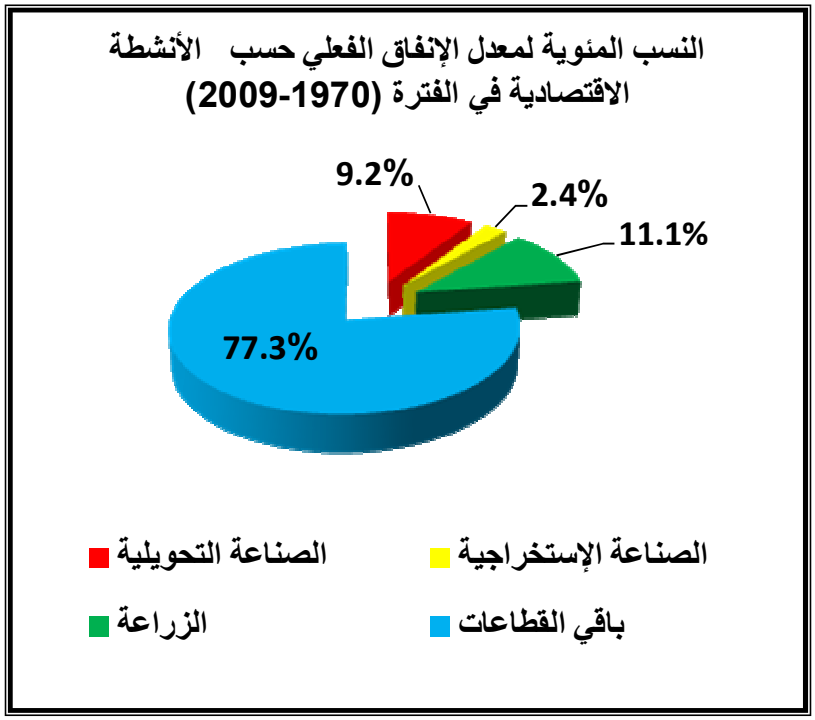

جدول رقم (17) نسبة الإنفاق التنموي الفعلي على قطاع الصناعة التحويلية إلى مخصصات الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1970– 2009). (القيمة بالمليون دينار)

الفترات	مخصصات الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة	الإنفاق الفعلي على قطاع الصناعة التحويلية	نسبة التنفيذ
1975 -1970	442.3	378.6	%85.6
1980 -1976	1437.0	1276.7	%88.8
1985 -1981	2367.5	2066.8	%87.3
1990-1986	917.3	604.5	%65.9
1995 -1991	575.4	102.7	%17.8
2000-1996	125.4	87.7	%69.9
2009 -2001	1355.6	1243.6	%91.7
إجمالي الفترة (2009-1970)	7220.5	5760.6	%79.8

المصدر: – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، (بيانات غير منشورة).
– حسبت نسبة التنفيذ من قبل الباحث.

الشكل البياني رقم (3) بيانات الجدول رقم (17)

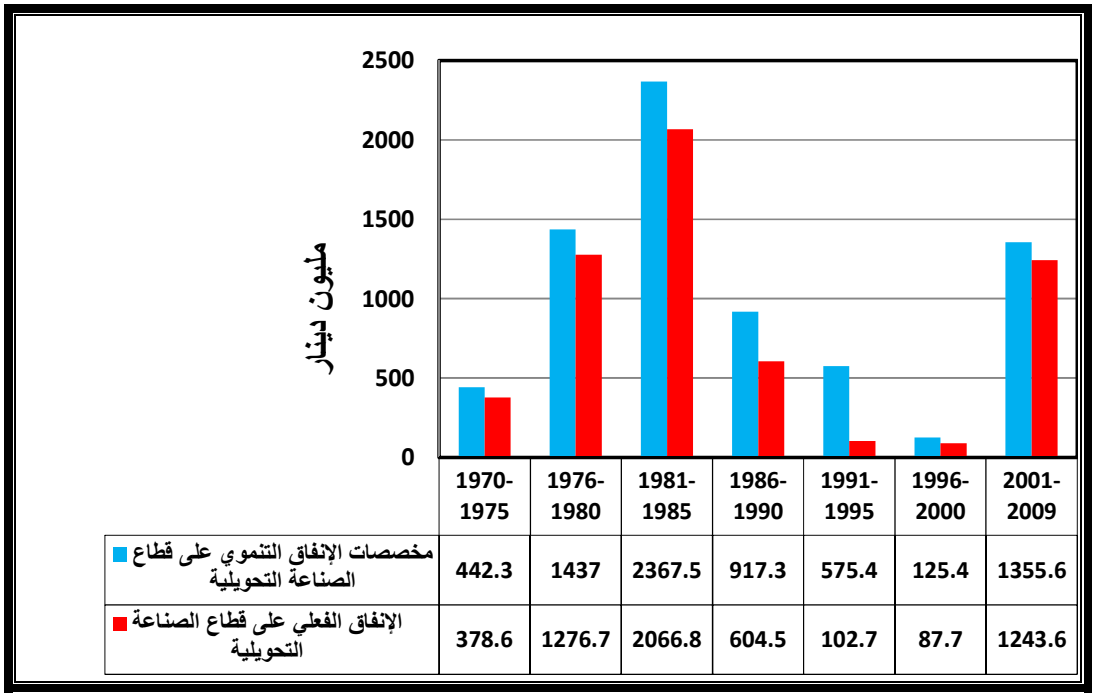

الشكل البياني رقم (4) بيانات الجدول رقم (17)

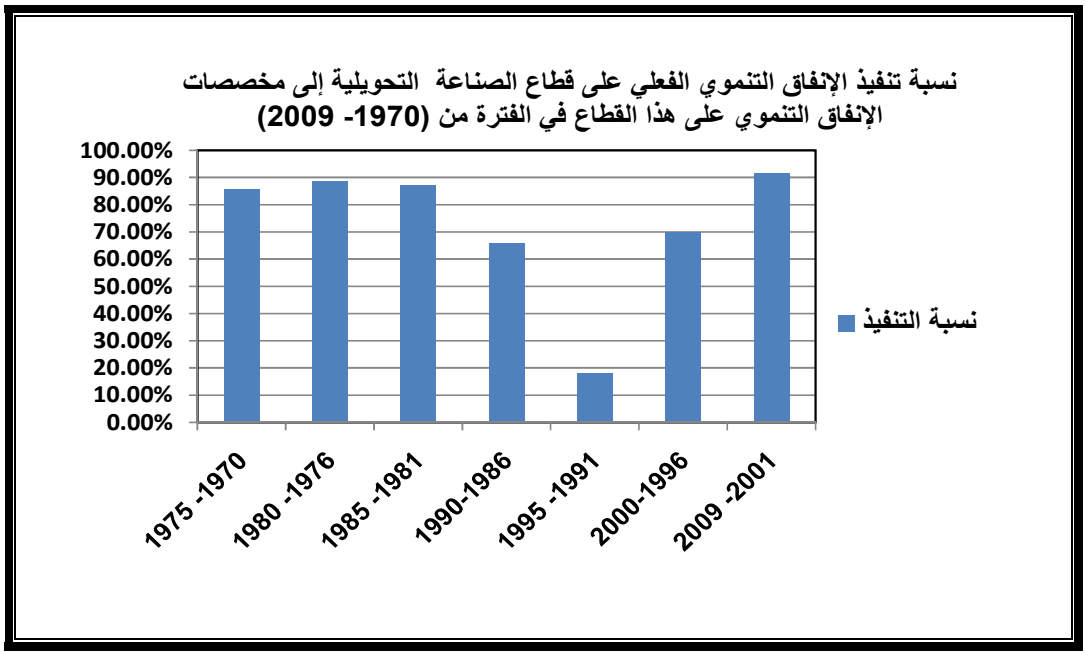

3-2-3: تطور الاستخدام (العمالة) في قطاع الصناعة التحويلية:

يستخدم مؤشر الاستخدام لحساب نسبة المشتغلين بقطاع اقتصادي معين إلى إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد، ومن ثمّ فهو يقيس بدرجة أو بأخرى مستوى التطور الذي وصل إليه هذا القطاع. ومن المعلوم أن السياسة الإنمائية في ليبيا والتي جسدتها الخطط التنموية المختلفة كانت تهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية بالصورة التي تؤدي إلى تنمية مصادر الدخل القومي وتنويعها، والتقليل من مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد رافق هذه السياسة الإنمائية زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري على مختلف القطاعات الاقتصادية الأمر الذي تطلب زيادة في الطلب على استخدام القوى العاملة.

ويوضح الجدول رقم (18) تطور استخدام القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية ومقارنته باستخدام القوى العاملة في بعض القطاعات في الفترة (1970-2009) وبتحليل بيانات هذا الجدول **نلحظ ما يأتي:**

1- إن استخدام القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية قد ارتفع من 20.4 ألف عامل عام 1970 إلى 103.0 ألف عامل عام 1984 وقد حققت معدلات نمو سنوية موجبة تراوحت بين 4.6% عام 1971 و23.7% عام 1984.

2- انخفض حجم الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية إلى 75.0 ألف عامل عام 1985 ثم بدأ في الارتفاع من جديد ليبلغ أقصاه 144.2 إلف عامل عام 2008. ويعزى الانخفاض في استخدام القوى العاملة في عام 1985 إلى بعض القرارات التي أصدرتها اللجنة الشعبية العامة عام 1984 بشان تخفيض القوى العاملة غير الليبية، وذلك بسبب الانخفاض النسبي الذي طرأ على إيرادات النفط الخام وبعض الإجراءات التي اتخذت بشان تقليص ميزانية التنمية، ووضع قيود على تحويلات العملات الأجنبية إلى الخارج.

3- ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في استيعاب العمالة من 4.7% عام 1970 إلى 7.1% عام 1980، لتواصل الارتفاع عام 1990 إلى 10.0% من إجمالي القوى العاملة. وعلى الرغم من إن فترة التسعينيات شهدت أعلى نسب استخدام للقوى العاملة في هذا القطاع حيث بلغت أقصاها 11.8% عامي 1997 و 1998، إلا أن هذه النسبة أخذت في التناقص من جديد حيث انخفضت إلى 8% ابتداءً من عام 2000 وحتى نهاية الفترة. وعموماً فإن مساهمة قطاع الصناعة

التحويلية في استيعاب العمالة تعدّ منخفضة إذا ما قورنت بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيّما في القطاع الزراعي الذي أسهم في استيعاب العمالة بأكثر من 18% في معظم فترة الدراسة.

4- على الرغم من أن قطاع النفط يسهم بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمته في استيعاب العمالة تعدّ منخفضة جداً لم تصل إلى 3% في أي سنة من سنوات الدراسة، ويرجع سبب ذلك لاعتماد هذا القطاع على الكثافة الرأسمالية العالية.

ويوضح الجدول رقم (19) و كذلك الشكل البياني رقم (5) الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة حسب الفترات الزمنية ومنه **نلحظ ما يأتي**:

1- في الفترة (1970-1979) أسهم قطاع الصناعة التحويلية في استيعاب العمالة بنسبة 5.2% وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالقطاع الزراعي الذي أسهم بـ 22.3%، في حين لم يسهم قطاع النفط إلا بما نسبته 1.9% فقط.

2- ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى 8.5% في الفترة (1980-1989) في حين سجل القطاع الزراعي تراجعاً إلى 18.7%، وتراجع قطاع النفط إلى 1.5%.

3- في عقد التسعينيات وصلت نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية إلى 10.2% من إجمالي القوى العاملة في مقابل 17.1% للقطاع الزراعي، و1.8% لقطاع النفط.

4- اتسمت الألفية الجديدة بتراجع هيكل الاستخدام في القطاعات الإنتاجية، حيث انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى 7.9%، بينما سجل القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً وصل إلى 7.5% ،وسجل قطاع النفط ارتفاع طفيف بلغ 2% من إجمالي القوى العاملة، وهذا يعطي مؤشراً إلى أن معظم القوى العاملة تتركز بصورة أساسية في القطاعات الخدمية.

5- سجل متوسط عام معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية تراجعاً ملحوظاً حيث انخفض من 11.2% في الفترة (1970-1979) إلى 3.1% في الفترة (2000- 2009).

6- فيما يتعلق بإجمالي فترة الدراسة (1970-2009) أسهم قطاع الصناعة التحويلية في استيعاب ما نسبته 7.9% من إجمالي القوى العاملة بالاقتصاد وهي نسبة منخفضة، حيث يرى البعض أنه واحد

من التغيرات الهيكلية التي تجعل من بلد ما بلداً مصنعاً هو أن لا تقل نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي عن 10% من عدد السكان[1]، أضف إلى ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض العوامل الأخرى كالفئة العمرية لقوة العمل والتي تتراوح بين سن 15 و 65 سنة، وكذلك العمالة الزائدة في القطاع الصناعي[2]، إضافة إلى العمالة غير الليبية، لوجدنا أن نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي ستكون أقل من ذلك.

جدول رقم (18) تطور الاستخدام (العمالة) في قطاع الصناعة التحويلية ومقارنته بحجم الاستخدام في بعض القطاعات الاقتصادية في الفترة (1970– 2009) (ألف عامل)

السنوات	حجم العمالة في الاقتصاد	حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية	مساهمة الصناعة التحويلية في استيعاب العمالة	معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية	حجم العمالة في قطاع الصناعة الاستخراجية	مساهمة الصناعة الاستخراجية في استيعاب العمالة	حجم العمالة في القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي في العمالة	حجم العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية	مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في العمالة
1970	433.5	20.4	4.7	___	10.0	2.3	126.0	29.1	277.1	63.9
1971	459.0	21.4	4.6	4.9	10.0	2.2	127.0	27.7	300.6	65.5
1972	488.0	22.9	4.7	7.0	10.0	2.1	127.7	26.2	327.4	67.0
1973	538.1	25.9	4.8	13.1	10.2	1.9	129.0	24.0	373.0	69.3
1974	607.2	29.3	4.8	13.1	10.4	1.7	131.4	21.6	436.1	71.9
1975	677.4	32.9	4.8	12.3	10.7	1.6	133.4	19.7	500.4	73.9
1976	732.7	37.4	5.1	13.7	11.0	1.5	141.2	19.3	543.1	74.1
1977	764.8	41.5	5.4	11.0	11.3	1.5	144.9	19.0	567.1	74.1
1978	772.7	47.4	6.1	14.2	11.7	1.5	147.9	19.1	565.7	73.3
1979	789.0	52.8	6.7	11.4	11.7	1.5	150.1	19.0	574.4	72.8
1980	812.8	58.0	7.1	9.8	13.7	1.7	153.4	18.9	587.7	72.3
1981	871.4	64.2	7.4	10.7	11.9	1.3	157.6	18.1	637.7	73.2
1982	918.0	75.0	8.2	16.8	12.2	1.3	163.1	17.8	667.7	72.7
1983	950.5	86.7	9.1	15.6	12.5	1.3	168.0	17.7	683.3	71.9
1984	1016.0	103.0	10.1	23.7	13.0	1.3	173.0	17.0	727.0	71.6

1- محمد عبد الجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية، مرجع سابق، ص16.

2- سالم محمد بن غربية، النشاط الاقتصادي للصادرات، أهدافه ومشاكله– تنمية الصادرات الليبية– مركز العلوم الاقتصادية، بنغازي 1992، ص41.

تابع للجدول رقم (18) تطور الاستخدام (العمالة)

السنوات	حجم العمالة في الاقتصاد	حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية	مساهمة الصناعة التحويلية في استيعاب العمالة	معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية	حجم العمالة في قطاع الصناعة الاستخراجية	مساهمة الصناعة الاستخراجية في استيعاب العمالة	حجم العمالة في القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي في العمالة	حجم العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية	مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في العمالة
1985	894.2	75.0	8.4	-27.2	13.5	1.5	177.0	19.8	628.7	70.3
1986	904.7	77.0	8.5	2.7	13.6	1.5	178.5	19.7	635.6	70.3
1987	912.6	79.0	8.4	2.6	13.7	1.5	180.0	19.2	639.9	70.9
1988	963.1	85.8	8.9	8.6	15.4	1.6	186.9	19.4	675.0	70.1
1989	995.4	92.2	9.3	7.5	15.7	1.6	191.6	19.1	695.9	70.0
1990	1018.6	99.4	9.8	7.8	16.9	1.7	188.9	18.5	713.4	70.0
1991	1012.5	101.1	10.0	1.7	18.1	1.7	189.6	18.7	703.7	69.6
1992	1044.0	105.4	10.1	4.3	18.1	1.7	195.7	18.7	724.8	69.5
1993	1113.6	112.6	10.1	6.8	18.5	1.6	201.2	18.1	781.3	70.2
1994	1149.0	120.5	9.1	7.0	19.2	1.7	206.0	18.2	796.6	71.0
1995	1186.2	124.5	10.5	3.3	19.8	1.7	212.7	17.8	829.2	70.0
1996	1224.0	128.5	10.5	3.2	20.5	1.7	219.5	17.8	855.5	70.0
1997	1255.1	147.8	11.8	15.0	21.6	1.7	219.2	17.5	866.5	69.0
1998	1323.7	156.8	11.8	6.1	37.5	2.8	225.1	17.0	904.3	68.4
1999	1363.5	110.0	8.1	-29.8	25.4	1.9	124.2	9.1	1103.9	80.9
2000	1407.6	112.8	8.0	2.5	25.5	1.8	118.6	8.4	1150.7	81.8
2001	1448.8	115.9	8.0	2.7	25.5	1.8	113.2	7.8	1194.2	82.4
2002	1492.6	118.8	8.0	2.5	25.6	1.7	107.6	7.2	1240.6	83.1
2003	1535.0	121.6	7.9	2.4	25.7	1.7	102.2	6.7	1285.5	83.7
2004	1588.9	126.2	7.9	3.8	28.9	1.8	109.2	6.9	1324.6	83.4
2005	1647.5	131.1	8.0	3.9	32.7	2.0	117.0	7.1	1366.7	82.9
2006	1711.0	136.4	8.0	4.0	37.2	2.2	125.7	7.3	1411.7	82.5
2007	1780.7	141.8	8.0	4.0	42.7	2.4	135.7	7.6	1460.5	82.0
2008	1832.3	144.2	7.9	1.7	45.3	2.5	141.5	7.7	1501.3	81.9
2009	1887.8	145.1	7.7	0.6	49.1	2.6	146.9	7.8	1546.7	81.9

المصدر:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 1998.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط– إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ،قسم الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.
- النسب المئوية ومعدل النمو حسبت من قبل الباحث.

جدول رقم (19)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة (1970– 2009)

متوسط عام الفترة	مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في استيعاب العمالة	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في استيعاب العمالة	مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة	مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة	المجموع	متوسط عام معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية
1979 -1970	%1.9	%5.2	%22.3	%70.6	%100	%11.2
1989 -1980	%1.5	%8.5	%18.7	%71.3	%100	%6.5
1999 -1990	%1.8	%10.2	%17.1	%70.9	%100	%2.5
2009 -2000	%2.0	%7.9	%7.5	%82.6	%100	%3.1
المتوسط العام في الفترة 2009 -1970	%1.8	%7.9	%16.4	%73.9	%100	%5.5

المصدر: قام الباحث بحسبها استناداً إلى بيانات الجدول رقم (18).

الشكل البياني رقم (5) بيانات الجدول رقم (19)

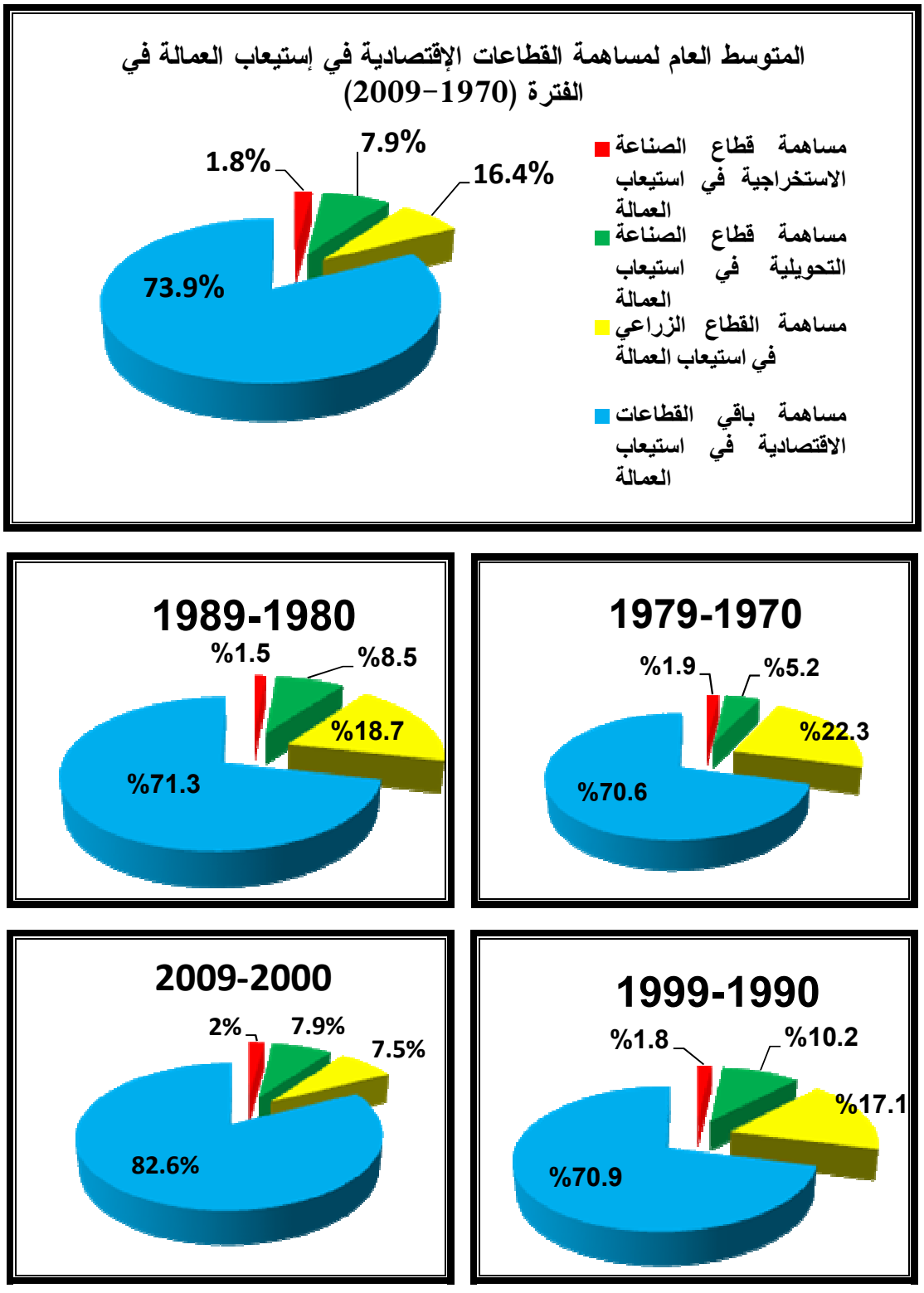

3-2-4: تطور صادرات قطاع الصناعة التحويلية:

أدى الإنفاق التنموي الفعلي على قطاع الصناعة التحويلية والذي بلغ 5760.6 مليون دينار في الفترة (1970-2009) إلى زيادة عدد المصانع وإرتفاع كمية المنتجات ونوعيتها ومن ثمّ فقد شهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً في مبيعاته في الفترة (1987-2009)(*)، فقد ارتفعت قيمة المبيعات من 439.9 مليون دينار في عام 1987 لتصل إلى 3350.1 مليون دينار في عام 2009، أي أنه ارتفع أكثر من سبعة أضعاف، انظر الجدول رقم (20).

وعلى الرغم من هذا الارتفاع في قيمة المبيعات، إلا أن صادرات القطاع لم تسهم بأهمية تذكر في إجمالي مبيعات القطاع فما بالك فيما يتعلق بإجمالي الصادرات الليبية. حيث لم تتجاوز صادرات القطاع 2% من إجمالي مبيعات القطاع في نهاية فترة الثمانينيات، لتصل أقصاها في عقد التسعينيات إلى 11.8% عام 1995، ثم انخفضت إلى 1.3% و 4.3% عامي 2000 و 2001 على التوالي.

وقد ارتفعت نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات الفعلية إلى 31.4% عام 2002 لتصل أقصاها 48.5% عام 2004، وذلك بسبب بعض الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة للتصنيع والمتمثلة في توجيه الشركات التابعة لها بضرورة تصدير ما يمكن تصديره من منتجاتها بغرض تغطية جزء من احتياج هذه الشركات من النقد الأجنبي، ودخول الأسواق العالمية، و تشجيعها على المشاركة في المعارض الدولية ومهرجانات التسويق التي تقام في مختلف دول العالم،[1] إلا أنها انخفضت بصورة تدريجية بعد عام 2004 لتصل إلى 16.6% عام 2009.

على الرغم من التطور الملحوظ في مبيعات وصادرات قطاع الصناعة التحويلية، إلا أن الباحث يرى أن هناك بعض الملحوظات التي لا ينبغي إغفالها والمتمثلة **فيما يأتي**:

1- إن هذا القطاع قد فشل في تحقيق الإنتاج السنوي المستهدف[2]، وهذا يقود إلى فشل في تحقيق المبيعات السنوية المستهدفة، سواء كانت مبيعات محلية أم صادرات خارجية.

(*) لم تتوفر بيانات عن إجمالي المبيعات والصادرات لقطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1970-1986).

1- الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية للخارج، إعداد إدارة شؤون الإنتاج والتسويق، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 2001.

2- سيجري معالجة مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

2- إن ضعف قيمة الصادرات الصناعية ليس بالأمر الجديد على قطاع الصناعة، فالقطاع لم يسهم بأي أهمية تذكر، وفي أي فترة من الزمن في إجمالي قيمة الصادرات الليبية التي تعتمد بقوة على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي.

3- إن معظم صادرات قطاع الصناعة التحويلية لا تقوم على أي أساس اقتصادي، وهي تفتقر إلى التجديد والتنظيم حتى تتوافق مع النظرية الاقتصادية القائمة على فكرة الميزة النسبية في مجال التصدير، لذلك غالباً ما يجري التصدير بهدف تغطية جزء من احتياجات القطاع من النقد الأجنبي اللازم لتوفير مستلزمات التشغيل، حتى لو كان بأسعار أقل من أسعار التكلفة[1].

1- الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية للخارج، مرجع سابق.

جدول رقم (20)المبيعات الفعلية والمبيعات المحلية والصادرات على مستوى قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1987-2009) القيمة ألف دينار

السنة	المبيعات الفعلية	المبيعات المحلية	نسبة المبيعات المحلية إلى المبيعات الفعلية	الصادرات	نسبة الصادرات إلى المبيعات الفعلية
1987	438.9	434.0	%98.9	4.9	%1.1
1988	598.3	586.2	%98.0	12.1	%2.0
1989	655.6	644.6	%98.3	11.0	%1.7
1990	709.8	698.3	%98.4	11.5	%1.6
1991	815.9	804.8	%98.6	11.1	%1.4
1992	977.4	961.4	%98.4	16.0	%1.6
1993	1208.4	1152.7	%95.4	55.7	%4.6
1994	899.6	821.7	%91.3	77.9	%8.7
1995	818.9	722.4	%88.2	96.5	%11.8
1996	776.9	718.1	%92.4	58.8	%7.6
1997	736.0	674.5	%91.6	61.5	%8.4
1998	879.0	801.8	%91.2	77.2	%8.8
1999	886.4	793.4	%89.5	93.0	%10.5
2000	685.6	676.7	%98.7	8.9	%1.3
2001	492.3	470.9	%95.7	21.4	%4.3
2002	600.1	411.7	%68.6	188.4	%31.4
2003	952.4	699.8	%73.5	252.6	%26.5
2004	765.7	394.4	%51.5	371.3	%48.5
2005	991.3	623.0	%62.8	368.3	%37.2
2006	1511.0	1064.4	%70.4	446.6	%29.6
2007	2132.3	1599.7	%75.0	532.6	%25.0
2008	2797.8	2221.9	%79.4	575.9	%20.6
2009	3350.1	2794.6	83.4	555.5	16.6
الإجمالي	24679.7	20771.0	%84.2	3908.7	%15.8

المصدر:

- أحمد عبد الله بيت المال، تقييم أهداف خطط التنمية في ليبيا، دراسة حالة قطاع الصناعة 1970- 1996، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا،يونيو2003، ص227- 229.
- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، مجموعة تقارير سنوية مفصلة عن النشاط الصناعـــي، 1997- 2009، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ليبيا.

الشكل البياني رقم (6) بيانات الجدول رقم (20)

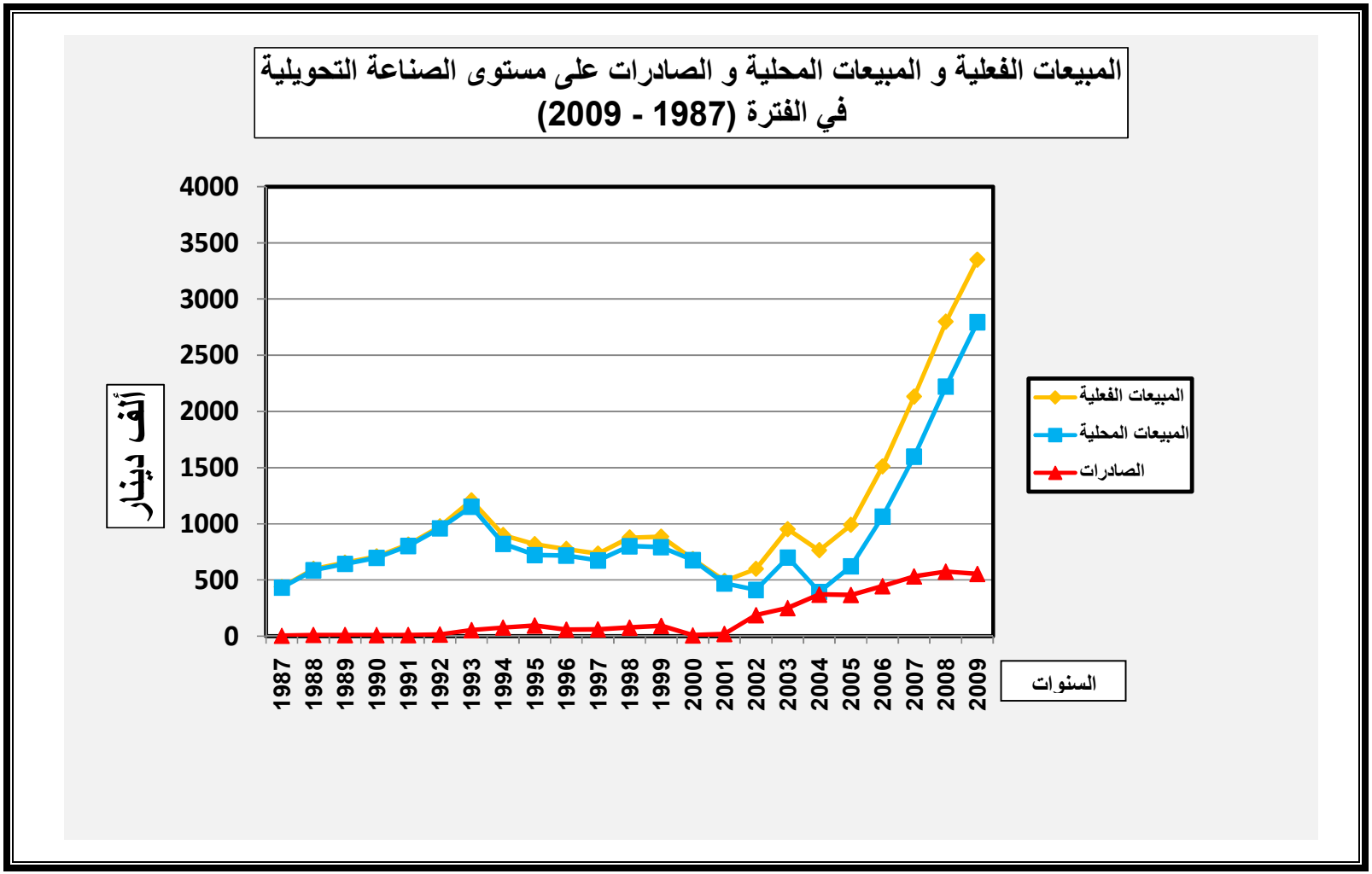

3-3: المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن المشكلات والصعوبات التي تواجه الوحدات الصناعية من شأنها أن تؤدي إلى ضعف إستغلال الطاقات الإنتاجية، وهذا بحد ذاته يعدّ من أخطر المشكلات التي تواجه العديد من الدول النامية، ولاسيّما في ظل ضآلة حجم إنتاج هذه الدول بالمقارنة مع حجم الاحتياجات اللازمة لتغطية الاستهلاك المحلي، ومعاناة معظم هذه الدول من مشكلة نقص المدخرات اللازمة لتكوين رأس المال الثابت. إذ إن وجود مثل هذه الطاقات العاطلة يعني وجود جزء من رأس المال الثابت لم يستغل.

وبالنظر إلى طبيعة المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، تبين للباحث عن طريق الاطلاع على التقارير السنوية للإنتاج، أن هذه المشكلات والمعوقات متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد بمعنى أن بعض هذه المشكلات قد يكون سبباً ونتيجة لمشكلة أخرى في الوقت ذاته.

لذلك حاول الباحث تقسيم هذه المشكلات إلى نوعين، يتعلق النوع الأول بمشكلة تكدس الإنتاج وأسبابها، بينما ينصرف النوع الثاني لدراسة مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة وأسبابها.

3-3-1: مشكلة تكدس الإنتاج:

تعاني بعض الشركات التابعة لقطاع الصناعة التحويلية من أزمة تسويق لبعض منتجاتها لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها محدودية الطلب، وتوافر سلع منافسة في السوق الليبي بأسعار أقل، و عدم استقرار الأسعار في السوق، وتقادم تقنيات بعض السلع، مما أدى إلى تكدس الإنتاج التام حيث بلغ في عام 2003 نحو 6.184 مليون دينار، ليرتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عام 2007، حيث بلغ 20.621 مليون دينار، ثم وصل عام 2008 إلى 22.488 مليون دينار[1].

وقد أدت هذه المشكلات التسويقية إلى ظهور مشكلات أخرى تتعلق بالتخزين كحاجة هذه السلع إلى حيز كبير بالمخازن، وارتفاع تكاليف التخزين، وزيادة نسبة الفاقد وتناقص الإيرادات. وبتصنيف

1- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي 2003، 2007، 2008، مركز التوثيق الصناعي، مصراته، ليبيا.

وإرجاع المشكلات التسويقية على مستوى القطاعات النوعية لعام 2008 تبين أن حجم الإنتاج التام المكدس لهذا العام بلغ 22.488 مليون دينار موزعة على **القطاعات النوعية كالآتي**[1]:

- بلغ الإنتاج التام المكدس في قطاع الصناعة المعدنية 1.931 مليون دينار بنسبة 8.6% من الإجمالي.
- بلغ الإنتاج التام المكدس في قطاع الصناعة الكيماوية 1.417 مليون دينار بنسبة 6.3% من الإجمالي.
- أسهم قطاع صناعة الغزل والنسيج بأعلى نسبة بلغت 69% حيث بلغ الإنتاج التام المكدس في هذا القطاع 15.522 مليون دينار.
- أما قطاعي الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والكهربائية فقد أسهما بما نسبته 6.5% و9.6% بمبلغ قدره 1.458 مليون دينار و2.160 مليون دينار على الترتيب.
- إن قطاع صناعة الأسمنت ومواد البناء هو القطاع الوحيد الذي لم يعانِ من مشكلة تكدس الإنتاج وذلك بسبب زيادة الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية والإسكان التي تستهلك مخرجات قطاع صناعة الأسمنت ومواد البناء.

وطالما نحن بصدد الحديث عن المشكلات التسويقية التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية، قد يكون من المفيد تتبع بعض المؤشرات الخاصة بحجم السوق المحلية، عن طريق مقارنتها بالسوق العربية على أقل تقدير، وبواسطة تتبع بيانات الجدول رقم (21) الذي يبين بعض المؤشرات الخاصة بحجم السوق المحلية نلحظ أنها سوق محدودة، حيث بلغت نسبة إجمالي السكان في ليبيا إلى إجمالي سكان الوطن العربي 1.8% عام 1975، ثم ارتفعت إلى 1.9% في عامي 1985 و 1995، ثم انخفضت إلى 1.8 عام 2005 لترتفع إلى 1.9% عام 2009 و هي نسبة منخفضة جداً. أما عند استخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، نلحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ما نسبته 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 1975، ثم أخذ في الانخفاض من 7.2% عام 1985 إلى 4% عام 2009. ووفق هذا المعيار أيضاً تعدّ السوق الليبية سوقاً محدودة و عاجزة عن استيعاب مخرجات الهياكل الإنتاجية التي استهدفتها الخطط

1- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير الإنتاج 2008، مرجع سابق، ص 64.

التنموية. أما عند استخدام معيار متوسط دخل الفرد لقياس اتساع السوق فنلحظ أن متوسط دخل الفرد في ليبيا أعلى من المتوسط العام على مستوى الوطن العربي لكن مع مراعاة أخذ بعض العوامل بالحسبان **أولها** أن ليبيا دولة نفطية يرتفع فيها متوسط دخل الفرد، **وثانيها** أن المتوسط العربي لا يعكس بالضرورة نمط توزيع هذا الدخل بين الدول العربية.

جدول رقم (21)

مؤشرات قياس حجم السوق المحلية قياساً بالسوق العربية في سنوات مختارة

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)			الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)			متوسط دخل الفرد (دولار)	
	1 ليبيا	2 الوطن العربي	½ %	3 ليبيا	4 الوطن العربي	¾ %	ليبيا	الوطن العربي
1975	2.5	139.5	1.8	12768.1	150321.1	8.5	5107	1087
1985	3.7	190.6	1.9	27187.0	375617.0	7.2	7348	1971
1995	4.8	251.3	1.9	29928.0	530017.0	5.6	6235	2109
2005	5.6	309.9	1.8	41632.0	1066481.0	3.9	7434	3441
2009	6.3	334.5	1.9	76732.0	1898619.0	4.0	11284	5676

المصدر:

- علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31،طرابلس، ليبيا، ص19.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2009، ص266- 267.

3-3-2: مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة:

يؤثر معدل استغلال الطاقات الإنتاجية على العديد من المتغيرات كالإنتاجية و التكلفة والأسعار النهائية وغيرها، فكلما زاد حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة أدى ذلك إلى انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج وارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع الأسعار النهائية للمنتجات، ولذلك فإن زيادة معدل استغلال الطاقات الإنتاجية، ومن ثمّ زيادة حجم الإنتاج يؤدي إلى انخفاض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة.

والطاقة الإنتاجية العاطلة تعدّ في واقع الأمر بمثابة هدر وتبديد للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة لأي مجتمع، وهي تقاس بالفرق بين الطاقة المتاحة ومعدل الاستغلال الفعلي لهذه الطاقة، ووجودها يؤثر سلباً على الناتج المحلي، إذ إن الموارد المبددة في حقيقة الأمر تعدّ ناتجاً ممكناً كان من الطبيعي أن ترتفع به قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة احتياجاته الاستهلاكية والاستثمارية، فضلاً عن ما يؤدي إليه استخدام هذه الموارد أو الطاقات العاطلة من إمكانية وجود فائض للتصدير.

وينعكس وجود الطاقات العاطلة على كثير من المتغيرات الاقتصادية، أهمها أنها تعدّ أحد مصادر الضغط التضخمي التي ينتج عنها إما زيادة واضحة في السعر النهائي و انعكاس ذلك على أسعار الصادرات الصناعية مما يعوق زيادتها، أو انخفاض حجم الفائض الاقتصادي وتحمل بعض الخسائر في وحدات القطاع الصناعي.

وتكتسب دراسة مشكلة الطاقات العاطلة أهمية أخرى من حيث كونها تعدّ من أهم الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدول لدعم طاقة الإنتاج الحالية بالقطاع الصناعي دون أن تقابلها زيادة في الاستثمار، ومن ثمّ تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة.

إن معدل استغلال الطاقات الإنتاجية تحكمه عوامل عديدة أهمها مدى توافر مستلزمات الإنتاج والتشغيل وقطع الغيار، والصيانة الدورية وكذلك القدرة على تصريف الإنتاج محلياً وخارجياً، فغياب هذه العوامل يؤدي في كثير من الأحيان إلى إعاقة الإنتاج وعدم تحقيق المستهدفات الإنتاجية.

وعن طريق تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (22) الذي يوضح الإنتاج الفعلي والإنتاج المستهدف والطاقة المتاحة لقطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1986- 2009)[*]. نلحظ أن نسبة الإنتاج الفعلي إلى الطاقة التصميمية المتاحة بلغت أدناها 24% عام 2001، وأقصاها 52% عام 1993، بينما تراوحت معظمها بين 31% و45% في السنوات الباقية، وبلغت نسبة الإنتاج الفعلي إلى الطاقة المتاحة كمتوسط عام في الفترة (1986- 2009) نحو 39%.

[*] لم تتوافر لدينا بيانات عن الطاقات العاطلة قبل عام،1986 إلا أن تحليل البيانات المتحصل عليها يساعدنا كثيراً في إلقاء الضوء على هذه المشكلة.

جدول رقم (22) الإنتاج الفعلي والإنتاج المستهدف والطاقة المتاحة لقطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1986– 2009)

السنة	الإنتاج الفعلي	الإنتاج المستهدف	الطاقة الإنتاجية التصميمية	نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج المستهدف	نسبة الإنتاج الفعلي إلى الطاقة التصميمية	نسبة الإنتاج المستهدف إلى الطاقة التصميمية
1986	457.7	1181.1	1476.4	%39	%31	%80
1987	532.7	1121.4	1401.8	%47	%38	%80
1988	655.4	1139.1	1423.9	%57	%46	%80
1989	689.8	1379.6	1724.5	%50	%40	%80
1990	774.2	1548.4	1935.5	%50	%40	%80
1991	830.4	1660.8	2076.0	%50	%41	%80
1992	968.0	1728.6	2104.3	%56	%46	%82
1993	1180.3	1815.8	2269.8	%65	%52	%80
1994	952.1	1771.1	2223.7	%54	%43	%80
1995	837.4	1676.2	2306.9	%50	%36	%73
1996	822.4	1341.5	1900.9	%61	%43	%70
1997	841.7	1474.8	2025.7	%57	%42	%73
1998	895.8	1333.7	2256.1	%67	%40	%59
1999	953.8	1201.2	2110.2	%79	%45	%57
2000	732.1	1534.4	2265.7	%48	%48	%68
2001	556.6	1455.2	2348.6	%38	%24	%62
2002	539.4	1037.6	1499.2	%52	%36	%69
2003	837.4	1270.4	2038.6	%66	%41	%62
2004	913.7	1256.2	2189.9	%73	%42	%57
2005	1064.7	1351.4	3010.2	%79	%35	%49
2006	1190.4	2204.8	3990.7	%54	%30	%61
2007	1893.2	2866.0	4560.0	%66	%42	%63
2008	2317.0	3353.8	6002.7	%71	%39	%56
2009	2446.3	3598.4	6100.0	%68	**%40**	**%59**
الإجمالي	23882.5	40301.5	61241.3	%59	%39	% 66

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة، وكذلك الهيئة العامة للتصنيع، مجموعة تقارير مفصلة عن النشاط الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراتة، ليبيا، إصدارات متعددة.

وإذا افترضنا جدلاً أن هدف خطة القطاع الصناعي تتمثل في تحقيقه للإنتاج المستهدف، فإننا نصل إلى حقيقة أن هذا القطاع قد عجز عن تحقيق ذلك أيضاً، حيث لم يصل إلى تحقيق المستهدفات في أي سنة من سنوات فترة الدراسة، فقد كانت نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج المستهدف متذبذبة حيث تراوحت بين 39% و 57% مع نهاية الثمانينيات، بينما تراوحت في عقد التسعينيات بين 50% و67% لتصل أقصاها إلى 79% عام 1999، ثم انخفضت نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج المستهدف إلى 48% و 38% في عامي 2000 و2001 على التوالي لترتفع من جديد لتصل أقصاها 79% عام 2005، ثم عاودت الانخفاض إلى 68% عام 2009، وقد بلغت نسبة الإنتاج المستهدف إلى الطاقة المتاحة 66 % كمتوسط عام في الفترة (1986- 2009)، في حين بلغت نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج المستهدف والطاقة المتاحة نحو 59% و 39 % على الترتيب كمتوسط عام في الفترة نفسها، وهذا يعني أن هناك نسبة كبيرة من الطاقات الإنتاجية لم تستغل بلغت 41% من الطاقة المستهدفة، و61 % من الطاقة المتاحة في فترة الدراسة،(انظر الشكل البياني رقم 7)

والواقع أن ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية ناتج عن بعض الأسباب يأتي في مقدمتها نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار والأعطال الفنية، بالإضافة إلى عدم القدرة على تسويق المنتجات الناجم عن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مع السلع المماثلة والذي قد يدفع ببعض الوحدات الإنتاجية إلى تخفيض إنتاجها [1].

1- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير تفصيلي حول الموقف التشغيلي وساعات التوقف في الفترة من 2007/1/1 حتى 2007/6/30، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ليبيا، ص 4.

الشكل البياني رقم (7) بيانات الجدول رقم (22)

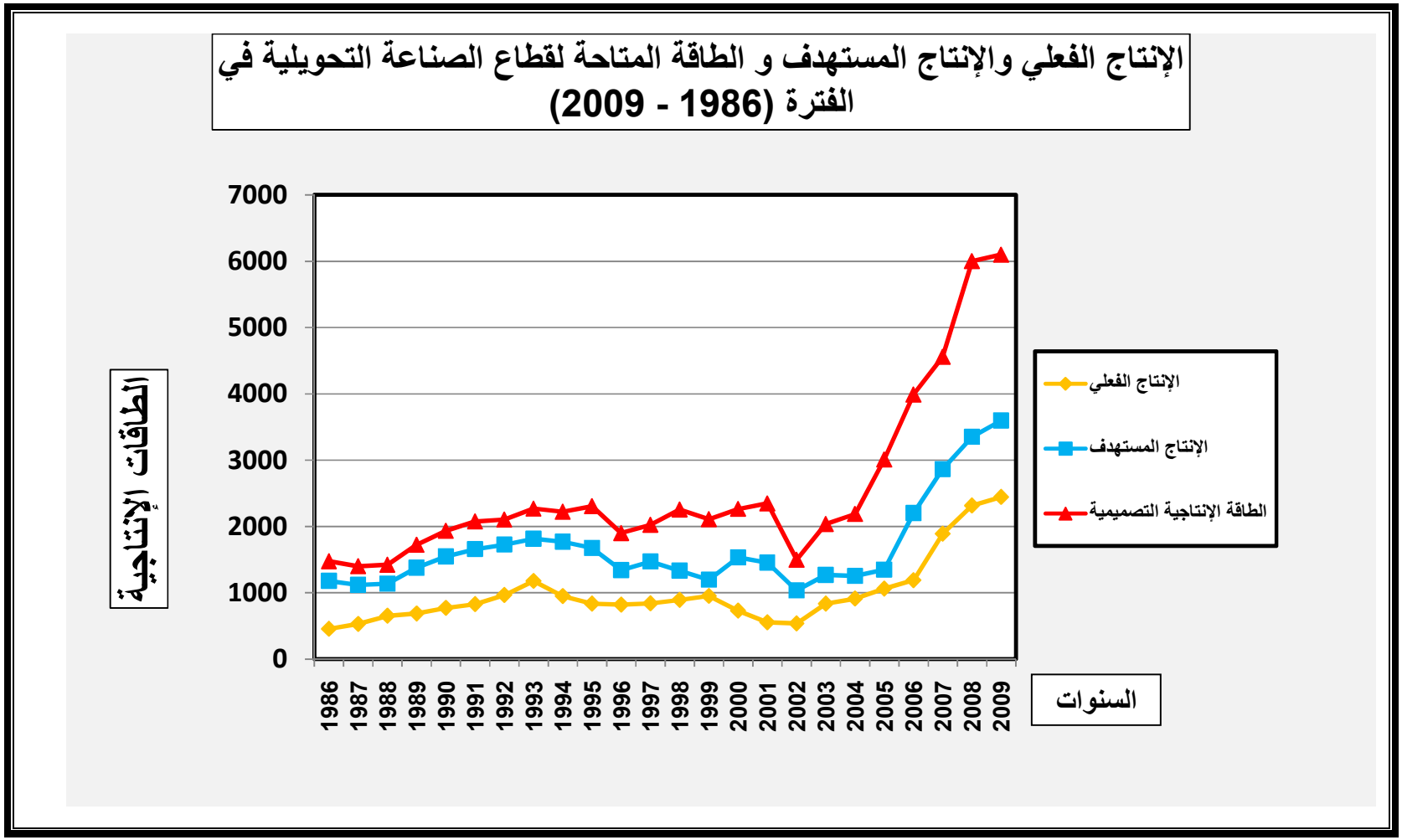

ويبين الجدول رقم (23) التوقفات والفاقد وأهم أسبابها حسب الصناعات في النصف الأول من عام 2007، وبتحليل بيانات هذا الجدول نلحظ ارتفاع نسبة إجمالي ساعات التوقف لإجمالي ساعات العمل، حيث بلغت أقل نسبة توقف إلى إجمالي ساعات العمل في قطاع الأسمنت ومواد البناء 48%، أما أعلى نسبة توقف فقد كانت 93% من الإجمالي في قطاع الغزل والنسيج والأثاث، بينما بلغت نسبة ساعات التوقف إلى إجمالي ساعات العمل على مستوى القطاع الصناعي 59% وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس سوء استغلال الطاقات الإنتاجية والتي أدت إلى تحمل قطاع الصناعة خسارة بلغت 370.6 مليون دينار. ويعد نقص مستلزمات الإنتاج ونقص قطع الغيار[1] والأعطال الفنية مسؤولة عن قرابة 65% من إجمالي التوقفات والفاقد، في حين أن 35% من إجمالي التوقفات والفاقد ترجع إلى أسباب أخرى تتعلق بالمخزون والتسويق والكهرباء والغياب وغيرها[2].

أن ارتفاع معدل ساعات التوقف يؤثر سلباً على معدلات الإنتاج ومستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية، حيث يفترض أن العلاقة عكسية بين مستوى التشغيل ونسبة ساعات التوقف إلى إجمالي ساعات العمل، بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى التشغيل انخفضت نسبة ساعات التوقف إلى إجمالي ساعات العمل والعكس صحيح.

1- إن نقص المواد الخام ومستلزمات التشغيل يرجع إلى نقص الموازنة الاستيرادية حيث إن معظم المواد الخام ومستلزمات التشغيل تستورد من الخارج. يمكن الرجوع إلى أحمد عبد الله بيت المال. مجلة البحوث الاقتصادية، مرجع سابق، ص225.

2- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير تفصيلي حول الموقف التشغيلي، مرجع سابق، ص 4.

جدول رقم (23)التوقفات والفاقد وأهم أسبابها حسب الصناعات في النصف الأول من عام 2007

القطاع	إجمالي ساعات العمل	إجمالي ساعات التوقف	نسبة التوقف إلى إجمالي ساعات العمل	الأسباب				إجمالي قيمة الفاقد (مليون دينار)
				نقص مستلزمات الإنتاج	أعطال فنية وقطع غيار	أخرى	مجموع الأسباب	
قطاع الصناعات المعدنية	36424	23829	%65	%45	%32	%23	%100	26.465
قطاع الأسمنت ومواد البناء	94745	45505	%48	%5	%32	%63	%100	12.290
قطاع الصناعات الكيماوية	139151	85896	%62	%36	%39	%25	%100	76.910
قطاع الغزل والنسيج والأثاث	34215	31789	%93	%55	%17	%28	%100	14.388
قطاع الصناعات الغذائية	134829	75288	%56	%40	%15	%45	%100	130.003
قطاع الصناعات الهندسية والكهربية	28882	15359	%53	%52	%23	%25	%100	110.572
إجمالي عام قطاع الصناعة	468246	277666	%59	%39	%26	%35	%100	370.628

المصدر: أعد هذا الجدول بمعرفة الباحث إستناداً إلى البيانات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير تفصيلي حول الموقف التشغيلي وساعات التوقف في الفترة من 2007/1/1 حتى 2007/6/30، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ليبيا، 2007.

ولاشك أن هناك تناقضاً كبيراً بين مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومشكلة عدم القدرة على التسويق (تصريف الإنتاج)، إذ إن علاج مشكلة انخفاض مستوى التشغيل بالوحدات الصناعية يعني زيادة كمية المنتجات، وهذا لا يتأتي ما لم تعالج المشكلة المتعلقة بتسويق المنتجات سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أم الخارجي، ومن ثمّ يتطلب الأمر الاهتمام كثيراً بنوعية المنتجات من حيث الجودة والأسعار حتى تكون أكثر قدرة على المنافسة في السوق المحلي أو الخارجي. و في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية التصدير وتحول دون دخول المنتجات المحلية الأسواق العالمية، ومن **أهمها ما يأتي**[1]:

أ- إرتفاع تكاليف المنتجات المحلية نتيجة لمجموعة الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الصناعية، كضريبة الإنتاج و ضريبة النهر الصناعي والإتاوة المفروضة على مستخرجات المحاجر الصناعية، وكذلك العمالة الزائدة بالقطاع الصناعي وانخفاض مستوى التشغيل. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الأسعار ومن ثمّ عدم تمكن المنتجات المحلية من منافسة المنتجات العالمية المماثلة من حيث الأسعار.

ب- إلزام الشركات الصناعية بضرورة تقديم اعتماد مستندي بقيمة البضاعة المراد تصديرها إلى أحد المصارف بليبيا، وهذا أمر فيه صعوبة على الكثير من الشركات العالمية الراغبة في استيراد المنتجات الليبية.

ج- تمسك سلطات الجمارك المحلية في نقاط العبور بضرورة تقديم الشركة الراغبة في تصدير منتجاتها ما يفيد بوجود فائض من المنتجات المراد تصديرها عن حاجة السوق المحلي.

د- حاجة عدد من المصانع إلى استثمارات إضافية لمواكبة عملية التصدير، تشمل تطوير خطوط الإنتاج، وتحديث معدات خطوط التعبئة والتغليف ومعدات المناولة.

ه- عدم وجود تجهيزات خاصة بالتصدير بالموانئ الليبية مثل المخازن المبردة ومعدات المناولة إلى غير ذلك من التجهيزات التي تتطلبها عملية التصدير.

1- الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن الصادرات والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية للخارج، مرجع سابق، ص 6.

كما تشير بعض الدراسات إلى العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا والمتمثلة **فيما يأتي**[1]:

أ- عدم وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ب- عدم وجود استقرار إداري لمعظم الشركات الصناعية، وتضخم حجم العمالة حيث قدرت العمالة الزائدة بنسبة تصل إلى أكثر من (22%) من إجمالي العاملين بالقطاع، ويرجع السبب في ذلك إلى محاولة إيجاد فرص عمل حتى لو كان ذلك على حساب اقتصاديات المؤسسات العامة.

ج- ضعف القدرة التنافسية لمعظم منتجات القطاع بسبب سياسة التصنيع الموجهة إلى الداخل من جهة، واعتماد معظم الصناعات على مدخلات أجنبية مرتفعة التكاليف من جهة ثانية، مما أدى إلى تدني مستوى الإنتاج، وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية في وسائل وطرق الإنتاج.

د- تقادم الآلات والمعدات في أغلب المصانع والوحدات الإنتاجية لعدم توافر الموازنات المطلوبة لتنفيذ الإحلال والتطوير، مما أسهم في تدني معدلات الإنتاج وارتفاع معدلات الخسائر.

ه- عدم تطوير المواصفات القياسية الليبية لاستيعاب التقنيات والأساليب الحديثة في الصناعة العالمية.

و- تدني مستوى الجودة والافتقار إلى أنظمة دقيقة لمحاسبة التكاليف، وارتفاع تكلفة الإنتاج الوطني مقارنة بالسلع المشابهة التي تستورد من الخارج أسهم في تكدس الإنتاج، وتحقيق خسائر، ونقص السيولة، وتراكم الديون في العديد من الشركات الصناعية.

ز- ضعف البنية التحتية وإنخفاض مستوى الخدمات يحول دون التوسع في إنتاج وتصدير السلع الصناعية.

ح- قيام معظم المشروعات الصناعية على أساس تحقيق أهداف اجتماعية وإغفال العامل الاقتصادي.

ط- تأخر فتح الإعتمادات لدى المصارف، ونقص المواد الخام، ومستلزمات التشغيل، ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار.

1- مصطفى إبراهيم صالح، واقع وآفاق الصناعة في الجماهيرية في ضوء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر الصناعة بالجماهيرية، الحاضر والمستقبل، في الفترة 14-2005/9/15، دار المستقبل، ليبيا، طرابلس 2005، ص155.

خلاصة الفصل الثالث:

نخلص من هذا الفصل إلى أن إستراتيجية التصنيع في ليبيا، كما عكستها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، كانت تجمع إلى حد ما بين إستراتيجيتي الإحلال محل الواردات والتصدير، وإن كانت تميل بصورة واضحة نحو إستراتيجية الإحلال، وكان الهدف منها هو تغطية الطلب المحلي بالدرجة الأولى، ثم تصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من أن الهدف العام من إستراتيجية التصنيع هو تنويع هيكل الصادرات الليبية، والتخفيف التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط، إلا أن النفط الخام ظل سلعة التصدير الرئيسة. وحتى الصناعات التصديرية، كما أشارت إليها خطط التحول، وهي الصناعات الإستراتيجية ذات الطاقات الإنتاجية العالية كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والحديد والصلب، لم تحتل دورها بعد كصناعات تصديرية، بدليل أن النفط الخام لازال يسيطر على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بقطاع الصناعة التحويلية، ولاسيّما فيما يتعلق بحجم الإستثمارات الموجهة إليه والتي بلغت 5760.6 مليون دينار وبنسبة 9.2% من إجمالي الإنفاق التنموي، إلا أن الإنفاق التنموي على هذا القطاع قد شهد انخفاضاً ملحوظاً ابتداءً من منتصف الثمانينيات واستمر حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، كما بلغت نسبة الإنفاق التنموي على هذا القطاع 79.8% من إجمالي المخصصات لهذا القطاع كمتوسط عام في فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة تعكس الاهتمام المتزايد بهذا القطاع.

أما فيما يتعلق بتطور العمالة (الإستخدام) في القطاع الصناعي، فقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً وحقق معدل نمو متوسط بلغ 5.5% أثناء فترة الدراسة، إلا أن نسبة المشتغلين به بلغت 7.9% فقط من إجمالي القوى العاملة أثناء فترة الدراسة، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بقطاع الزراعة الذي أسهم بأكثر من 16% في استيعاب العمالة.

وعلى الرغم الاهتمام الكبير بهذا القطاع إلا أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة جداً، حيث بلغت 4.5% فقط كمتوسط عام في فترة الدراسة، بينما أسهم قطاع الصناعة

الاستخراجية، والقطاعات الخدمية الأخرى بنسبة 45.6% و 45 % على الترتيب كمتوسط عام في الفترة نفسها.

ولم يسهم قطاع الصناعة التحويلية بأي أهمية تذكر من حيث الصادرات كنسبة من إجمالي مبيعات القطاع، حيث بلغت كمتوسط عام في فترة الدراسة ما نسبته 15.8% وهذا يعني أن صادرات القطاع كنسبة من إجمالي الصادرات الليبية ستكون منخفضة جداً.

وأخيراً يمكن القول بأن قطاع الصناعة التحويلية قد واجه العديد من المشكلات التي أسهمت في تدني مستوى الأداء بالوحدات الصناعية، وكان أبرزها مشكلة عدم القدرة على تصريف الإنتاج في عدد كبير من الوحدات الصناعية، ومشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع الأسعار ومن ثمّ عدم قدرة هذه المنتجات على المنافسة في السوق المحلي والسوق الخارجي.

الفصل الثاني

ملامح تطور الاقتصاد الليبي

تمهيد:

2-1: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الليبي.

2-1-1: واقع وسمات الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط.

2-1-2: واقع وسمات الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط.

2-2: بنية وهيكلية الاقتصاد الليبي.

2-2-1: توزيع الاستثمارات وهيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية.

2-2-2: دور القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

2-3: تطور السياسات التنموية في ليبيا (تقييم خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي).

2-3-1: الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973 – 1975).

2-3-2: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 – 1980).

2-3-3: التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985).

2-3-4: البرامج التنموية بعد عام 1985.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

كان الاقتصاد الليبي أنموذجاً للاقتصاد المتخلف، حيث أسهمت ظروف الحرب والإستعمار وقلة الموارد في فقره وتخلفه، إلا أن اكتشاف النفط وبداية تصديره مع مطلع ستينيات القرن الماضي أدى إلى تغيير مجرى الحياة الاقتصادية في ليبيا، فأسهمت إيرادات النفط بقدر كبير في إحداث تحولات جذرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، ووفر هذا المورد فوائض مالية استثمرت في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف إحداث نوع من التوازن بين القطاعات وفق خطط تنموية طموحة.

لذلك سندرس ملامح تطور الاقتصاد الليبي في المراحل المختلفة بهدف إعطاء فكرة عن الوضع الاقتصادي العام في ليبيا، وذلك عن طريق ثلاثة مباحث، حيث يهتم المبحث الأول بإعطاء لمحة تاريخية عن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط وبعده، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى بنية وهيكلية الاقتصاد الليبي من حيث توزيع الاستثمارات وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ودور القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تطور السياسات التنموية في ليبيا عن طريق تقييم خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي عبر المراحل المختلفة في فترة الدراسة.

2-1: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الليبي:

كان لموقع ليبيا المميز في شمالي قارة أفريقيا، ومساحتها الشاسعة أثر سلبي إبان الحرب العالمية الثانية، حيث عانت ليبيا ولمراحل مختلفة من الاستعمار والحروب التي أدت إلى تدمير المدن والقرى والطرق وإلى تشريد الآلاف من أبناء الشعب الليبي وهجرتهم إلى البلدان المجاورة، وطمس معالم آبار المياه ومصادرها وزرع ما تبقى من الأراضي ألغاماً، هذه الظروف كانت سبباً في فقر الاقتصاد الليبي وتخلفه. وفي مطلع الستينيات من القرن الماضي أدى اكتشاف النفط إلى تغيير مجرى الحياة الاقتصادية في ليبيا، وعليه شهدت ليبيا تحولاً كبيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفضل ما وفره هذا المصدر من موارد مالية هائلة يمكن توظيفها في إعداد وتنفيذ برامج تنموية طموحة.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم دراسة واقع الاقتصاد الليبي وخصائصه إلى مرحلتين مختلفتين زمنياً، ومتباينتين من حيث الإمكانيات والموارد **على النحو الآتي:**

2-1-1: واقع وسمات الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط:

مر الاقتصاد الليبي بمراحل مختلفة من الاستعمار والحروب الدامية، والتي كانت سبباً في فقره وتخلفه، فظروف الاستعمار التي كان آخرها الاستعمار الإيطالي (1911) أدت إلى تدمير أغلب منشآت البنية الأساسية المحدودة أصلاً، وتدمير الكثير من المناطق الزراعية، ونشر الألغام فيها، ولاسيّما أن أغلب الحروب التي دارت مع قوات الحلفاء كانت فوق الأراضي الليبية، وقبل أن تحصل ليبيا على استقلالها(*)، عدّت الأمم المتحدة ليبيا حالة خاصة تستوجب تقديم المساعدات الاستثنائية، بالإضافة إلى قيام المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بإرسال مبعوثين لزيارة ليبيا كان أبرزهما، مبعوث منظمة التربية والعلوم (اليونسكو)، ومبعوث منظمة الصحة العالمية اللذان أكدا حاجة البلاد الماسة للتعليم والتدريس، وبناء المدارس وتحسين مستوى الخدمات الصحية فيها [1].

ولعل هذه الظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت هي التي قادت الاقتصادي (راؤول فيرلي) [2] إلى القول بأن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاد متخلف وأن إطلاق تعبير (البلد النامي) على ليبيا كان أمراً مبالغاً فيه، حيث لم يكن يوجد ما يشير إلى حدوث أي تنمية تذكر، وهو الشيء نفسه تقريباً الذي

(*) حصلت ليبيا على الاستقلال عام 1952، واستمر حتى قيام الثورة في عام 1969.

1- مصطفى عبد الله البوسيفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 1999 ص31، 32.

2 – الاقتصادي راؤول فيرلي عمل خبيراً اقتصادياً بالأمم المتحدة في ليبيا في الفترة 1964-1966م انظر في ذلك:

Farley R., Planning for Development in Libya the exceptional economy in the developing world. Fraeger Publishers, New York, 1971 P.3.

أورده الاقتصادي (هيكنـــز) الذي وصف الاقتصاد الليبي آنذاك بأنه يحوي كل معوقات التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات.[1]

لذلك يتفق معظم الباحثين على أن فترة ما قبل اكتشاف النفط كانت فترة ركود اقتصادي بوجه عـــام في مختلف المجالات، وإجمالاً يمكن حصر بعض الخصائص الأساسية للاقتصاد الليبي أثناء فترة ما قبـــل اكتـــشاف النفط **فيما يأتي:**

1. اتسم الاقتصاد الليبي بالضعف العام، وتدني مستويات الإنتاج والدخل، ففي عام 1951 وطبقـــاً لتقـــارير الأمم المتحدة كان نحو(81%) من السكان أميين، إلى جانب محدودية القوى العاملـــة المتعلمـــة والمدربـــة وغيرها، والتي أدت إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الذي لم يتجاوز (14) دينار ليبي للعام نفسه[2]، كمـــا تركزت معظم القوى العاملة في مدينة طرابلس ليعكس ذلك سوء توزيع عنصر العمل، وهذا يعني افتقـــار بعض المناطق للعمالة الضرورية لبعض الأنشطة الاقتصادية.
2. انخفاض عدد السكان حيث أثرت الحروب والاستعمار على الموارد البشرية، فقد قدرت الحكومة الإيطالية عدد السكان بنحو (732.973) ألف نسمة عام (1936)[3] وفي عام (1951) وصل عدد السكان في ليبيا إلى قرابة مليون نسمة توزعت بين الحضر والريف بنسبة 20%، 80% [4]على التوالي، أضـــف إلى ذلـــك انخفاض المستوى المعيشي للسكان الذي كان يقترب من حد الكفاف، ويعود السبب في ذلـــك إلى عـــدة عوامل أهمها الفقر، وارتفاع نسبة الوفيات نتيجة انخفاض مستوى الخدمات الصحية، وأســـاليب الإبـــادة والنفي والاعتقال التي تعرض لها الشعب الليبي أثناء فترة الاحتلال.
3. عدم وجود التشريعات والقوانين التي تنظم العمالة وتحمي حقوقها، إذ إن جميع التشريعات التي كانت نافذة في ذلك الوقت كانت تخص الإيطاليين المقيمين في ليبيا، ولا تشمل العمالة الليبية، وهي لا تختلف كثيراً عن التشريعات المطبقة في إيطاليا.
4. عانت القطاعات الاقتصادية في فترة الخمسينيات كثيراً من التخلف والعجز، حيث حصرت معظم أعمـــال السكان في الرعي والزراعة، وبعض الحرف اليدوية، وكانت الزراعة ترتكز بصورة أساسية على الحبـــوب والزيتون والحمضيات والتمور والبقول، رغم تشتت المساحة المزروعة وضعف التربة، وندرة الميـــاه، أمـــا

1- Higgins B., Economic Development, Principles, Problems, and Policies, London, 1959, P.27.

2- عبد البارئ شوفان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية (الفرص والتحديات) التي نضمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس/ ليبيا، ص1.

3- محمد يوسف العزابي، محمد عبد الله العير، الحركة العمالية في ليبيا، النشأة والتطور، (بدون سنة نشر) ص11.

4- علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبـــي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات التي نضمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31،طرابلس / ليبيا، ص4.

قطاع الصناعة فقد عانى هو الآخر من محدودية حركة التصنيع بسبب عدم توفر المواد الخام والطاقة والأيدي العاملة المدربة، فكانت معظم الصناعات القائمة في الاقتصاد الليبي صناعات تقليدية صغيرة، معظمها يتعلق بإنتاج الملابس الوطنية والأحذية والتبغ، أضف إلى ذلك أن السوق المحلية كانت محدودة وأصغر من أن توفر الطلب الفعال لامتصاص المنتجات المصنعة، وفوق كل ذلك عدم قدرة الاقتصاد على توفير الاستثمارات اللازمة لانتشال قطاعاته من التخلف والعجز[1].

5. استحوذ قطاع الزراعة على الهيكل الاقتصادي حيث أسهم بما نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1958، بينما أسهم قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة بما نسبته (6.8%، 14%) على التوالي في العام نفسه[2]، أما الصادرات فكانت محدودة جداً وتمثل معظمها في بعض السلع الزراعية الفائضة عن حاجة السوق المحلي كالفول السوداني وزيت الزيتون وبذور الخروع والبرتقال، وبعض المنتجات الحيوانية كالحيوانات الحية والجلود الخام والأصواف، وكانت تتجه إلى دول مختلفة أهمها بريطانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا[3].

6. تدهور الحالة الصحية حيث بلغت نسبة الوفيات بين المواليد في العام (1951) حوالي 30% بسبب سوء التغذية وانعدام الخدمات الصحية[4].

7. كانت الخدمات التعليمية هي الأخرى سيئة حيث بلغت نسبة الأمية بين الكبار نحو 90 - 95% عام 1951، وبلغت نسبة الملتحقين بالتعليم النظامي ممن هم في سنه نحو 20% للعام نفسه، وكنتيجة لذلك عانت الموارد البشرية في ليبيا من الأمية والمرض مما انعكس على تدني الإنتاجية[5]. ومما ساعد في هذا الاتجاه هو سياسية الحكومة الإيطالية في مجال التعليم إذ كانت تمنع الليبيين من مواصلة دراستهم باللغة العربية وجعلت الدراسة في جميع المدارس باللغة الإيطالية، وهو ما دفع بكثير من الليبيين إلى مقاطعة التعليم آنذاك، كما امتنعت الحكومة الإيطالية عن إقامة مراكز للتدريب.

8. البنية الأساسية هي الأخرى كانت متخلفة، وقد أصيبت معظم المرافق بأضرار كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية.

1- عيسى حمد الفارس، الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا، الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة، بحث مقدم لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، الماضي والمستقبل في الفترة 14-2002/12/16 مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، يونيو، 2003، ص2.

2- علي محمد الماقوري، ا.حسين فرج الحويج، مرجع سابق، ص4.

3- تقرير مجلس تنمية الصادرات الليبية، قدم لمؤتمر تنمية الصادرات الليبية في الفترة، 1991/12/24، بإشراف الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي/ ليبيا، 1992، ص2.

4- علي محمد الماقوري، حسين فرح الحويج، مرجع سابق، ص4.

5- المرجع السابق، ص4.

ويمكن القول بأن الخطط الاقتصادية في ليبيا قبل اكتشاف النفط كانت بمثابة حصر لأهم احتياجات الاقتصاد الليبي من مشروعات اقتصادية وخدمات إدارية وتدريب أكثر من كونها خطط اقتصادية متكاملة، وكانت معظم الخطط مبنية على أساس الواقع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، فركزت الخطة السداسية الأولى (1953/1952 – 1958/1957) على بعض القطاعات **كما يأتي** [1]:

1. قطاع التعليم والتدريب بسبب انخفاض الإنتاجية الناجمة عن سوء حالة التعليم.
2. قطاع الزراعة باعتباره القطاع الذي يضم أكبر عدد من الأيدي العاملة، حيث اهتمت الخطة بطرق تحسين الإنتاج الزراعي وزيادته عن طريق إدخال الميكنة الحديثة والعمل على استغلال وتوسيع مساحات جديدة من الأراضي الزراعية، والاهتمام بمصادر المياه من آبار وصهاريج إضافة إلى وقف هجرة الأيدي العاملة من هذا القطاع.
3. أما فيما يخص الصناعة فكان التركيز منصب على زيادة الإنتاجية في المصانع القائمة والتي كان معظمها مملوك للإيطاليين المقيمين في ليبيا، ولاسيّما في مدينتي طرابلس وبنغازي حيث لم تقترح الخطة زيادة الاستثمار لإنشاء مصانع جديدة.

ورغم أن المبلغ المرصود لتنفيذ هذه الخطة قُدر بحوالي (5) مليون جنيه إسترليني، إلا أن عدد من المشروعات لم ينفذ بسبب بعض الصعوبات التي كان أبرزها عدم توفر التمويل المطلوب في الوقت المناسب، وتضارب الجهات التي يفترض أن تقوم بالإشراف على التنفيذ.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد عانى الميزان التجاري حالة عجز دائم في فترة الخطة بسبب تزايد حجم الواردات، حيث وصل العجز إلى نحو (29.425) [2] مليون جنيه سنة (1958) بسبب دخول شركات أجنبية للتنقيب على النفط مما أدى إلى تغير أنماط الاستهلاك الأمر الذي ترتب عليه زيادة الطلب على عدد كبير من السلع الاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد الليبي عن إنتاجها محلياً، ومن ثم يتطلب الأمر استيرادها من الخارج، ومن جانب آخر انخفضت الصادرات الضئيلة أصلاً، والتي تركز معظمها في مجموعة من السلع الزراعية وبعض المنتجات الحيوانية.

و لم تكن الخطة الاقتصادية الثانية (1956-1961) خطة متكاملة، بل كانت بديلة للخطة السابقة بإشراف اللجنة الليبية الأمريكية للتعمير (لارك) سنة (1955) بالاشتراك مع لجنة مكونة من مندوبين عن ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية، فقدرت احتياجات البلد في خمس سنوات من سنة (1956) إلى سنة (1961)

1- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، ص31 - 44.
2- المرجع السابق، ص50.

بنحو (42) مليون جنيه إسترليني، إلا أن هذه الخطة هي الأخرى لم تنفذ بالكامل حيث استحوذ قطاع الطاقة الكهربائية وقطاع التعليم والطرق على المراتب الثلاث الأولى من إجمالي المخصصات على الترتيب في فترة الخطة، وسجل الميزان التجاري عجز متزايد في فترة الخطة[1]، حيث ارتفع العجز من (2.794) مليون جنيه عام (1955) إلى (46.796) مليون جنيه إسترليني عام (1961) ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الواردات في تلك الفترة بسبب تزايد عدد العمالة الأجنبية في الشركات النفطية، وحاجتهم إلى سلع لا تنتج محلياً، إضافة إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة للآلات المستخدمة في التنقيب عن النفط.

أما فيما يتعلق بالخطة الاقتصادية الثالثة (1961/1960 – 1965/1964) فقد قامت لجنة موفدة من البنك الدولي للإعمار والتنمية في يناير (1959) باقتراح خطة اقتصادية تكون مخصصاتها موزعة على خمس سنوات، على أن تعمل الحكومة الليبية على تشجيع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعاتها، واقترحت هذه اللجنة تخصيص مبلغ (25) مليون جنيه مقسمة بالتساوي على مدى خمس سنوات، إلا أنه لم ينفذ أياً من هذه المشروعات بسبب ظهور معطيات جديدة في الاقتصاد الليبي عندما اُكتشف النفط مع بداية الستينيات.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم العقبات التي كانت تواجه الاقتصاد الليبي بعد حصوله على الاستقلال وقبل اكتشاف النفط هو ضعف قدرته على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية التي وضعتها الوكالات الدولية بالتعاون مع عدد من الخبراء الاقتصاديين الذين أوفدوا من قبل الأمم المتحدة، لذلك كانت البرامج التنموية تعتمد بصورة أساسية على الهبات والمساعدات الأجنبية، والتي كانت لا تكفي لتنفيذ معظم مشروعات التنمية، وهذا ما دفع بالأمم المتحدة إلى إنشاء الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار بهدف إعطاء تسهيلات وتنازلات لمانحي المساعدات مثل المساهمة في رسم سياسات التخطيط وحق التصويت على الخطط الموضوعة، وذلك لتشجيعهم بالمساهمة في عملية التنمية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الحصول على مبلغ وقدره (2.300) مليون جنيه من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الجهات لتمويل مشروعات السنة الأولى من الخطة السداسية، إلا أن المبلغ المتحصل عليه فعلاً كان أقل بكثير من المبلغ المتوقع، وهذا ما أدى إلى عدم تنفيذ بعض مشروعات خطة التنمية الأولى.

ويوضح الجدول رقم (2) إجمالي المساعدات الأجنبية المقدمة إلى ليبيا لأغراض التنمية في الفترة (1952 - 1960).

1- المرجع السابق، ص38.

جدول رقم (2) المساعدات الأجنبية المقدمة لأغراض التنمية في الفترة (1952 – 1960)

الدولة	إجمالي المساعدات المقدمة في الفترة (1952–1960)	نسبة مئوية (%)
الولايات المتحدة	41193	55.7
بريطانيا	28490	38.5
فرنسا	1143	1.5
ايطاليا	1070	1.4
مصر	40	0.05
تركيا	40	0.05
باكستان	10	0.01
الأمم المتحدة	1964	2.7
المجموع	73950	%100

المصدر: مصطفى عبد الله البوسيفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التجارة،جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 1999 ص44.

1- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمساعدات في الفترة 1952-1960(37%)

2- المساعدات المقدمة من كل من مصر وتركيا كانت في أربع سنوات فقط من سنة (1955) إلى سنة (1959)، بينما المساعدات المقدمة من باكستان فكانت في سنة واحدة فقط وهي سنة 1959.

ونلحظ عن طريق بيانات هذا الجدول أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا استحوذتا على النسبة الأكبر من إجمالي المساعدات الأجنبية أي ما نسبته (55.7% ــ 38.5%) على التوالي، في حين لم تتجاوز نسب المساعدات المقدمة من الدول الأخرى (2%) من إجمالي المساعدات، ويرجع السبب في كبر المساعدات المقدمة من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا قياساً بالدول الأخرى إلى قيام ليبيا بالتوقيع على اتفاقيات عسكرية مع هاتين الدولتين بعد الاستقلال، فدفعت ليبيا بذلك ثمناً باهظاً تمثل في انتقاص حريتها وسيادتها على أراضيها حيث منحت هاتين الدولتين حق إقامة القواعد العسكرية على الأراضي الليبية.

2-1-2: واقع وسمات الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط:

في البداية يجب التنويه إلى أن التطورات الاقتصادية التي حدثت بعد اكتشاف النفط وتحديداً في فترة الستينيات، هي التي أفرزت السمات الأساسية للاقتصاد الليبي، حيث بدأت مع فترة السبعينيات المعالم الأساسية في الظهور عندما انطلقت إستراتيجية التنمية للتعامل مع الاختناقات التي حدثت في عقد الستينيات عن طريق وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف المحافظة على ثروة النفط الناضبة، واستخدام إيراداتها في إحداث تنمية متوازنة تشمل كل القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية،

وبصورة أساسية قطاعي الزراعة والصناعة، لذلك ارتأت التركيز على عقد الستينيات في هذا الجزء من هـذا المبحث على أن تعالج فترة السبعينيات وما بعدها في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل.

أدى اكتشاف النفط وبداية تصديره في العام (1961) إلى إحداث تحولات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بفضل ما وفره هذا المصدر من موارد مالية فأصبح بذلك المصدر الرئيس والجديد للدخل، ولاشك أن توافر مثل هذه الموارد المالية في الاقتصاد الليبي جعلت من النفط الأداة التي انتشلت هذا الاقتصاد من ظروف الحرب والفقر والتخلف لتنقله إلى اقتصادٍ غنيٍ يسعى إلى النمو ويعمل على توفير عوامله، وعليه لم يعد الاقتصاد الليبي أنموذجاً للاقتصاد المتخلف، وحيث إن الإيرادات النفطية تعود مباشرة إلى الدولة، فقد أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية اتباع أفضل السياسات الاقتصادية من أجل إنفاق هذه العائدات بصورة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، ولاسيّما أن الاقتصاد الليبي يعدّ صغير الحجم ويتربع على مساحة جغرافية واسعة، وعدد قليل من السكان.

إن التحول المفاجئ في وضع الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط أبرز عدداً من الاختناقات التي صاحبت عملية التنمية الاقتصادية والتي يمكن **إيجازها فيما يأتي**[1]:

1. أدى عدم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) إلى اختلال في معدل النمو بين الأنشطة السلعية والأنشطة الخدمية، وذلك لأن نمط النمو في الستينيات اتجه إلى خلق معدل نمو عال مصدره زيادة إنتاج النفط متبوعاً بزيادة معدلات النمو في أنشطة الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة ولاشك أن استمرار هذا النمط يؤدي إلى تبديد الثروة النفطية، وهذه الظاهرة تعرف في الأدب الاقتصادي بظاهرة النمو غير المتوازن خصوصاً في الاقتصاديات النفطية النامية.
2. على الرغم من أن استخراج النفط قد أوجد طلباً كبيراً على السلع والخدمات، إلا أنه لم يستفاد من ذلك في ظهور إنتاج محلي، مما أدى إلى زيادة الاستيراد من الخارج لتلبية هذه الزيادة في الاستهلاك وتغطية الاحتياجات المحلية من السلع المختلفة.
3. أُهملت القرى والمناطق الريفية، حيث لم تحظ بأي اهتمام تنموي يذكر، الأمر الذي أدى إلى نزوح السكان من الأرياف إلى المدن، فترتب على ذلك بعض الآثار السلبية أهمها الحاجة إلى إنشاء مساكن ومرافق للفئات النازحة وتجريد المناطق الريفية من سكانها في غير أوانه.
4. ارتفاع معدل التضخم حيث قُدر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل (7.9%) في السنة في المتوسط في الفترة (1964-1971)، مما انعكس على ارتفاع تكاليف التنمية وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، فمن

1- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973 – 1975، طرابلس/ ليبيا ص 24 – 26.

المعروف أن التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود فأصبح الأفراد يحصلون على كمية سلع وخدمات أقل باستخدام الكمية نفسها من النقود.

5. شهدت فترة الستينيات ظهور فوارق كبيرة في الدخول، فاختلال التوازن في توزيع الدخول بين الأفراد وعوائد عوامل الإنتاج والمناطق المختلفة أدى إلى سوء توزيع الدخول بين الأفراد في مختلف المناطق، وهذا ما دفع بالفئات ذات الدخل المرتفع إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي على سلع كمالية مستوردة، الأمر الذي أدى إلى تغيير أنماط الاستهلاك التي اعتادت عليه الفئات ذات الدخل المنخفض، وخلق نوع من اختلال التوازن النقدي الاقتصادي في البلاد.

6. اختلال المرافق الاجتماعية نتيجة غياب التأثير المتبادل بين نظام التعليم والاحتياجات الاقتصادية للبلاد، إضافة إلى قلة الخدمات الصحية ونقص الوحدات السكنية.

وبلغة الأرقام نلحظ أن توافر الموارد المالية ترتبت عليها آثار اقتصادية نتجت عن دخول الشركات النفطية إلى ليبيا، فتزوح السكان من الأرياف إلى المدن بحثاً عن الأجور المرتفعة في قطاعي النفط والخدمات، أدى إلى تدهور الإنتاج في القطاعين الصناعي والزراعي، حيث انخفضت نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي من (26%، 11.8%) عام 1958 إلى (9.8%، 5.6%) عام 1962 على الترتيب، مما انعكس ذلك سلباً على انخفاض الصادرات في الفترة (1958-1961) بنسبة 35% تقريباً [1].

ويوضح الجدول رقم (3) التالي الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية في فترة الستينيات (1962-1969).

جدول رقم (3) الناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة (1962- 1969)

السنوات / القطاع	1962 (%)	1964 (%)	1966 (%)	1967 (%)	1969 (%)
الزراعة	9.8	4.5	4.3	4.4	3
الصناعة	5.6	3.2	2.3	2.1	1.7
قطاع النفط	26.8	53.9	54.2	54	62
البناء والكهرباء	7.7	6.4	7.6	9.1	7.5
الإدارة العامة	9.7	7.1	7	8.4	7.2
الخدمات	40.4	24.9	24.3	22	18.6
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31،طرابلس، ليبيا، ص4.

1- علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، مرجع سابق، ص8.

ونلحظ بواسطة تحليل بيانات الجدول رقم (3) السابق زيادة الأهمية النسبية لمساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بدأت تتطور في فترة الستينيات، فارتفعت مساهمة هذا القطاع من 26.8% عام 1962 إلى 62% عام 1969، معلنة بذلك عن زيادة سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي في ليبيا.

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد شهد هو الآخر تطوراً ملحوظاً عما كان عليه في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط فرغم أن مساهمته في الناتج المحلي قد انخفضت من 40.9% عام 1962 إلى 18.6% عام 1969، إلا أنه ظل يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في هيكل النشاط الاقتصادي.

وكما أسلفنا فإن زيادة الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أدت إلى انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الإنتاجية (صناعة، زراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 9.8% عام 1962 إلى 3% فقط عام 1969، بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي من 5.6% عام 1962 إلى 1.7% فقط عام 1969، ويعود سبب انخفاض نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى محدودية الأنشطة الزراعية والصناعية، وتخلف وسائل الإنتاج ونقص الأيدي العاملة وهجرتها إلى قطاعي النفط والخدمات.

إن هذه التغيرات في الهيكل الاقتصادي، قد انعكست على قطاع التجارة الخارجية بحدوث تغيرات في كمية وقيمة كلاً من الصادرات والواردات، ومن ثمّ حصول تغيرات في وضع الميزان التجاري، وهذا ما يمكن ملاحظته عن طريق تحليل بيانات الجدول رقم (4) الذي يوضح تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري في عقد الستينات (1960-1969).

وبواسطة البيانات الواردة في الجدول رقم (4) تلحظ هذه التغيرات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية الليبية، حيث أخذت الصادرات في الارتفاع عندما صُدرت أول شحنة من النفط أول مرة عام (1961)[1] فزادت الصادرات من (49) مليون دينار عام 1962 إلى 844.8 مليون دينار عام 1969، أي أن الصادرات زادت بأكثر من 17 مرة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الصادرات النفطية التي لم تنخفض نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الليبية في الفترة (1962-1969) عن 95%.[2]

1- عمر أبو صبيع، مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود، رسالة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 1999، ص13.

2- الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص100.

أما الواردات فهي الأخرى شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من 73.4 مليون دينار عام 1962 إلى 384.3 مليون دينار عام 1969 أي بأكثر من 5 مرات وترجع هذه الزيادة في الواردات إلى زيادة الطلب على الآلات والمعدات اللازمة لقطاع النفط ومستلزمات التنمية إضافة إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية التي يعجز السوق المحلي عن توفيرها محلياً نتيجة ارتفاع مستويات الدخول للأفراد.

جدول رقم (4) الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة (1960–1969)

السنة	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري (القيمة مليون دينار ليبي)
	القيمة	%	القيمة	%	
1960	4.0	-	60.4	-	56.4-
1961	6.5	62.5	53.3	11.8-	46.8-
1962	49.0	653.8	73.4	37.7	24.4-
1963	118.6	142.0	85.3	16.2	33.3
1964	218.5	84.2	104.4	22.4	114.1
1965	281.7	28.9	164.3	57.4	117.4
1966	358.0	27.1	196.7	19.7	189
1967	420.0	17.3	223.3	13.5	196.7
1968	667.6	59.0	296.6	32.8	371
1969	844.8	26.5	384.3	29.6	460.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى :

- أمانة التخطيط، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، الحسابات القومية (1962-1971، 1971-1980، 1980-1985).
- معدلات التغير حسبت من قبل الباحث.

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فنلحظ انخفاض العجز تدريجياً واختفاءه منذ بداية العام 1963 حيث حقق الميزان التجاري فائضاً بلغ 33.3 مليون دينار قياساً بالعجز السابق الذي بلغ 56.4 مليون دينار عام 1960، واستمر التحسن في وضع الميزان التجاري إلى أن بلغ الفائض عام 1969 460.5 مليون دينار أي بأكثر من 13 مرة عمّا كان عليه الفائض عام 1963.

ومن التحليل السابق يمكن أن نستخلص بعض النقاط الهامة التي تخص الفترة الممتدة منذ اكتشاف النفط وبداية تصديره إلى نهاية فترة الستينيات وبداية فترة السبعينيات والمتمثلة **فيما يأتي:**

1. إن الاقتصاد الليبي في تلك الفترة أصبح يشهد تركزاً سلعياً في صادراته حيث هيمنت الصادرات النفطية على مجمل الصادرات الليبية، وهذا يعني أن الصادرات أصبحت تشهد تركزاً جغرافياً لأنه من الطبيعي أن

تتجه صادرات النفط الخام إلى الدول الصناعية المصنعة للنفط بالدرجة الأولى على حساب انخفاض التجارة مع بقية الدول بما فيها الدول العربية.

2. نتيجة لزيادة الدخول والاهتمام بالبرامج التنموية فقد شهدت تلك الفترة تنوعاً ملحوظاً للواردات الليبية في ظل انخفاض الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ولاسيّما في قطاعي الزراعة الصناعة.

3. أسهمت فترة الستينيات إلى حد بعيد في خلق نمو غير متوازن لصالح قطاع النفط فحتى الدخل المتولد في القطاع غير النفطي كان متعلقاً بالأنشطة الخدمية ذات الإنتاجية المنخفضة، فكان ذلك على حساب الأنشطة الإنتاجية (الصناعة والزراعة).

4. إن الطلب المتزايد نتيجة ارتفاع الدخول في تلك الفترة لم يستفاد منه في تنشيط القطاعات الإنتاجية، وإنما تحول إلى طلب خارجي، مما أسهم في توسيع حجم الواردات من مختلف السلع حتى لو كانت سلعاً كمالية.

2-2: بنية وهيكلية الاقتصاد الليبي:

لابد من الإشارة إلى أن دراسة التطورات الحاصلة في بنية وهيكلية الاقتصاد الليبي تتطلب دراسة كل القطاعات والمؤسسات الاقتصادية، وتحليل لمختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية المطبقة في ليبيا، حيث أن ذلك يحتاج إلى أكثر من فصل واحد ويُعد خروجاً عن الموضوع، لذلك سنحاول في هذا المبحث التركيز على بنية وهيكل النشاط الاقتصادي في ليبيا بصورة عامة عن طريق محورين أساسيين حتى يتسنى لنا معرفة سير النشاط الاقتصادي في ليبيا كما عكستها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لتأثير السياسات المحلية والظروف العالمية لسير هذا النشاط، مع العلم بأننا سنترك معالجة بعض الأمور المتعلقة بنشاط قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية في الفصلين الثالث والرابع.

2-2-1: توزيع الاستثمارات وهيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية:

اتجهت ليبيا إلى تنمية اقتصادها، وذلك بواسطة إنشاء المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالقطاعات المختلفة وتطويرها، في محاولة منها لتقليل اعتمادها على النفط كمصدر رئيس للدخل وللنشاط الاقتصادي، فتوسعت في إقامة مشروعات إنتاجية في القطاعات غير النفطية، وهي مشروعات باهظة التكاليف، وكما أسلفنا فإن التطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي في حقبة الستينيات هي التي أفرزت السمات الأساسية لهذا الاقتصاد، حيث انطلقت إستراتيجية التنمية بتوجيه أكبر قدر ممكن من عوائد النفط نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، والحيلولة دون تبديد هذه الثروة، والعمل على تحقيق نمو متوازن يشمل كل القطاعات الاقتصادية مع التركيز على قطاعات الإنتاج الأساسية المتمثلة في قطاعي الزراعة والصناعة.

ولهذا السبب انطلقت عملية التخطيط للتنمية في ليبيا منذ مطلع السبعينيات مستهدفة تحقيق أعلى معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الحقيقي مصحوباً بزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل، وقد تطلب تحقيق هذه الأهداف ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي لصالح القطاعات غير النفطية[1].

من أجل تحقيق هذه الأهداف فقد ارتكزت إستراتيجية التنمية على توجيه استثمارات ضخمة نحو مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وهذا ما نلحظه عن طريق استعراض بيانات الجدول رقم (5) الذي يوضح توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية في الفترة (1970-2005)* مقسم على مراحل

1- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص4.

* لم تتوافر بيانات عن التكوين الرأسمالي الثابت بعد عام 2005.

زمنية حيث نلحظ أنه في فترة السبعينيات والتي احتضنت إعداد خطتين تنمويتين وتنفيـــذهما (1975/1973، 1980/1976) بلغ إجمالي المبلغ المستثمر والموزع على أهم القطاعات الاقتصادية نحو(9338.4) مليون دينار استحوذت قطاعات البنية الأساسية على نحو50% من إجمالي هذه الاستثمارات، في الوقت الذي لم يحظ قطاع النفط إلا على ما نسبته 5.2% من إجمالي الاستثمارات في الفترة نفسها ، بينما استأثرت القطاعات الإنتاجيـــة بنسبة لا بأس بها قدرت بنحو 26.1% موزعة على قطاع الزراعة بنسبة 15.5% وقطاع الصناعة التحويليـــة 10.6% ليعكس بذلك الجهود المبذولة من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (5) التكوين الرأسمالي الثابت موزع على أهم القطاعات الاقتصادية في الفترة (1970–2005)

الفترة	1979–1970		1989–1980		1999–1990		2005–2000		إجمالي الفترة 2005–1970	
القطاع	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%
الزراعة	1277.5	13.7	2154.3	12	2911	24.7	2466.2	12.5	8809.1	15
الصناعة	1187.5	12.7	2994.3	16.8	1259.4	10.7	749.5	3.8	6190.8	10.5
استخراج النفط والغاز	487.6	5.2	1621.8	9.1	1538.4	13.1	2197.0	11.1	5844.8	10
النقل والمواصلات والتخزين	1529.6	16.4	3837.5	21.5	1275.5	10.8	1910.9	9.7	8553.5	14.6
خدمات التنمية الاجتماعية	1728.0	18.5	3037.6	17	2525.8	21.5	5419.3	27.4	12710.7	21.6
الكهرباء والغاز والمياه	1379.7	14.8	2338.9	13.1	951.2	8.1	2475.3	12.5	7145.1	12.2
ملكية المساكن	1748.3	18.7	1873.0	10.5	1313.2	11.1	4538.0	23	9472.5	16.1
المجموع	9338.4	100	17857.4	100	11774.6	100	19756.2	100	58726.5	100

المصدر:

1 – صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 30 عاماً، (1969- 1999)، الدار الجماهيرية للنـــشر، ط1، ليبيا، ص 252.

2 – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة ـــ الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية 1980-1992، نشرة موجزة ـــ قسم الحسابات القومية ـــ ناصر 1997، ص44-45.

3 – المصدر السابق (1985-1997)، 1999، ص41-42.

4 – الهيئة العامة للمعلومات، النشرة السنوية ـــ الكتاب الإحصائي، 2006، ص216.

أما فترة الثمانينيات والتي تميزت بانحسار عوائد النفط(*)، والتي احتضنت الخطة التنموية الثالثة (1981-1985) فقد شهدت توسع في توزيع الاستثمارات في النصف الأول بينما انحصرت في النصف الثاني وبصورة خاصة بعد عام 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث وصل سعر برميل النفط الليبي في بعض المواني في منتصف عام 1986 إلى 8 دولارات فقط مما أدى إلى انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة منه، ومن ثمّ شهدت هذه الفترة التوقف عن إعداد الخطط التنموية والتحول إلى العمل بموجب الموازنات السنوية.

ونتيجة للتوسع الكبير في حجم الاستثمارات عند بداية تنفيذ خطة التحول (1981-1985)[1] فقد ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى (17857.4) مليون دينار بمعدل نمو بلغ 91% (**)عما كان عليه الحال في فترة السبعينيات، أما من حيث توزيع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات فإن الأمر لم يختلف كثيراً عن الفترة الماضية حيث استأثرت قطاعات البنية الأساسية على نحو51.6% من إجمالي الاستثمارات، وارتفعت النسبة الموجهة لقطاع النفط إلى 9.1% في الوقت الذي استحوذت فيه القطاعات الإنتاجية على نحو(28.8%) منها 12% لقطاع الزراعة و16.8% لقطاع الصناعة التحويلية.

أما فترة التسعينيات والتي استمر العمل فيها بموجب الموازنات السنوية، ونتيجة لبعض الظروف أهمها الظروف السياسية حيث شهدت هذه الفترة بداية الحظر الجوي على ليبيا، وكذلك إتباع سياسة تقييد الواردات وتنامي الدين العام المحلي، والسماح على نطاق محدود للقطاع الخاص بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة الداخلية والخارجية وقطاع الأعمال والإنشاءات والخدمات الأخرى[2]، كل هذه الظروف أسهمت في انخفاض قيمة الاستثمارات الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث انخفضت قيمة الاستثمارات إلى 11774.6 مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (-34%) عما كان عليه الأمر في عقد الثمانينيات، مع ارتفاع نسبة توزيع هذه الاستثمارات إلى 24.7% في قطاع الزراعة و13.1% في قطاع النفط، بينما انخفضت نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة التحويلية إلى 10.7%.

أما الفترة (2000-2005) التي شهدت بداية اتجاه الاقتصاد الليبي نحو مزيد من الانفتاح، ومزيد من الحرية الاقتصادية، وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي والاتجاه نحو خصخصة بعض ممتلكات القطاع العام، كما

(*) بعد سنة 1980 ونتيجة لظروف سياسية واقتصادية أوقفت أمريكا استيراد النفط الليبي والتي كانت تعدّ حتى عام 1980 أكبر مستورد للنفط الليبي حيث استأثرت بنحو 40% من صادرات النفط الليبي، وكذلك انخفضت أسعار النفط بسبب عوامل اقتصادية كالركود الاقتصادي الذي تعرضت له الدول الصناعية في أوائل الثمانينيات وكذلك احتفاظها ولاسيما أمريكا باحتياطيات هائلة من النفط لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، كل هذه العوامل أسهمت في انخفاض كميات صادرات النفط الليبي وعوائدها.

1- صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 252.

(**) $\frac{17857.4 - 9338.4}{9338.4} \times 100 = 91\%$

2- علي عطية عبد السلام، السياسة النقدية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي يونيو2003، ص128.

شهدت أيضاً ارتفاع غير مسبوق في الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي ترتب عليه زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، وهذا ما أدى إلى مزيد من التوسع في توجيه الاستثمارات إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، فشهدت هذه الفترة نمو الاستثمار بنحو67.8% عما كان عليه في عقد التسعينيات، على الرغم من أن هذه الفترة تغطي 6 سنوات فقط، وعلى الرغم من ذلك فقد انخفضت نسبة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاعات الإنتاج الأساسية، حيث انخفضت الاستثمارات الموجهة لقطاعي الزراعة والصناعة من (24.7%، 10.7%) في عقد التسعينيات إلى نحو (12.5%، 3.8%) فقط على التوالي في الفترة (2000-2005) وذلك بسبب توجه الدولة نحو خصخصة كثير من المشروعات والمؤسسات العامة فانصب التركيز على قطاعات البنية الأساسية وملكية المساكن التي استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي هذه الاستثمارات.

وبصورة عامة نلحظ أنه في الفترة (1970 – 2005) بلغت الاستثمارات الإجمالية 58726.5 مليون دينار، استأثرت قطاعات البنية الأساسية على نحو 48.4% منها بينما استحوذت القطاعات الإنتاجية على 25.5% وهي نسبة لا يستهان بها وكانت موزعة بنسبة 15% لقطاع الزراعة و10.5% لقطاع الصناعة التحويلية وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى التعويل على هذين القطاعين في إحداث التحويل الهيكلي للاقتصاد الليبي.

وحتى يتسنى لنا معرفة النتائج التي حُققت في التنويع الهيكلي نستعرض الجدول رقم (6) الآتي الذي يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970-2008) ومنه نستطيع أن نستنتج مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

نلحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لازالت هي النسبة الأكبر، حيث بلغت عام 1970 (63.1%)، ثم انخفضت عام 1995 إلى (31.7%) لتعاود الارتفاع إلى أكثر من (65%) عام 2008، وبصورة عامة بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحل الإجمالي كمتوسط عام في هذه السنوات 52% أي بأكثر من النصف، وهذا يعني أن النفط لازال يسيطر على هيكل النشاط الاقتصادي في ليبيا.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي أسهم عام 1975 في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنحو(25.1%) لترتفع عام 1995 إلى أكثر من 44%، وعلى الرغم من أن هذه النسبة انخفضت إلى (20%) في عام 2008 إلا أن هذا الانخفاض كان بسبب ازدياد مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1995، كما أنه ظل يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط رغم ذلك الانخفاض، ويلحظ أن مساهمة الخدمات الاجتماعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تفوق مساهمة الخدمات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات إن لم يكن كلها، وطالما أن الدولة هي التي تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية فإن ذلك يعني تركز الناتج في قطاع الخدمات في القطاع العام.

جدول رقم (6) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (سنوات مختارة) (%)

القطاعات / السنوات		القطاعات الإنتاجية		القطاعات الخدمية	
	قطاع النفط	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة التحويلية	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية
1970	63.1	2.6	1.8	8.0	17.1
1975	53.4	2.3	1.9	13.6	16.1
1980	61.8	2.2	2.0	11.2	11.4
1985	44.6	4.3	5.3	16.5	18.5
1990	35.4	5.1	7.0	22.2	20.9
1995	31.7	8.7	7.0	22.5	22.3
2000	39.8	8.0	5.0	18.3	19.9
2005	71.3	2.8	1.4	9.5	9.3
2008	66.8	1.9	4.4	7.5	12.7
المتوسط العام في السنوات المختارة	%52	%4.2	%3.8	%14.4	%16.5

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي ــ النشرة الاقتصادية، 2003-2007-2008.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ثمانية وعشرين عام، إدارة التخطيط ، طرابلس، ليبيا، الطبر 1998.

أما القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة) التي يجري التعويل عليها كثيراً في إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي على الرغم من أنها استحوذت على نسبة هامة وكبيرة من جل الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاقتصادية، إلا أن نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً قياساً بحجم تلك الاستثمارات الموجهة إليها، فبلغت أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة (8.7%) عام 1995 لتنخفض إلى أقل من (2%) عام 2008، وسجل المتوسط العام له في هذه السنوات (4.2%)، أما قطاع الصناعة فكانت أعلى مساهمة له (7%) عامي 1990 و 1995، لتنخفض إلى أقل من (2%) عام 2008، فسجل بذلك متوسط عام بلغ 3.8% فقط في هذه السنوات.

ومما يعزز النتائج السابقة هو السيطرة شبه الكاملة لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وذلك بالأسعار الثابتة (الحقيقية) لسنة 2006، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7) الذي يبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهيكله ونصيب الفرد منه في الفترة (1970-2008) وذلك بالأسعار الثابتة لسنة 2006

حيث لم تنخفض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي عن 90% في الفتـــرة(1970-1978)، وعن 75% في الفترة (1980 - 2000) وعن 70% في الفترة (2002 – 2008) وذلك في ظـــل تـــدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي رغم تحسنها، وهذا يعني أن نصيب الفرد مـــن الناتج المحلي الإجمالي إنما يتوزع بالنسبة نفسها، بمعنى أن النسبة الأكبر ناتجة عن قطاع النفط (لاحظ العمودين الأخيرين من الجدول رقم (7))، وعليه لازال قطاع النفط يسيطر على هيكل النشاط الاقتصادي الليبي.

جدول رقم (7) الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة لسنة 2006 في الفترة (1970 – 2008) **(بالمليون دينار)**

السنة	عدد السكان (نسمة)	الناتج غير النفطي	الناتج النفطي	إجمالي الناتج المحلي	مساهمة الناتج غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي %	مساهمة الناتج النفطي في إجمالي الناتج المحلي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج غير النفطي	مستوى نصيب الفرد من الناتج النفطي (دينار)	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دينار)
1970	2020948	1.450.3	31.253.8	32.704.2	4.4	95.6	0.78	15.4	16.183
1972	2173141	2.783.9	27.076.5	29.860.4	9.3	90.7	1.281	12.46	13.741
1974	2375904	4.752.5	70.155.9	74.908.4	6.3	93.7	2.0	29.528	31.528
1976	2629239	6.206.5	70.512.8	76.719.3	8.1	91.9	2.361	26.818	29.179
1978	2882573	7.484.4	72.017.9	79.502.3	9.4	90.6	2.596	24.984	27.580
1980	3135907	10.249.6	66.588.8	76.838.4	13.3	86.7	3.268	21.235	24.503
1982	3389242	11.155.8	43.222.4	54.378.3	20.5	79.5	3.292	12.752	16.044
1984	3642576	10.372.2	38.672.3	49.044.5	21.1	78.9	2.847	10.617	13.464
1986	3852847	9.122.9	32.046.9	41.169.8	22.2	77.8	2.368	8.318	10.686
1988	4063117	8.859.9	26.166.7	35.026.6	25.3	74.7	2.181	6.440	8.621
1990	4273388	8.998.4	35.258.7	44.257.1	20.3	79.7	2.106	8.250	10.356
1992	4483659	9.540.4	40.078.1	49.618.5	19.2	80.8	2.128	8.939	11.067
1994	4693930	10.146.6	39.093.2	49.239.8	20.6	79.4	2.162	8.328	10.490
1996	4878516	10.866.2	38.826.5	49.692.7	21.9	78.1	2.227	7.959	10.186
1998	5037419	11.151.6	40.376.8	51.528.5	21.6	78.4	2.214	8.015	10.229
2000	5196322	11.791.6	37.663.3	49.454.8	23.8	76.2	2.269	7.248	9.517
2002	5355225	16.346.7	41.219.0	57.565.7	28.4	71.6	3.052	7.697	10.749
2004	5514128	18.261.4	52.108.6	70.370.0	26.0	74.0	3.312	9.450	12.762
2006	5673031	22.371.8	53.358.1	80.729.9	27.7	72.3	3.944	10.286	14.230
2008	5831934	26.449.0	62.444.7	88.893.7	29.8	70.2	4.535	10.708	15.243

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، بيانات غير منشورة، طرابلس، ليبيا،2009.

2-2-2: دور القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

ارتبط الاقتصاد الليبي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي ولاسيّما مع الدول الصناعية المتقدمة، فالصادرات النفطية الليبية إلى هذه الدول تسهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي، إضافة إلى أن معظم الواردات الليبية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية تأتي من هذه الدول وفي هذا الصدد حاولت ليبيا تقليل اعتمادها على قطاع النفط في توليد الدخل مما دفع بها إلى استثمار العائدات النفطية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية منتهجة بذلك سياسة توسعية في الإنفاق العام مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، ومن ثمّ تقلص دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التشريعات والقوانين حاولت أن تنظم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث نص الإعلان الدستوري الصادر في 15 ديسمبر 1969 على بعض المبادئ[1] من بينها ما ينص على توجه الدولة الليبية إلى جعل الاقتصاد الليبي اقتصاداً مختلطاً حيث يجري التعاون بين القطاع الحكومي (القطاع العام) والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فحاولت الحكومة أن تقوم باستثمار ما لديها من الإيرادات لتنمية القطاعات الأساسية، إضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لتشجيع النشاط الاقتصادي الخاص وتسهيله وتوجيهه وفرض الرقابة عليه، في محاولة منها لإعادة توزيع الدخل الوطني بصورة تضمن العدالة بين أفراد المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فقد حدثت بعض التطورات[2] مع نهاية السبعينيات أسهمت في إصدار مجموعة من القوانين التي أعطيت بموجبها السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي، وبعد منتصف الثمانينيات أفسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص بعد انخفاض أسعار النفط.

لذلك قد يكون من المفيد تتبع المراحل التي مر بها الاقتصاد الليبي وفق اختلاف التشريعات والقوانين المنظمة للنشط الاقتصادي والتي يمكن إيجازها **فيما يأتي**[3]:

1- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية، مصدر سابق، ص 34-35.

2- تمثلت هذه التطورات قيام أمريكا بإيقاف وارداتها من النفط الليبي نتيجة للظروف السياسية، إضافة إلى موجة الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط، وعليه شهدت هذه المرحلة تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد الليبي حيث أصدر العديد من القوانين الاشتراكية مثل تأميم التجارة الخارجية والسيطرة على منافذ التوزيع الداخلي والخارجي وإنشاء العديد من الشركات العامة، وكذلك صدور القانون رقم (4) لسنة 1978 الذي يحدد الملكية العقارية ويمنع الإيجار، وكذلك القوانين التي تحد من الملكية بصفة عامة، فسيطرت بذلك الدولة على حل النشاط الاقتصادي، وحصر دور القطاع الخاص بقدر كبير، انظر في ذلك د.علي عطية عبد السلام، السياسة النقدية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، مرجع سابق، ص 125-127.

3- صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص430 – 425.

المرحلة الأولى: مرحلة تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وممارسة النشاط الاقتصادي عن طريق القطاعين العام والخاص، وصدرت في هذه المرحلة عدة **قوانين أهمها:**

أ. القانون رقم (65) لسنة (1970) الخاص بالنشاط التجاري الذي يحظر ممارسة الأنشطة التجارية على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين، واشترط ألا يقل نسبة ما يملكه الليبيون أو الشركات الليبية عن 51% من رأسمال الشركات المساهمة.

ب. القانون رقم (80) لسنة (1970) الخاص بتأميم شركات التأمين.

ج. القانون رقم (153) لسنة (1970) بتأميم الحصص الأجنبية من المصارف العاملة في ليبيا وإعادة تنظيمها وتحديد مساهمة الليبيين فيها.

د. القانون رقم (86) لسنة (1975) بشأن تنظيم تجارة السيارات وتوزيعها بواسطة شركتين عامتين مملوكة للمجتمع.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة تميزت بإعطاء دور أكبر للدولة عن طريق إحلال الشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط التجاري بصفة خاصة، وكذلك تميزت بصدور قانون تأميم التجارة الخارجية وقصر نشاطها على المنشآت والشركات العامة، كما صدر في هذه المرحلة القانون رقم (8) لسنة (1984) الذي يمنع الأشخاص الطبيعيين من القيام بالأعمال التجارية، ثم صدور القانون رقم (7) لسنة (1986) بشأن إلغاء ملكية الأرض.

المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة تميزت بإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عن طريق صدور القانون رقم (9) لسنة (1985) والذي ينص صراحة على مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بواسطة وضع هيكلية جديدة للنشاط الاقتصادي يسمح في ظلها للقطاع الخاص بممارسة الأعمال الإنتاجية والصناعية والزراعية وذلك بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع.

وعلى هذا الأساس نجد أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يختلف من فترة زمنية لأخرى وفق الظروف والمستجدات التي تحدث على الصعيدين المحلي والعالمي، وهذا ما نلحظه عن طريق استعراض بيانات الجدول رقم (8) الآتي الذي يبين توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص في الفترة (1970-1997).

جدول رقم (8) توزيع الاستثمارات بين القطاع العام والقطاع الخاص في الفترة (1970-1997)

القطاع / السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالي مليون دينار
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
1972-1970	546.6	69.1	244	30.9	790.6
1975-1973	1742.6	79.1	460.4	20.9	2203.0
1980-1976	7282.8	87.3	1057.2	12.7	8340.0
1985-1981	980.5	91.7	88.7	8.3	1069.2
1990-1986	4051.2	90.2	440.1	9.8	4491.3
1997-1991	3295.4	75.4	1075.3	24.6	4371.0
1997-1970	17899.4	84.2	3365.7	15.8	21265.1

المصدر: صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 30 عاماً (1969-1999)، الدار الجماهيرية للنشر، ط1،ليبيا، ص255.

ويلحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، حيث استأثر القطاع العام بما نسبته (84.2%) من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في الفترة (1970 – 1997)، في حين استأثر القطاع الخاص على ما نسبته (15.8%) للفترة نفسها. كما يلحظ أن نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص قد شهدت انخفاض ملحوظ من (30.9%) مع بداية السبعينيات إلى (9.8%) في نهاية الثمانينيات، بسبب التوجهات الاشتراكية للدولة، بينما بدأت في الارتفاع بعد عام 1990 نتيجة لفتح المجال أمام القطاع الخاص والاتجاه نحو خصخصة عدد من المشروعات الاقتصادية بعد أن تأثرت الخطط التنموية بالتقلبات التي شهدتها أسعار النفط وعائداته في عقد الثمانينيات، ومع ذلك ظل دور القطاع الخاص شبه مهمش، ففي عام 2005 بلغت الاستثمارات الإجمالية للقطاع العام 3701.4 مليون دينار، بنسبة (77%) من الإجمالي، مقابل 1105.6 مليون دينار للقطاع الخاص، وبنسبة (23%) من إجمالي الاستثمارات[1].

وتأكيداً لهذه الظاهرة نستعرض بعض المؤشرات الدالة على حجم القطاع العام عن طريق الجدول رقم (9) الآتي حيث يتمثل المؤشر الأول في نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما يقيس المؤشر الثاني نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1- عمر إبراهيم العفاس (وآخرون)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، في الفترة 11-13/ يونيو/2007، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 2007، ص7.

فنلحظ لهذين المؤشرين أن أعلى قيم لهما تركزت في الفترة (1970-1984) وبعد عام (1984) بدأ هذان المؤشران في الانخفاض التدريجي بسبب إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، لأن الاقتصاد الليبي قد عانى في تلك الفترة من تدني الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط، فصدرت مجموعة من القوانين التي تؤيد التوجه نحو القطاع الخاص.

وبدأ هذان المؤشران في الارتفاع مرة أخرى بعد عام 2002 حيث وصلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 68.8% بينما وصلت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 41.7% في عام 2008 لأن هذه الفترة تميزت بزيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للنفط حيث تخطى حاجز الـــ (70 دولار) عام 2006، وهذا ما دفع بالدولة إلى التوسع في الإنفاق العام حيث ارتفع الإنفاق الفعلي بالأسعار الثابتة لعام 2006 من 1700.883 ألف دينار عام 2000 إلى 15130.748 ألف دينار عام 2007 بنسبة زيادة قدرت نحو 789.6% [1]وهذا الإنفاق شمل معظم القطاعـــات الاقتصادية، إلا أن التركيز كان منصباً بصورة أكبر على قطاع الإسكان وقطاع الخدمات التعليمية والصحية[2].

1- أنظر الجدول رقم 14.

2- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، مرجع سابق.

جدول رقم (9) قياس حجم القطاع العام في الاقتصاد الليبي في الفترة (1970-2008) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية a	الإيرادات العامة b	الإنفاق العام c	مؤشر حجم القطاع العام	
				b/a	c/a
1970	1288	586.8	362.5	45.5	28.1
1972	1753	733.6	965.8	42	40
1974	3796	1863.8	1846.6	49	49
1976	4768	2468.6	2696.7	52	57
1978	5496	2714.8	3370.3	49.3	61.3
1980	10277	6693.3	4545.5	65	44.2
1982	8781	4475.7	5173.0	51	59
1984	7681	3690	1610	48	60
1986	6577	2137.6	3636.5	32.5	55.3
1988	6547	2030	2970	31	45.4
1990	7820	2945	2594	38	33.2
1992	9135	2686	2721	29.4	30
1994	9913.5	2843.9	2593.1	29	26.2
1996	11782.5	3389.6	2725.4	29	23.1
1998	12610.6	4366	4441	35	35
2000	18456.9	4662.2	5250.2	25	28.4
2002	25914.1	85741.1	8487	33	32.8
2005	66450.7	37106.0	21343.0	55.8	32.1
2006	80729.9	47088.0	21378.0	58.3	26.5
2007	89260.3	533663	30883.0	59.8	34.6
2008	105723.3	72741.2	44115.5	68.8	41.7

المصدر: 1 - علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31،طرابلس، ليبيا، ص12.

2 – مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2008.

وأخيراً يمكن القول إنه إذا ما نظرنا إلى وضع القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي لالتمسنا العذر للدولة من ناحية سيطرة القطاع العام على جل الأنشطة الاقتصادية في معظم المراحل التنموية التي مرت بها البلاد، ذلك لأن القطاع الخاص يعد قطاع صغير الحجم ولاسيّما في المراحل الأولى من مراحل رسم الخطط التنموية وتنفيذها، حيث لا يستطيع القيام بمعظم مشروعات البنية الاقتصادية الكبيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة من ناحية وطول مدة المردود الاقتصادي من ناحية أخرى، لذلك تكفلت الدولة بقطاعها العام بمثل هذه المشروعات التنموية.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من يرى أن التوسع الكبير في الدور الاقتصادي للدولة قد أدى إلى ظهور **مشكلتين أساسيتين**[1]:

الأولى: تمثلت في الزيادة الكبيرة في حجم التوظف في القطاع العام حيث أصبح هذا القطاع هو المصدر الوحيد للتوظف في الاقتصاد الليبي.

والثانية: استفحال العجز في الميزانية العامة بسبب الزيادة المتنامية في الإنفاق العام من جهة، ونقص الموارد السيادية بسبب تهميش أهم مصادرها وهو القطاع الخاص من جهة ثانية، لذلك قد يكون من المفيد إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، على غرار ما حصل فعلاً في الآونة الأخيرة عندما بدأ الاتجاه وبقدر كبير نحو خصخصة الاقتصاد الليبي في كثير من المشروعات المملوكة للدولة.

ومع ذلك فإن دور الدولة سيظل أساسياً ولاسيّما في قطاعات المرافق وخدمات البنية التحتية، لأن السوق الليبية غير مؤهلة لتقديمها بصورة كفؤة لأسباب تتعلق بخصائص مشروعات البنية التحتية **ومنها**[2]:

1. إن مشروعات البنية التحتية تتطلب استثمارات ضخمة غير قابلة للتجزئة وذات مشاكل كبيرة في التنفيذ والإدارة.
2. بعض هذه السلع (كالكهرباء والموانئ مثلاً) لها خصائص الاحتكارات الطبيعية.
3. تسعير الخدمات والسلع العامة عن طريق السوق يكون مكلفاً للغاية من وجهة النظر الاقتصادية.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن المنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية، أصبحت تدعو الآن إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، ولكن عن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس عن طريق المشروعات الكبيرة[3]، وعلى ذلك يجب أن يكون دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية مكملاً وليس بديلاً للقطاع العام، ويجب أن تحكمه تشريعات وقوانين منظّمة لأن التشريعات والقوانين واللوائح القانونية غير الملائمة يمكن أن تخلق عوائق في وجه نمو القطاع الخاص بدلاً من توفير البيئة الملائمة لنموه[4]، ولاسيّما أن الاقتصاد الليبي أصبح يتجه في الآونة الأخيرة نحو خصخصة الاقتصاد والانفتاح على الخارج.

1- أحمد سعيد الشريف، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، مرجع سابق، ص86.

2- المرجع السابق، ص92.

3- أبو القاسم عمر الطبولي، استشراف دور القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية في ليبيا في المرحلة المقبلة، مجلة البحوث الاقتصادية، مرجع سابق، ص203.

4- the world Bank "From Plan to Market" World Development Report, Washing,1996, pp. 30،42.

2-3: تطور السياسات التنموية في ليبيا (تقييم خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي):

أحدث اكتشاف النفط وبداية تصديره في ليبيا تغيراً جذرياً على الوضع الاقتصادي في ليبيا، حيث أصبح قطاع النفط يشغل دوراً قيادياً في الاقتصاد، وبما أن عائدات النفط تعود مباشرة إلى الدولة، فقد تحملت الدولة مسؤولية اتخاذ أفضل السياسات الاقتصادية لإنفاق هذه العائدات بصورة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وعلى هذا الأساس قامت الدولة بتنفيذ عدد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل مراحل متفاوتة تشابهت في الأهداف العامة التي يمكن تلخيصها **فيما يأتي**[1]:

1. إحداث تغير هيكلي في الاقتصاد الليبي لصالح القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة).
2. استثمار العائدات النفطية في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل التقليل التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط.
3. إقامة صناعات تقوم على النفط والغاز الطبيعي، والتركيز على الأنشطة التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية تصديرية.
4. زيادة مساهمة القوى العاملة الليبية في النشاط الاقتصادي عن طريق الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير، والتخفيض التدرجي في حجم القوى العاملة الأجنبية.
5. تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والصناعية الضرورية.

في ضوء هذه الأهداف العامة للخطط التنموية سنحاول في هذا المبحث استعراض خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها تباعاً، وذلك بالتركيز على المتغيرات الأساسية التي تخدم مجال الدراسة، حيث لا يتسع المجال هنا إلى تقييم هذه الخطط بصورة كاملة لأن ذلك يعدّ خروجاً عن الموضوع.

2-3-1: الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973-1975):

2-3-1-1: أهداف الخطة (1973-1975):

إن الهدف العام لهذه الخطة تمثل في تحقيق أقصى معدل للنمو في الاقتصاد الوطني ذلك عن طريق تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية عن طريق توجيه الاستثمارات نحو هذه القطاعات مع التركيز على القطاعات

1- محمد خليل فياض، فتحي عبد الحفيظ المجبري: النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، تقويم التجربة الليبية (1980-1999)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، مرجع سابق، ص41.

الإنتاجية، وفي الوقت نفسه لم تهمل الخطة الأهداف الاجتماعية، فكان هناك اهتمام كبير بقطاعات التعليم والصحة..الخ، وعليه يمكن إيجاز أهم أهداف هذه الخطة **فيما يأتي:**

أ- هدفت الخطة إلى رفع الناتج القومي الإجمالي من 1982.7 مليون دينار عام 1972 إلى 2713.5 مليون دينار عام 1975 بمعدل نمو يبلغ 36.8% في فترة الخطة، وكذلك رفع مساهمة القطاعات غير النفطية بقدر أكبر من مساهمة قطاع النفط حيث استهدفت الخطة رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 1003.2 مليون دينار عام 1972 إلى 1579.5 مليون دينار عام 1975 بمعدل نمو يبلغ 57.4% في فترة الخطة، بينما استهدفت رفع مساهمة قطاع النفط من 979.5 مليون دينار عام 1972 إلى حوالي 1134.0 مليون دينار عام 1975 بمعدل نمو يبلغ 15.8%، وفي القطاعات غير النفطية كان التركيز منصباً على قطاعي الصناعة والزراعة، حيث استهدفت الخطة رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي من 4.4% قبل الخطة إلى 6% في فترة الخطة وكذلك رفع مساهمة قطاع الزراعة من 2.9% قبل الخطة إلى 3.2% بعد الخطة[1].

ب- رفع الإنتاج في قطاع الصناعة من 99.5035 مليون دينار في عام 1973 إلى 163.3002 مليون دينار في عام 1975، بمعدل نمو في الخطة يبلغ 64.1% وكذلك رفع القيمة المضافة في قطاع الصناعة من 43.67096 مليون دينار عام 1973 إلى 71.71815 مليون دينار عام 1975 بمعدل نمو 64%[2].

ج- زيادة الصادرات النفطية من 960.0 مليون دينار عام 1972 إلى 1111.0 مليون دينار عام 1975 بمعدل نمو يبلغ نحو 15.8% وكذلك زيادة صادرات منتجات تكرير النفط من 3.5 مليون دينار عام 1972 إلى 4.6 مليون دينار عام 1975 بمعدل نمو يبلغ 31.4%.[3]

د- زيادة الواردات السلعية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من 343.0 مليون دينار عام 1972 إلى 520.0 مليون دينار عام 1975، بمعدل نمو يبلغ 51.6% في فترة الخطة مع لحوظ أن هذه النسبة توزع على السلع المستوردة وفق حاجة الاقتصاد، حيث تستحوذ السلع الخاصة بمواد البناء والسلع الاستثمارية على النسبة الأكبر [4].

1- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص 59.
2- المرجع السابق، ص220.
3- المرجع السابق، ص110.
4- المرجع السابق، ص112 – 114.

هـ- تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يسعى المجتمع الليبي إلى تحقيقها قررت الخطة الثلاثية (1973-1975) برنامجاً استثمارياً ضخماً قدر بنحو 2170 مليون دينار على أن يستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على ما نسبته 10.4% وقطاع الزراعة على 14.4% من حجم هذه الاستثمارات وذلك بهدف تنويع الإنتاج الوطني وتحريره من سيطرة قطاع النفط وتعديل هيكله[1].

2-3-1-2: تقييم التنفيذ في الخطة (1973-1975):

سيجري تقييم تنفيذ الخطة الثلاثية بالاعتماد على معدلات النمو المخططة والفعلية ومدى التغير الهيكلي وذلك بالتركيز على بعض المتغيرات الأساسية على **النحو الآتي:**

أ- ركزت الخطة الثلاثية على تخفيض اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 53.6% عام 1973 إلى 49.5% عام 1975 أي بانخفاض هيكلي قدره 4.1%، إلا أن المساهمة الفعلية ارتفعت هيكلياً بمقدار 1.5% حيث زاد التغير الهيكلي الفعلي في قطاع النفط من 52.4% عام 1973 إلى 53.9% عام 1975.

ب- فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية استهدفت الخطة رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من 2.4% عام 1973 إلى حوالي 3.4% عام 1975، إلا أن التغير الهيكلي الفعلي انخفض من 2% عام 1973 إلى 1.8% عام 1975 بانخفاض هيكلي قدره (-0.2%) وكذلك الحال لقطاع الزراعة الذي سجل انخفاض هيكلي قدره (-0.3%) في فترة الخطة.

ج- أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد كان مخططاً أن تنخفض مساهمة الصادرات في هيكل الناتج بمعدل 3.8% إلا أنها حققت زيادة طفيفة بلغت (0.2%) في فترة الخطة، وللواردات التي كان من المفترض أن تنخفض بنسبة 0.4% نتيجة لتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، إلا أنها ارتفعت بنسبة 3.8% خلال فترة الخطة[2].

د- أما عن معدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات في الخطة الثلاثية يمكن توضيحها عن طريق **الجدول رقم (10) الآتي:**

1- وزارة التخطيط ، المرجع السابق، ص73 – 75.

2- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، ص91.

جدول رقم (10) معدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات في الخطة الثلاثية(1973-1975)

المتغير	النمو المخطط %	النمو الفعلي %	الفعلي/المخطط %
الناتج المحلي الإجمالي	36.8	68.4	1.9
ناتج قطاع النفط	15.8	73.3	4.6
ناتج قطاع الصناعة	64.1	50.0	0.78
ناتج قطاع الزراعة	50.0	38.1	0.76
الصادرات	15.8	69.2	4.4
الواردات	51.6	94.2	1.8

المصدر: اشتقت بيانات هذا الجدول بمعرفة الباحث من الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975).

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (10) نلحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو فعلي بلغ 68.4% وهو أعلى من معدل النمو المخطط بمقدار 1.9مرة ويرجع السبب في ذلك إلى النمو الفعلي الحاصل في قطاع النفط الذي بلغ 73.3% متجاوزاً بذلك معدل النمو المخطط بنحو4.6 مرة وهذا يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط، ولاسيّما في ظل تدني معدلات نمو القطاعات الإنتاجية التي حققت معدلات نمو منخفضة وهي أقل من المخططة قياساً بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ معدل النمو الفعلي في قطاع الصناعة ما نسبته (78%) من معدل النمو المخطط، بين بلغ معدل النمو الفعلي في قطاع الزراعة ما نسبته (76%) من معدل النمو المخطط، وهي ربما تكون نتيجة طبيعية وذلك بالنظر إلى أن هذه الخطة تعد أول خطة تنموية في عهد الثورة، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل محدودية المدة الزمنية التي تظهر فيها النتائج المرجوة، ونقص الأيدي العاملة الفنية وقصور جهاز المقاولات المحلي في تنفيذ كل المشروعات.

ونظراً لحاجة الاقتصاد إلى استيراد السلع الرأسمالية والمعدات والآلات اللازمة لبرنامج التنمية في هذه الخطة، فقد بلغ معدل النمو الفعلي في الواردات 94.2% وهو أعلى من معدل النمو المخطط بمقدار 1.8 مرة، بينما حققت الصادرات التي تركزت في النفط الخام نمو مرتفع بلغ 69.2% وهو أعلى من معدل النمو المخطط بنحو 4.3 مرة.

2-3-2: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980):

2-3-2-1: أهداف الخطة (1976-1980):

إن هذا الخطة لا تختلف كثيراً عن الخطة السابقة من حيث التوجه العام، حيث تهدف إلى تقليل سيطرة قطاع النفط على هيكل النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهم أهدافها **فيما يأتي**[1]:

أ- استهدفت الخطة رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 6692.1 مليون دينار عام 1980 بعد أن كان 4024.0 مليون دينار عام 1975، أي بمعدل نمو يبلغ (66.3%) في فترة الخطة، لكن مع لحوظ أن النسبة الأكبر من هذه الزيادة تكون لصالح القطاعات غير النفطية التي هدفت الخطة إلى رفع نسبة مساهمتها في فترة الخطة إلى 54.7% في مقابل 45.3% لصالح قطاع النفط.

ب- إحداث نوع من التغير الهيكلي لصالح قطاع الصناعة التحويلية عن طريق رفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% عام 1975 إلى نحو 4.8% عام 1980 وذلك بواسطة زيادة الاستثمارات والأيدي العاملة في هذا القطاع، كما استهدفت الخطة رفع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% عام 1975 إلى نحو 2.6% عام 1980 والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الأفقي في المشروعات الزراعية الجديدة.

ج- فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد استهدفت الخطة زيادة كمية الصادرات بمعدل نمو يبلغ 45.8% في فترة الخطة مع إحداث تنوع هيكلي في الصادرات بواسطة زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية من 2.86% عام 1975 إلى نحو 11.3% عام 1980، وذلك بهدف التقليل التدريجي من الأهمية النسبية للصادرات النفطية.

أما الواردات السلعية فقد سعت الخطة إلى ربطها بعمليات التنمية الاقتصادية بواسطة زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية وبعض السلع الوسيطة، وذلك بسبب ضخامة حجم الاستثمارات المنفذة في هذه الخطة. ومن أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا فقد ارتفع إجمالي المبلغ المخصص لتنفيذ هذه الخطة من 2170.0 مليون دينار أثناء الخطة السابقة إلى نحو 7840.0 مليون دينار أثناء هذه الخطة أي بمعدل زيادة بلغ 261.3% حيث استحوذت القطاعات غير النفطية على ما نسبته 97.5% من هذه الاستثمارات، وكان التركيز في هذه الخطة منصباً بقدر أكبر على القطاعات الإنتاجية وبصورة خاصة على قطاع الصناعة بدلاً من قطاع الزراعة، وذلك على عكس الخطة السابقة حيث ارتفع نصيب قطاع الصناعة في هذه الخطة إلى 19.2% بعد أن كان 10.4% أثناء الخطة السابقة، بينما انخفض نصيب قطاع الزراعة من هذه الاستثمارات من 14.4% في الخطة السابقة إلى 12% أثناء هذه الخطة، كما اهتم في هذا الخطة بقطاعات البنية التحتية وقطاع التعليم والصحة من أجل إحداث نمو متوازن في الاقتصاد الليبي.

1- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، من ص92 إلى ص101.

2-3-2-2: تقييم التنفيذ في الخطة (1976-1980):

بالنظر إلى الإستراتيجية العامة لهذه الخطة نجد أنها تسير على الوتيرة نفسها التي سارت عليها الخطة السابقة، وذلك عن طريق استغلال العائدات النفطية في إحداث تنمية متوازنة تشمل كل القطاعات الاقتصادية، والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط، وبالنظر إلى المؤشرات الفعلية **نلحظ ما يأتي:**

أ- لم ترتفع النسبة الفعلية لمساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عن 0.1% بينما كان من المخطط أن ترتفع نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.6%، 4.8%) على التوالي.

ب- لازال قطاع النفط يستحوذ على النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 62.3% بينما كان الهدف المخطط هو تخفيض هذه النسبة.

ج-أما فيما يتعلق بمعدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات الاقتصادية فإننا نستعرض بيانات **الجدول رقم (11) الآتي:**

جدول رقم (11) معدلات النمو المخططة والفعلية لأهم المتغيرات الاقتصادية في الخطة (1976-1980)

المتغير	النمو المخطط %	النمو الفعلي %	الفعلي/المخطط
الناتج المحلي الإجمالي	66.3	121.3	1.8
ناتج قطاع النفط	45.3	137.0	3.0
ناتج قطاع الصناعة	281.8	132.2	0.47
ناتج قطاع الزراعة	108.1	81.2	0.75
الصادرات	45.8	135.2	3.0
الواردات	28.7	54.0	1.9

المصدر: اشتقت بيانات هذا الجدول بمعرفة الباحث من خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي(1976-1980).

وبواسطة البيانات الواردة بالجدول رقم (11) نلحظ **ما يأتي:**

أ- بلغ معدل النمو الفعلي في قطاع النفط 137% أي ما يعادل ثلاثة أمثال النمو المخطط وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدل النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 121.3% وهو أعلى من المعدل المخطط بنحو 1.8 مرة.

ب- أما فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية فإنه لم يجرِ تحقيق معدلات النمو المخططة حيث بلغ النمو الفعلي في قطاع الصناعة ما مقداريه 47% فقط من معدل النمو المخطط بينما بلغ معدل النمو الفعلي في قطاع الزراعة ما نسبته 75% فقط من معدل النمو المخطط.

ج- وفيما يخص قطاع التجارة الخارجية فقد بلغ معدل النمو الفعلي في الصادرات نحو ثلاثة أمثال معدل النمو المخطط، حيث بلغ معدل النمو الفعلي في الصادرات 135.2% مقارنة بمعدل النمو المخطط 45.8%، كما أن الواردات حققت معدل نمو فعلي بلغ 1.9 مرة معدل النمو المخطط، أي أن معدل النمو الفعلي بلغ 54% بينما كان معدل النمو المخطط 28.7% فقط، ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع في الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.

2-3-3: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985):

2-3-3-1: أهداف الخطة:

تمشياً مع الأهداف والإستراتيجيات التي سارت عليها الخطط التنموية السابقة والمتمثلة في توسيع قاعدة الإنتاج وتخفيض اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية تهدف هذه الخطة إلى **ما يأتي:**

أ- تحقق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية بمعدل سنوي مركب يبلغ (10.3%)، حيث سعت هذه الخطة إلى تخفيض نصيب نشاط قطاع النفط من 65.3% عام 1980 إلى 45.9% عام 1985[1].

ب- فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية تهدف الخطة إلى نمو قطاع الصناعة بمعدل سنوي مركب (22.4%) وكذلك نمو قطاع الزراعة بمعدل نمو سنوي مركب (7.4%)[2] وكذلك زيادة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 2.4% عام 1980 إلى 6.4% عام 1985، وزيادة مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 1.5% عام 1980 إلى نحو2.1% عام 1985[3].

ج- فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وتماشياً مع سياسة المحافظة على مورد النفط وتنويع السلع الموجهة للتصدير، تهدف هذه الخطة إلى زيادة قيمة الصادرات من منتجات تكرير النفط من 296.1 مليون دينار عام 1980 إلى 845.4 مليون دينار في عام 1985 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 23.3%، إضافة إلى زيادة قيمة الصادرات البتر وكيماوية من 22.2 مليون دينار إلى 114 مليون دينار في الفترة نفسها، أما فيما يخص الواردات فقد توقعت الخطة زيادة قيمة الواردات من المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك النهائي لتنمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 6.5% وذلك بهدف تغطية احتياجات الاقتصاد الوطني من المواد الغذائية كما تستهدف الخطة زيادة الواردات من السلع الوسيطة من نحو 620 مليون دينار إلى 939

1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985، الجزء الأول، ص100.
2- المرجع السابق، ص100.
3- المرجع السابق، ص102.

مليون دينار في فترة الخطة بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 8.6%، وكذلك تحقيق معدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.9% في الواردات الصناعية الاستهلاكية و11% للواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتكوين رأس المال والاستثمار، وكنتيجة لهذه الزيادة في قيمة الواردات توقعت الخطة أن ينخفض فائض الميزان التجاري من نحو3824.8 مليون دينار عام 1980 إلى نحو1110.0 مليون دينار عام 1985 [1].

دـ لتحقيق أهداف الخطة ارتفع حجم الاستثمارات من 7840.0 مليون دينار أثناء الخطة السابقة (1976-1980) إلى 16893.5 مليون دينار في خطة التحول (1981-1985) أي ارتفع إلى أكثر من ضعفين، واستحوذت القطاعات الإنتاجية على نسبة كبيرة من حجم هذه الاستثمارات حيث استأثر كل من قطاع الصناعة وقطاع الزراعة على ما نسبته (17.9%، 14.3%) من إجمالي هذه الاستثمارات في فترة الخطة على التوالي، بينما لم يحظ قطاع النفط إلا على ما نسبته 2.6% منها وذلك سعياً إلى تحقيق الهدف المتمثل في إحداث تغير هيكلي لصالح القطاعات الإنتاجية[2].

2-3-3-2: تقييم التنفيذ في خطة التحول (1981-1985):

لابد من الإشارة هنا إلى أن اعتماد الاقتصاد الليبي على تصدير سلعة واحدة (النفط الخام) يجعله عرضة للتأثر بالتغيرات الحاصلة بأسواق النفط العالمية، ومن ثمّ تأثر خططه وبرامجه التنموية وتعثرها، وهذا ما حصل بالفعل عند تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 - 1985)، فبعد أن أوقفت أمريكا (أكبر مستورد للنفط الليبي آنذاك) ونتيجة لظروف سياسية وارداتها من النفط الليبي عام 1980، دخلت الدول الصناعية المصنعة والمستهلكة للنفط موجة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض طلبها على النفط الخام ولاسيّما في ظل احتفاظها باحتياطيات كبيرة من النفط، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط، فكان لذلك أثره المباشر على الاقتصاد الليبي تمثل في انخفاض كميات وعوائد الصادرات التي يولدها قطاع النفط، مما أدى إلى إلغاء كثير من مشروعات خطة التحول (1981 – 1985) وتأجيل تنفيذ بعضها الآخر، مما أثر سلباً على معدلات النمو المخططة للقطاعات الرئيسة، ومن ثمّ انخفاض مساهمتها في تكوين الناتج الحلي الإجمالي وهذا ما يمكن تلخيصه **في النقاط الآتية**[3]:

أ-بسبب الظروف الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ثمّ انخفاض عائدات النفط الليبي، انخفضت مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (17.1%).

1- المرجع السابق، ص116 - 119.
2- المرجع السابق، ص 91.
3- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، ص 110 – 114.

ب- ارتفعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 2% عام 1981 إلى 5.4% عام 1985 محدثاً بذلك تغيراً هيكلياً موجباً قدرها 3.4%، وكذلك ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة من 2.2% عام 1981 إلى 4.4% عام 1985 ليحقق بذلك تغيراً هيكلياً موجباً قدره 2.2%، علماً بأن معدلات التغير الهيكلية المخططة لقطاعي الصناعة والزراعة في فترة الخطة كانت (6.4%، 2.1%) على التوالي، ويمكن إرجاع هذه التغيرات الموجبة في قطاعي الصناعة والزراعة **إلى سببين:**

الأول: هو انخفاض إنتاج قطاع النفط وما نجم عنه من انخفاض نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

والثاني: هو التطور الحاصل في إنتاجية القطاعين الناجم عن تنفيذ الخطط التنموية.

ج- أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإنها على الرغم من انخفاض هيكل الصادرات من 61.5% إلى 46.4% إلا أن هذا الانخفاض كان بسبب انخفاض الصادرات النفطية التي تأثرت بالظروف العالمية، وهذا يعني أن النفط الخام لازال يسيطر على مجمل الصادرات الليبية، وكذلك الحال للواردات التي تمول من حصيلة الصادرات انخفضت هي الأخرى بسبب انخفاض عائدات الصادرات النفطية.

د- أما عن معدلات النمو المخططة والفعلية في خطة التحول (1981 – 1985) فيمكن تحليلها عن طريق **الجدول رقم(12) الآتي:**

جدول رقم (12) معدلات النمو المخططة والفعلية في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985)

المتغير	معدلات النمو المخططة %	معدلات النمو الفعلية %
الناتج المحلي الإجمالي	4.4	25.6-
ناتج قطاع النفط	5.9-	46.0-
ناتج قطاع الزراعة	7.4	7.1
ناتج قطاع الصناعة	22.5	25.6
الصادرات	19.8-	43.9-
الواردات	44.9	39.5-

المصدر: اشتقت بيانات هذا الجدول بمعرفة الباحث من خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي(1981-1985).

وبواسطة البيانات الواردة بالجدول (12) **نلحظ ما يأتي:**

أ- على الرغم من أنه كان مخططاً أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 10553.8 مليون دينـــار إلى 11069.1 مليون دينار في فترة الخطة بمعدل نمو يبلغ 4.4%، إلا أنه انخفض إلى 7852.1 مليون دينار ليحقق معدل نمو سالب قدره (-25.6%) وذلك بسبب انخفاض كميات وعائدات الصادرات النفطية.

ب- حققت القطاعات الإنتاجية معدلات نمو جيدة، حيث حقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو فعلي بلغ 25.6% مقابل نمو مخطط قدره 22.4%، وكذلك حقق قطاع الزراعة معدل نمو فعلي بلغ 7.1% مقابل معدل نمو مخطط قدره 7.4% ليعكس بذلك بداية ظهور نتائج إيجابية لعملية التنمية.

ج- أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد حصل انخفاض كبير في الصادرات بسبب انخفاض الطلـــب العـــالمي على النفط، حيث كان من المتوقع أن تنخفض الصادرات بمعدل 19.8%، إلا أن الظروف العالميـــة أدت إلى انخفاضها بنسبة 43.9% في فترة الخطة، وكذلك الحال للواردات التي كان من المتوقع أن تنمو بمعدل 44.9% نظراً لما تتطلبه عملية التنمية من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، إلا أنها انخفـــضت بـــسبب انخفاض حصيلة الصادرات، فحققت بذلك معدل نمو فعلي سالب بلغ (-39.5%) في فترة الخطة مما أثر سلباً على برامج التنمية بإلغاء بعض المشروعات المخططة وتأجيل تنفيذ مشروعات أخرى.

2-3-4: البرامج التنموية بعد عام 1985:

إن الانخفاض المتلاحق في الأسعار العالمية لسوق النفط الدولية الذي حصل في بداية الثمانينيات من القـــرن الماضي، أدى إلى انخفاض عوائد صادرات النفط الليبي، تلاها انهيار الأسعار عام 1986 وهذا ما أدى إلى حالة من عدم اليقين حول المستوى الذي ستصل إليه العوائد النفطية، ومن ثمّ إلى تعثر الجهود التنموية، وكنتيجة لهذه الأسباب اتجهت الدولة إلى ترشيد النفقات العامة بهدف السيطرة على العجز الذي تنامي في الميزانية في منتصف الثمانينيات، وألغي أسلوب التخطيط طويل الأجل واللجوء للعمل بموجب الموازنـــات الـــسنوية (ميزانيـــات التحول) ومن هنا بدأت آثار اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد واحد (النفط الخـــام) تتـــضح علـــى جميـــع القطاعات المكونة للاقتصاد.

وعلى هذا الأساس اعتمد أسلوب ميزانية التحول عن طريق تقدير المخصصات التنموية لكل قطاع مـــدة سنة واحدة فقط، ولذلك سنحاول تقييم البرامج التنموية في هذه الفترة عن طريق تقييم الإنفاق الفعلي علـــى مستوى الاقتصاد الكلي منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن وذلك بواسطة تحليل بيانات الجدول رقم (13) الذي يوضح إجمالي ما أنفق على كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني بهـــدف النـــهوض بعمليـــــة التنميـــــة الاقتصادية، ويمكن تقسيم البيانات الواردة في هذا الجدول وتحليلها إلى فترات زمنية **كما يأتي:**

2-3-4-1: الفترة الزمنية الأولى (1980 – 1989):

كما أسلفنا شهد الاقتصاد الليبي في هذه الفترة بداية أزمة النفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط الليبية وإلغاء بعض مشروعات خطة التحول (1981-1985) وتأجيل بعضها الآخر، وهذا ما يعكس لنا بوضوح خطر اعتماد الاقتصاد الليبي على تصدير سلعة أولية واحدة وعدم تنويع مصادر دخله، وهذا ما يعكسه الجدول رقم (13)، حيث سجل الإنفاق الفعلي على مستوى الاقتصاد الكلي انخفاض كبير من حيث القيمة ومن حيث معدلات النمو سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة حيث انخفض الإنفاق الفعلي من 2461.600 مليون دينار عام 1980 إلى 823.400 مليون دينار عام 1989، أي انخفض بمعدل ثلاثة أمثال تقريباً وذلك بالأسعار الجارية فسجلت بذلك معدل نمو متوسط سالب بلغ (-9.3%) في الفترة (1980-1989)، ولا تختلف النتيجة كثيراً عند استخدام الأسعار الثابتة، حيث انخفض الإنفاق الفعلي بالأسعار الحقيقية لعام 2006 من 6263.613 مليون دينار عام 1980 إلى نحو 1565.399 مليون دينار عام 1989 أي انخفض بنحو أربعة أمثال، لتسجل بذلك معدل نمو متوسط سالب بلغ (-11.8%) في الفترة نفسها.

2-3-4-2: الفترة الزمنية الثانية (1990-1999):

شهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً من حيث القيمة، حيث لم يبلغ إجمالي ما أنفق في هذه الفترة إلا ما نسبته 35% فقط من إجمالي ما أنفق في الفترة (1980-1989) بالأسعار الجارية و21% فقط بالأسعار الثابتة، كما سجل معدلات نمو سالبة في هذه الفترة، ورغم أن معدل النمو المتوسط للإنفاق الفعلي في هذه الفترة كان موجباً وبلغ 8.9%، 3.6% بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة على الترتيب، إلا أن إجمالي الفترة سجلت معدل نمو سالب كبير قياساً بالفترة (1980-1989) بلغ نحو (-65%، -78.3%) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة على التوالي.

ويعود السبب في ذلك إلى مرور الاقتصاد الليبي في عقد التسعينيات بظروف سياسية انعكست على الوضع الاقتصادي، وتمثلت هذه الظروف في بداية الحظر الجوي (الحصار الاقتصادي) الذي فرضته الدول الغربية على ليبيا، وما رافق ذلك من تبعيات تمثلت في ظهور السوق الموازية للسلع والخدمات، والسوق السوداء للعملات، وارتفاع الأسعار بقدر كبير، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف التنمية الاقتصادية وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد.[1]

1- عطية المهدي الفيتوري، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 177 – 190.

جدول رقم (13) الإنفاق الفعلي على مستوى الاقتصاد الكلي في الفترة (1980 – 2007) بالمليون دينار

السنوات	الإنفاق الفعلي على مستوى الاقتصاد الكلي بالأسعار الجارية	معدل التغير %	الإنفاق الفعلي على مستوى الاقتصاد الكلي بالأسعار الثابتة 2006=100	معدل التغير %
1980	2461.600	-	6263.613	26.4
1981	2872.600	16.7	6823.278	8.9
1982	2365.900	17.6-	5633.095	17.4-
1983	2096.300	11.4-	4852.546	13.9-
1984	1834.700	12.5-	4141.535	14.7-
1985	1523.300	17-	3311.522	20.0-
1986	1117.100	26.7-	2337.029	29.4-
1987	788.400	29.4-	1542.857	34-
1988	722.400	8.4-	1386.564	10.1-
1989	823.400	14	1565.399	12.9
1990	702.000	14.7-	1264.865	19.2-
1991	723.300	3.0	1195.537	5.5-
1992	396.400	45.2-	599.697	49.8-
1993	405.500	2.3	629.658	5.0
1994	504.300	24.4	760.570	20.8
1995	318.900	36.8-	451.061	40.7-
1996	660.900	107.2	859.428	90.5
1997	847.100	28.2	1012.067	17.8
1998	485.200	42.7-	551.364	45.5-
1999	794.100	63.7	894.257	62.2
2000	1541.000	94.1	1700.883	90.2
2001	1539.000	0.1-	1653.061	2.8-
2002	3706.000	140.8	4010.823	142.6
2003	2530.000	31.7-	2729.234	32-
2004	3581.000	41.5	3789.418	38.8
2005	9597.000	168	9832.992	159.5
2006	12216.000	27.3	12216.000	24.2
2007	16780.000	37.4	15130.748	23.9

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.

2-3-4-3: الفترة الزمنية الثالثة (2000 – 2007):

إضافة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي على الخارج والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص، تميزت بداية الألفية الجديدة بوجود فائض كبير في الميزانية العامة للدولة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط بصورة لم يسبق لها مثيل، إذ تجاوز سعر البرميل الواحد 70 دولار، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق الفعلي على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبصورة خاصة قطاعات البنية الأساسية وقطاع الخدمات الاجتماعية، مع انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الموجه نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)[1].

وهذا ما نلحظه عن طريق تحليل بيانات الجدول السابق الذي يوضح ارتفاع الإنفاق الفعلي في هذه الفترة، حيث بلغ معدل النمو المتوسط لحجم الإنفاق الفعلي نسبة مرتفعة جداً بلغت 59.7% بالأسعار الجارية و55.6% بالأسعار الحقيقية، ليعكس بذلك زيادة حجم الإنفاق الفعلي المطلق والذي بلغ في هذه الفترة (8سنوات) نحو 51490.000 مليون دينار ليمثل بذلك نحو (3 مرات، و8 مرات) ما أنفق في الفترتين (10 سنوات) (1980-1989)، (1990، 1999) بالأسعار الجارية على التوالي، ونحو (1.5 مرة، و6 مرات) بالأسعار الثابتة وعلى الترتيب في نفس الفترتين.

ونخلص من التحليل السابق إلى أن جميع البرامج التنموية سواءً كانت خطط متوسطة ، أم طويلة المدى أم ميزانيات تحول سنوية، ارتبطت وتأثرت بقدر كبير جداً بالتغيرات (زيادة أو نقصان) الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط، وهذا يعكس بصورة جلية خطورة اعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر وحيد للدخل، ويعدّ ذلك مؤشراً للبحث عن مصادر أخرى لتنويع هيكل الاقتصاد الليبي عن طريق التركيز على القطاعات الإنتاجية الأساسية، وبصورة خاصة قطاعي الصناعة والزراعة، والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط.

1- سيحلل الإنفاق الموجه لقطاع الصناعة التحويلية بصورة تفصيلية في الفصل الثالث.

خلاصة الفصل الثاني:

نخلص من هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الليبي قد مرّ بفترات زمنية اختلفت فيها الإمكانيات والموارد، وتضاربت فيها السياسات التنموية، فقبل اكتشاف النفط عانى الاقتصاد الليبي ولمراحل مختلفة من ظروف الحرب والاستعمار التي كانت سبباً في تخلفه وفقره، إضافة إلى قلة الموارد، حيث أدت هذه الظروف إلى تدمير ما هو موجود من منشآت البنية الأساسية المحدودة آنذاك، لذلك يمكن القول بأن فترة ما قبل اكتشاف النفط كانت فترة ركود اقتصادي بصورة عامة في مختلف المجالات، وهذا ما دفع بعض الاقتصاديين إلى وصف الاقتصاد الليبي آنذاك بأنه يحوي كل معوقات التنمية الاقتصادية، وأن إطلاق تعبير بلد نامي على ليبيا يعدّ أمراً مبالغاً فيه.

واتسمت الخطط التنموية قبل اكتشاف النفط بتضارب جهات التنفيذ من ناحية، وإنخفاض مصادر التمويل واعتمادها على الهبات والمساعدات الأجنبية من ناحية ثانية، لذلك كانت معظم الخطط التنموية مبنية على أساس الواقع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، و لم تكن خطط اقتصادية متكاملة، فعانت معظم القطاعات الاقتصادية (ولاسيّما قطاعي الصناعة والزراعة) من عدم قدرتها على رفع مساهمتها في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، كما عانى الميزان التجاري من حالة عجز متزايد في تلك الفترة.

وقد أحدث اكتشاف النفط وبداية تصديره مع مطلع ستينيات القرن الماضي تحولات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث وفر هذا المورد فوائض مالية جعلت منه المصدر الرئيس والجديد للدخل، لذلك اعتمدت كل الخطط التنموية على عائدات النفط من حيث التمويل، إلا أن هذا التحول المفاجئ في وضع الاقتصاد الليبي صاحبه بروز الكثير من الاختناقات التي صاحبت عملية التنمية الاقتصادية ولاسيّما خلال عقد الستينيات، مثل اختلال معدل النمو بين الأنشطة السلعية والأنشطة الخدمية، زيادة الواردات، نزوح السكان من الأرياف إلى المدن، ارتفاع معدل التضخم، وظهور فوارق كبيرة في الدخول، كما أصبح الاقتصاد الليبي يشهد بداية تركز صادراته السلعية حيث هيمنت الصادرات النفطية على مجمل الصادرات الليبية.

ومن جانب آخر حاولت السياسة التنموية في ليبيا- اعتماداً على زيادة الإيرادات النفطية - إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي ابتداءً من مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي الذي شهد إعداد خطتين تنمويتين وتنفيذهما بعد الثورة، حيث ركزت إستراتيجية التنمية على توجيه استثمارات ضخمة لتنمية مختلف

القطاعات الاقتصادية، وأنصب التركيز على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) بهدف تنويع الاقتصاد، وزيادة الإنتاج، والقدرة على التصدير، ومن ثمّ خلق بدائل للنفط باعتباره سلعة آيلة للنضوب. إلا أن ذلك لم يغير من مركز قطاع النفط من حيث الصادرات والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 63.1% عام 1970 إلى 66.8% عام 2008، رغم انخفاض هذه النسبة في بعض الفترات نتيجة التقلبات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط، ليعكس بذلك وجود خلل هيكلي لصالح بعض القطاعات (النفط والخدمات) وعلى حساب قطاعات أخرى (الصناعة والزراعة).

وكنتيجة للتوجهات الاشتراكية للدولة، فقد تنامى دور القطاع العام بصورة كبيرة في النشاط الاقتصادي على حساب القطاع الخاص، حيث استحوذ القطاع العام على ما نسبته 84.2% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في الفترة (1970- 1997) وبلغت هذه النسبة 77% من إجمالي الاستثمارات عام 2005، وهذا يعكس ضعف أداء القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.

وعلى الرغم من أن جميع خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي كانت تهدف إلى إحداث نوع من التغيّر الهيكلي لصالح القطاعات الإنتاجية، إلا أن هذه الخطط قد تأثرت كثيراً بتقلبات عائدات النفط وبصورة خاصة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى انحراف الأهداف الفعلية عن الأهداف المخططة، وتعثرت معظم الجهود التنموية، وهذا ما دفع بالدولة إلى إلغاء أسلوب التخطيط الشامل طويل الأجل والعمل بموجب الموازنات السنوية (ميزانيات التحول)، تفادياً للآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط التي تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي.

الفصل الخامس

الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية

تمهيد:

5-1: موقف ليبيا من الجات ومنظمة التجارة العامية.

5-1-1: موقف ليبيا من اتفاقية الجات 1947.

5-1-2: موقف ليبيا من منظمة التجارة العالمية.

5-2: القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات رفعها في ظل منظمة التجارة العامية.

5-2-1: القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

5-2-2: متطلبات رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في ظل منظمة التجارة العالمية.

5-3: الاقتصاد الليبي بين الواقع وتحديات منظمة التجارة العالمية.

5-3-1: مدى ملائمة الاقتصاد الليبي لاكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية.

5-3-2: بعض الآليات والاجراءات المقترحة التي تساعد الاقتصاد الليبي على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية.

5-4: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي.

5-4-1: الآثار العامة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي بين الانضمام وعدم الانضمام.

5-4-2: الآثار الاقتصادية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

5-4-3: الآثار المحتملة على قطاع الصناعة التحويلية.

5-4-4: الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية.

خلاصة الفصل الخامس.

تمهيد:

إن منظمة التجارة العالمية تعد – حتى الآن – الحلقة الأخيرة في منظومة الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الدول الرأسمالية بنظمها الاقتصادية والرأسمالية القائمة على النظرة الليبرالية، ومن ثمّ فإن استفادة الدول النامية – بما فيها ليبيا – من هذا النظام الجديد تختلف تبعاً لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية والتكنولوجية، فكلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب والعكس صحيح.

وعلى ما يبدو أن هناك عدداً كبيراً من الدول النامية، بدأت تدرك مخاطر التهميش في الاقتصاد العالمي، التي ربما تفوق سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لذلك جرت معظم مناقشات جولة الأورجواي في ظل زيادة عدد الدول النامية التي بدأت في تطبيق إستراتيجية تنموية تتسم بالانفتاح على الخارج، ويرجع ذلك إلى **سببين**[1]:

الأول: هو أن الدول النامية كانت تأمل في الحصول على فرص أفضل لدخول منتجاتها أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

والثاني: أنها كانت تدعم وضع آليات جديدة يمكن أن تحول دون لجوء الدول المتقدمة إلى اتخاذ إجراءات أحادية وبصورة عشوائية دون إشراكها.

وبإزدياد عدد الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، برز اختلاف كبير في وجهات النظر حول دور المنظمة في تحرير التجارة على المستوى العالمي. فبعضهم يرى أنها ستؤدي إلى ازدهار التجارة العالمية، وترفع من مستوى الجودة والأداء، بينما ينظر بعضهم الآخر إلى المنظمة بعين الشك والريبة حول إيجابية الدور الذي يمكن لها أن تقوم به على صعيد الاقتصاد العالمي، وأنها مجرد أداة تسعى (لرأسمالة) اقتصاديات الدول النامية، وتعميق الدور الخطر للشركات متعددة الجنسية، لترسيخ اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثمّ فهي تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، ولذلك يرى بعضهم[2] أن جولة الأورجواي أدت إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة بنسبة (38%) في الدول الصناعية و(19%) في الدول النامية، إلا أن هناك تحفظاً على طريقة احتساب هذا التخفيض، فهذه النسب توحي بأن الدول المتقدمة قد خفظت رسومها بنسبة تعادل ضعف نسبة التخفيض في الدول النامية إلا أن الحقيقة تشير إلى أن كلاً من هاتين النسبتين كانتا

1- عبد الله إمحمد شامية، الإقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى ندوة الإقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007، ص5.

2- أسامة عبد المجيد "منظمة التجارة العالمية وأثرها على الإقتصادات العربية"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 97، مارس 2001، ص18.

نتيجة حسابية للعلاقة بين سعر الرسوم الجمركية قبل جولة الأورجواي وبعدها، فقبل هذه الجولة كان المعدل العام للأسعار الجمركية في الدول الصناعية (6.3%) وأصبح (3.9%) بعدها، وهذا يعني أن التخفيض بلغ (2.4) نقطة مئوية، بينما في الدول النامية كان المعدل العام للأسعار الجمركية (15.3%) قبل جولة الأورجواي فأصبح (12.3%) بعدها، أي أن التخفيض بلغ (3) نقاط مئوية، وهو أعلى من التخفيض في الدول الصناعية، ولكن لتضخيم هذه النتيجة أجروا معادلة بين (2.4) نقطة مئوية و(6.3%) ليحصلوا على (38%)، وبين (3) نقطة مئوية و(15.3%) ليحصلوا على (19%) (*). كما أن تخفيض الرسوم الجمركية في الدول الصناعية قد نجم بالدرجة الأولى عن إلغاء الرسوم المفروضة على واردات سلع محدودة كالمعدات الطبية والأدوية والآلات الالكترونية والمشروبات الروحية ولعب الأطفال، وهذا يتيح للدول النامية الاستفادة من هذا التخفيض من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العملية لا تنتج معظم الدول النامية مثل هذه السلع إلا بكميات قليلة ومستوى جودة لا يرقى إلى درجة المنافسة على المستوى العالمي.

ومهما كان الاختلاف في وجهات النظر، فإن طلب ليبيا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني ضمنياً بداية الطريق نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا حتماً سيواجه بالعديد من التحديات والآثار المتوقعة، كما أن خيار عدم الاندماج في النظام العالمي الجديد، أصبح يشوبه العديد من المخاطر، ذلك لأن منظمة التجارة العالمية ومؤسساتها أصبحت تضم نحو 150 دولة تهيمن على أكثر من 95% من التجارة العالمية بمختلف صورها السلعية والخدمية[1]، وهذا يعني أن خيار عدم الانضمام سيبقي ليبيا في عزلة عن ملاحقة التطورات التجارية والاقتصادية العالمية، لذلك يتطرق هذا الفصل إلى تحديد الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي انطلاقاً من واقع الاقتصاد الليبي الذي جرت دراسته في الفصول السابقة، وذلك عن طريق أربعة مباحث، حيث يبين المبحث الأول موقف ليبيا من الجات و منظمة التجارة العالمية، بينما يدرس المبحث الثاني القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات رفعها في ظل منظمة التجارة العالمية، أما المبحث الثالث فيركز على واقع الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، وأخيراً يتطرق المبحث الرابع إلى الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي عن طريق دراسة الآثار العامة بين الانضمام وعدم الانضمام ثم الآثار المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ثم التركيز على الآثار المحتملة على قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية.

(*) $\frac{2.4}{6.3} \times 100 = 38\%$، $\frac{3}{15.3} \times 100 = 19\%$.

1- إسماعيل عبد المجيد المحيشي، تأثير منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة في الجماهيرية، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر الصناعة بالجماهيرية (الحاضر ومتطلبات المستقبل)، في الفترة من 14-2007/9/15، طرابلس، ليبيا، 2005، ص399.

5-1: موقف ليبيا من الجات ومنظمة التجارة العالمية:

5-1-1: موقف ليبيا من إتفاقية الجات 1947:

في اعتقادٍ من الدول النامية بأن مبدأ عدم التمييز وعدم اللجوء إلى الوسائل الكمية لا يأخذ في عين الاعتبار ظروف الدول النامية الخاصة، كما أن تقييد التجارة يعد في نظرها من العوامل المهمة لإستراتيجيات النمو والتنمية، لذلك لم تكن معظم الدول النامية متحمسة للمبادئ التي تقوم عليها الجات، وفي هذا الصدد نجد أن ليبيا كغيرها من الدول النامية لم تكن إحدى الدول الثلاث والعشرين التي أسست الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام 1947.

وقد شهد العالم على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغيرات هائلة على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. فعلى الصعيد السياسي حدث تغير كبير في طبيعة العلاقات الدولية إثر انهيار وتحول الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الاشتراكية إلى النظام السياسي التعددي، وعلى الصعيد الاقتصادي وبعد مرور ثماني جولات للإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف أقيمت في منتصف التسعينيات منظمة التجارة العالمية لتكون الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي.

5-1-2: موقف ليبيا من منظمة التجارة العالمية:

إن ما تفرضه الدول الصناعية المتقدمة عن طريق آليات المنظمة يجعل من عدم الانضمام إليها أمراً شبه مستحيل، إذ إنه لاتستطيع أي دولة في العالم أن تكتفي ذاتياً، وتعيش بمعزل عن الآخرين اقتصادياً وتجارياً. ويتضح هذا الأمر جلياً بواسطة ازدياد عدد أعضاء المنظمة إلى 150 عضواً و31 عضواً مراقباً حتى 11 يناير 2007[1].

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الليبي لم يعد يتعلق بمسألة الانضمام من عدمه إلى منظمة التجارة العالمية، بل هو في الكيفية التي يمكن بواسطتها الاستفادة القصوى من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العضوية في هذه المنظمة، وتجنب المخاطر التي تنعكس على الاقتصاد الليبي من جراء هذا الانضمام، ذلك لأن هذه المخاطر غالباً ما تطال جميع الدول سواء كانت منظمّة أم غير

1- عمر إبراهيم (وآخرون) أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي (11- 13 يونيو 2007)، ليبيا، ص3.

منظمّة لعضوية منظمة التجارة العالمية، ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن معظم الدول النامية التي أصبحت أعضاء في منظمة التجارة العالمية ليست اقتصادياً بأحسن حال من الدول التي تتمتع بصفة عضو مراقب و لم تنظم بعد إلى المنظمة. وعليه فإن مسألة انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب دراسة مستفيضة تراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في ليبيا، والإدراك التام للمكاسب والتكاليف المترتبة على ذلك. كما يتطلب الأمر الإعداد الجيد لمرحلتي ماقبل الانضمام وبعده، وذلك بتطوير البنية الأساسية لجميع القطاعات بما في ذلك قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية.

ومما لا شك فيه أن تقدم ليبيا بطلب عضوية منظمة التجارة العالمية يقتضي المرور بعدة مراحل يمكن اختصارها **فيما يأتي**[1]:

- **المرحلة الأولى**: مناقشة السياسات التجارية العامة في ليبيا، حيث تعد ليبيا تقريراً عن السياسات التجارية وفقاً لأنموذج سكرتارية منظمة التجارة العالمية وذلك من أجل تفهم السياسة التجارية الليبية الحالية واتجاهاتها المستقبلية وكذلك استيضاح مدى التوافق أو التعارض مع قواعد وأنظمة التجارة العالمية.

- **المرحلة الثانية**: تبادل العروض والطلبات حول الالتزامات المحددة. فبعد الانتهاء من الجولة الأولى من المفاوضات بالمرحلة الأولى، تطلب الأطراف المتعاقدة بالمنظمة من ليبيا إعداد تصور أولي للالتزامات المحددة في مجالي السلع والخدمات، وتقدم في صورة عرض ليبي تقوم سكرتارية المنظمة بتوزيعه على جميع الدول الأعضاء لدراسته، ثم تقدم الدول طلباتها للدولة الليبية لبحث إمكانية تلبيتها وإدراجها ضمن عرضها في المرحلة الثانية، وقد تأخذ هذه العملية صورة مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف قد تجري في جولة واحدة أو تمتد إلى عدة جولات، بما يسمح للجانب الليبي من الإضافة والحذف والتعديل في قوائم الحقوق والالتزامات المحددة.

- **المرحلة الثالثة**: الإعداد لمشروع بروتوكول انضمام ليبيا للمنظمة. بعد الانتهاء من المرحلتين السابقتين توضع التزامات ليبيا التي قبلها أعضاء المنظمة في صورتها القانونية التي تسمح بتوقيع بروتوكول انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية.

1- مصباح محمد إمحمد الغويزي، الآثار المحتملة على تجارة ليبيا الخارجية من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2002، ص117-118.

ومن حيث الاجراءات الفعلية التي قامت بها ليبيا نحو الانضمام، تقدمت ليبيا بطلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2001/12/12، واستمر الاتصال بالمنظمة لمتابعة طلب الانضمام، وفي 2004/6/14، قامت المنظمة بتوزيع إشعار على الدول الأعضاء يتعلق بطلب ليبيا للانضمام، وإدراج الموضوع على جدول أعمال المجلس، وبالفعل اتخذت المنظمة قرارها في 2004/7/27 بقبول طلب ليبيا للانضمام وقبولها كعضو مراقب في المنظمة[1].

إن صفة العضو المراقب يجعل من ليبيا عضواً مطبقاً لقواعد وإجراءات الجات ومنظمة التجارة العالمية، إلا أنه لا يحمل صفة الإلزام، إذ لا تلتزم ليبيا إلا بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في معاملتها التجارية مع الدول المشاركة ذات العضوية في منظمة التجارة العالمية، وتتمع في الوقت نفسه بالاستثناءات التي تتماشى مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية، أو بمعنى آخر يتيح هذا الوضع لليبيا الحرية التامة في صياغة سياساتها التجارية مع ما يتماشى ومصالحها الاقتصادية. إلا أن ما يعيب هذا النظام هو عدم استمراريته، وإمكانية إعادة النظر فيه في أي وقت، ولاسيّما بعد تحول اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، وهي منظمة عالمية لها أسسها وقواعدها التي تختلف عن اتفاقية الجات، ولذلك غالباً ما ينظر إلى نظام صفة العضو المراقب على أنه رخصة مؤقتة تنبع من إرادة الدول الأعضاء المشاركة التي تمهل الدول الأخرى غير الأعضاء وقتاً كافياً للتفكير وإعادة النظر في سياساتها التجارية[2].

وإذا كانت أهم الميزات التي يمكن أن يحصل عليها الاقتصاد الليبي من انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية هو سهولة نفاذ سلعه إلى الأسواق الخارجية دون تمييز ضد هذه السلع، وهو أمر مهم يدفع باتجاه تنويع الصادرات الليبية وتعدد مصادر الدخل، إلا أن هذه الميزة قد تواجه تحدياً أكبر عن طريق فتح السوق الليبي أمام الواردات الأجنبية – وهذا ما تخشاه معظم البلدان النامية – إذ إن إزالة القيود أمام الواردات قد يؤدي إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة السلع المستوردة والتي قد تكون الأفضل من حيث الجودة والسعر. وهذا مايتطلب الموازنة بين المنافع والأضرار الناجمة عن عضوية المنظمة [3].

1- محمود عبد الحفيظ المغبوب، نحو الانضمام... السياسة الاقتصادية الرشيدة، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31 طرابلس، ليبيا، ص5.

2- محمد خليل فياض، صالح رجب عبيدة، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تجارة ليبيا العربية السلعية البينية، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، ص6.

3- عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات، مجلة فصلية محكمة تعنى بقضايا ومشكلات الإنسان، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الرابعة، العدد 12، طرابلس، ليبيا، 2003، ص176.

5-2: القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات رفعها في ظل منظمة التجارةالعالمية:

5-2-1: القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي:

لقد اتضح في الفصلين الثالث والرابع أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال قطاعي لصالح قطاع النفط الذي يسهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك سيطرته الواضحة على جل الصادرات السلعية الليبية. كما تبين أن القطاعات الخدمية توسعت هي الأخرى مع نهابة فترة الدراسة على حساب القطاعات السلعية المنتجة (الصناعة والزراعة) ومن ثمّ ظل دور قطاع الصناعة التحويلية محدوداً جداً من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي الصادرات الليبية. ورغم الأهداف الواضحة التي عكستها جميع خطط التنمية في ليبيا والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل والصادرات عن طريق الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية السلعية بتوجيه استثمارات ضخمة لهذه القطاعات، إلا أن ظاهرة التركيز القطاعي، وتفاقم الفجوة بين هياكل الإنتاج وأنماط الطلب الكلي ظلت قائمة، و لم يستطع الاقتصاد الليبي الخروج من سيطرة قطاع النفط على جل قطاعات الاقتصاد الوطني طيلة العقود الأربعة الماضية.

إن اعتماد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط، أدى إلى انقطاع السوق الليبي في مجال تصدير السلع الأخرى مما ترتب عليه غياب شبه كامل للمعارف والإمكانيات والمهارات اللازمة للتصدير وكذلك غياب التشريعات التصديرية الملائمة وفقدان الصلة بالأسواق العالمية، وعدم امكانية مواكبة التطورات الدولية في شروط التصدير.

إن زيادة الصادرات الليبية وتنويعها تعدّ من الأمور المهمة جداً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك يظل مرتبطاً بتطوير الهياكل الإنتاجية ومدى قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي.

ويرى الباحث أن المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية (التي سبق التطرق إليها في الفصل الثالث) والتي لازمته طويلاً جعلت من الإنتاج الصناعي لايرقى إلى مستوى المنافسة العالمية من حيث الجودة والسعر، ومما عمق هذا الاتجاه هو الحماية التي صاحبت تنفيذ إستراتجية التصنيع في ليبيا التي اعتمدت على الاحلال محل الواردات بالدرجة الأولى. وعليه يعتقد الباحث أن الاقتصاد الليبي لم يستطع الخروج من دائرة النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وما يؤدي إليه من تدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي.

إن التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي مر بها العالم منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن والتي أدت إلى عالمية العلاقات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية واستخدام آليات السوق والمنافسة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوظيف المزايا النسبية والتنافسية في الإنتاج أدت إلى ظهور أنماط جديدة في العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة، حيث تحولت فيه هذه العلاقة من علاقة المانح بالمتلقي إلى علاقة المشاركة القائمة على تبادل المصالح ولاسيّما في مجالات تحرير التجارة، ومن ثمّ يجد الاقتصاد الليبي نفسه مجبراً على التعايش مع كل هذه التطورات بترتيب أوضاعه وهو في طريقه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ولعل الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي يعدّ أحد العوامل المهمة للتعايش مع كل هذه التطورات حيث تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. فبقاء ليبيا معزولة عن الاقتصاد العالمي ومستجداته يعني خروجها من إطار التعامل التجاري الدولي وتعرضها للكثير من التحديات والتكاليف التي ربما تفوق كل تكاليف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد طورت بعض المؤسسات الدولية في مجال التنافسية بعض المؤشرات التي تقيس قدرة اقتصاد معين على المنافسة في الأسواق الخارجية، ومن أبسط هذه المؤشرات احتساب نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر زادت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وعليه زادت تنافسية الصادرات، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة هذا المؤشر في الدول العربية من 36.2% عام 2002 إلى 54.2% عام 2007[1]. وهي تعدّ نسبة مرتفعه قياساً ببعض المناطق الأخرى. إلا أن هذا المؤشر لايعكس مكونات الصادرات السلعية ولاسيّما في الدول النفطية التي تتركز معظم صادراتها في النفط الخام، وهذا يعني أن الصناعات التحويلية إما أنها غير هامة في هذه الدول أو أنها غير تنافسية في الأسواق العالمية، لذلك قام الباحث باستبعاد الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الليبية واحتساب مؤشر نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يتناسب مع وضع الاقتصاد الليبي الذي يعتمد في صادراته على النفط الخام. وكما هو مبين بالجدول رقم (35) نلحظ أن نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً في فترة الدراسة، فهي لم تصل إلى 1% طيلة الفترة (1970-1986) لتبدأ في الارتفاع البسيط ابتداءً

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 2008 ص157.

من عام 1987 لكن لم تتجاوز نسبة 2.8% في أفضل حالتها طيلة الفترة (1987- 2009) ويمكن تفسير ذلك بعدم تنوع الصادرات الليبية وتركز معظمها في صادرات النفط الخام، وهذا التركيز في الصادرات يعكس بصورة أو بأخرى ضعف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية وانخفاض نسبتها بصورة عامة.

جدول رقم (35)

نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970– 2009)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
1970	0.2	**1990**	2.7
1971	0.2	**1991**	1.7
1972	0.2	**1992**	2.6
1973	0.2	**1993**	2.3
1974	0.04	**1994**	2.4
1975	0.05	**1995**	2.6
1976	0.05	**1996**	1.3
1977	0.07	**1997**	1.3
1978	0.2	**1998**	1.4
1979	0.3	**1999**	1.4
1980	0.03	**2000**	1.3
1981	0.2	**2001**	1.2
1982	0.4	**2002**	1.2
1983	0.5	**2003**	2.0
1984	0.7	**2004**	1.6
1985	0.7	**2005**	1.3
1986	0.5	**2006**	1.9
1987	1.3	**2007**	1.5
1988	1.9	**2008**	2.5
1989	1.6	**2009**	2.8

المصدر: حسبت من قبل الباحث اعتماداً على الجدولين رقم (1) و (2) بالملحق الإحصائي.

ومما يعزز هذه النتيجة هو نتائج بعض الدراسات، ففي دراسة للباحث (محمد موسى العبيدي)[1] لتقيم الأداء التنافسي لعينة من المنتجات الاستهلاكية الليبية في السوق المحلي، توصلت إلى أن نحو 75% من هذه العينة ذات وضع تنافسي ضعيف من حيث الوضع التنافسي العام، وعلى مستوى تنافسية القطاعات المتمثلة في العينة وجد أن كل من الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية والصناعات الكيماوية ذات مستوى تنافسي ضعيف، كما يتصف الطلب على المنتجات المحلية في الأسواق المحلية بالضعف.

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول الميزة النسبية في عدد من الدول العربية إلى غياب ليبيا من قائمة الدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، فعلى سبيل المثال تمتعت كل من الأردن والمغرب وسورية بميزة نسبية في صناعة الملح والكبريت لعام 2008[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن ليبيا لم يتضمنها أي تقرير عن التنافسية على المستوى العالمي والإقليمي التي تصدر عن بعض المؤسسات العالمية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدراية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل إنها لم ترد حتى ضمن الدول التي يشملها تقرير المنافسة العربية الذي يصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت [3].

وعلى ضوء الترتيبات التي تقوم بها ليبيا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لابد من الإشارة إلى المقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من **عدة جوانب منها:**

1- المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية: فهي لاتزال محدودة على الرغم من صدور القرار رقم (5) لسنة 1997 بشأن الاستثمارات الأجنبية وتعديلاته، وما يقدمه من حوافز وتسهيلات. وتشير بعض الإحصائيات على دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلا أن 80% من هذه الأموال في قطاع النفط وما زال الأمر يحتاج إلى تمهيد الأرضية الجاذبة للمستثمر الأجنبي وتوفير المزيد من الضمانات لإضفاء الثقة والشفافية في المناخ القانوني والإداري العام بالاقتصاد الليبي.

2- المقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، لاتزال محدودة جداً على الرغم من دخول العديد من اتفاقيات الشراكة مع بعض الدول العربية والمتوسطية حيز التنفيذ، فالمنتجات الوطنية مازالت غير

1- محمد موسى العبيدي، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007، ص25.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص89.

3- محمد موسى العبيدي، مرجع سابق، ص26.

قادرة على الدخول إلى الأسواق الأجنبية، فالأمر في بدايته يتطلب الكثير من الجهد فيما يتعلق بتحسين معدلات الأداء وإعداد البنية الأساسية، وتعديل الكثير من التشريعات، ولاسيّما تلك المتعلقة بالمواصفات والمعايير الدولية اللازمة للدخول إلى السوق الدولي.

3- المركز المالي للدولة: نشير في هذا الصدد أن المقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي يمكن أن تتعزز عن طريق تعزيز الإستقرار المالي، حيث تمكنت ليبيا من زيادة حجم الإحتياطات من النقد الأجنبي ويرجع السبب الرئيس إلى التحسن الكبير في أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

5-2-2: متطلبات رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في ظل منظمة التجارة العالمية:

تكتسب المنافسة أهمية خاصة ومتزايدة، ذلك لأن جميع الاتجاهات سواء كانت الداخلية أم الإقليمية أم الدولية تطالب بفتح أبواب المنافسة على مصراعيها. فظهور التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة وعضوية منظمة التجارة العالمية كلها مصادر جديدة للمنافسة تعمل في ضوء أحكام وشروط رقابة محكمة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، مما يجعل من رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي- وهو في طريقه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية- يكتسب أهمية خاصة ويتطلب جهود واستثمارات كبيرة تقع على عاتق الدولة والأفراد على حد سواء، ومن أهم الشروط التي يمكن أن تسهم في تحسين القدرة التنافسية **ما يأتي** [1]:

1- التركيز على الصناعات التي تتوافر لها مزايا نسبية عالية، ولاسيّما الصناعات التي تعتمد على مدخلات محلية.

2- إتقان صناعة الجودة والتطوير النوعي للمنتجات والخدمات التي أصبحت من معايير تطبيق الجودة على المستوى العالمي التي تدفع بالمنتج إلى المنافسة في الأسواق العالمية، وكذلك وسيلة لحماية المنتج في السوق الداخلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

3- يعدّ رفع الإنتاجية أحد أهم العوامل الجوهرية في التنافسية، فمع كل زيادة في الإنتاجية تزداد القيمة المضافة من جهة وتنخفض التكاليف النسبية مما يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة.

4- تزداد أهمية الشفافية والإفصاح لا كشرط رئيس من شروط المنافسة المتكافئة فحسب، وإنما كشرط لتحسين بيئة المنافسة بصورة عامة.

1- يمكن الرجوع إلى:

- مصطفى أحمد الرطي، عبد المطلب مفتاح أحمد، أثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، بحث مقدم لمؤتمر رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، طرابلس، ليبيا، 2007، ص13- 14.

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2009، ص4-6.

5- تؤدي سياسة سعر الصرف دوراً حاسماً في تحديد الأسعار النسبية بين الدول، ولذلك فإن سعر الصرف المبالغ به يؤدي إلى إحباط الصادرات، ويؤدي إلى خسارة مزايا تنافسية في الأسواق الدولية، ويشجع على الاستيراد.

6- ربط مراكز البحوث والتطوير بالوحدات الإنتاجية، وتوفير اعتماد أكبر ودعم أقوى للتعليم والبحوث العلمية، فالقدرة التكنولوجية أصبحت من أهم المدخلات في خلق المزايا التنافسية.

7- تحسين البنية التحتية لما لذلك من دور حاسم في تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع قدرة الاقتصاد التنافسية بالإضافة إلى الفوائد غير المباشرة التي تحققها للقطاعات عن طريق تسهيل عمليات الربط مع الأسواق والعالم الخارجي مثل النقل والمواصلات.

8- إعادة هيكلة بعض القطاعات ودمج بعض وحداتها للاستفادة من وفورات الحجم الكبير ورفع قدرتها التنافسية.

9- العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الذي يعدّ من الركائز الأساسية لرفع القدرة التنافسية، وهو أحد التحديات التي تواجه الدول النامية، وذلك لأهمية هذا الاستثمار في نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق الخارجية، ومن ثمّ يستند تدعيم القدرة التنافسية إلى جذب هذا النوع من الاستثمار، الأمر الذي يتطلب بيئة مؤسساتية مواتية وقطاع مالي عميق وسياسات اقتصادية قابلة للتنبؤ بالإضافة إلى البنية التحتية وتوفير رأس المال البشري.

10- إن الاعتماد على الثروات الطبيعية وعلى الرغم من دورها الكبير في تعظيم الثروة إلا أنها ليست كافية لضمان التطور والتقدم المستمر نظراً لإمكانية نضوبها من جهة وعدم ثباتها واستقرارها من جهة أخرى، لذلك تبرز أهمية الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة والمدربة التي تسهم في رفع القيمة المضافة ومن ثمّ زيادة القدرة التنافسية.

11- المواكبة المستمرة لما يستجد من معلومات عن الاتفاقيات الجديدة وعن الفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

12- دعم قطاع التصدير عن طريق المراقبة المستمرة للمواصفات الفنية والمعايير الصحية وشروط السلامة، وإتاحة المعلومات الفنية التي تمكن المشروعات والمصدرين من زيادة درجة الإلتزام بهذه المعايير والمواصفات وسبل تطويرها.

13- مراجعة نظام الضرائب السائد ومحاولة الرفع به في الاتجاه الذي يحد من أثره السلبي على تكاليف الإنتاج ومن ثم القدرة التنافسية للمنتجات.

14- إن إدارة المنافسة فن خاص من فنون الإدارة يتطلب الرؤية الإستراتيجية، والقدرة على المبادرة وتقصي المعلومات الدقيقة والمستجدة عن المنافسين وعن المنتجات، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

15- تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في دعم القطاع التصديري في العديد من الدول، لذلك يمكن الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، وتشجيع هذه الصناعات ودعمها، وفتح باب المنافسة أمامها حتى تتمكن من الرفع بمستوى جودة منتجاتها لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

5-3: الاقتصاد الليبي بين الواقع وتحديات منظمة التجارة العالمية:

عن طريق العرض الذي طرح في الفصول السابقة، تبين أن الاقتصاد الليبي بوضعه وهيكله الحالي يفتقد إلى الأسس والمعطيات التي تمكنه من تعظيم الاستفادة من الاستثناءات والمزايا التي تتيحها منظمة التجارة العالمية. فهو يعدّ من الاقتصاديات الأحادية في هيكل الإنتاج والاستخدام والتصدير، كما يرى بعضهم بأن الاقتصاد الليبي يتسم ببنية أساسية ضعيفة، وجهاز إنتاجي غير مرن، وبيئة قانونية غير ملائمة، ويعاني من نقص واضح في المستوى التكنولوجي والمهارات الفنية والإدارية المتميزة [1]، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مدى ملاءمة الاقتصاد الليبي لاكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية، وبعض الآليات التي تساعد الاقتصاد الليبي على التكيف مع متطلبات الانضمام.

5-3-1: مدى ملاءمة الاقتصاد الليبي لاكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية:

5-3-1-1: الملاءمة على الصعيد الأيديولوجي:

إن التوجه الأيديولوجي السائد في أي مجتمع هو الذي يحكم السياسة العامة فيها، وعليه تصبح السياسة العامة في حقيقة الأمر متغيراً تابعاً يتأثر بما تمليه الأيديولوجية السائدة من أطروحات، وبالنظر إلى الاقتصاد الليبي نجد أن ليبيا انتهجت النظام الاشتراكي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، وهذا يعني أن الملكية العامة والتخطيط القومي الشامل والدور الرائد للقطاع العام (كما تم وضح في الفصل الثاني) تمثل الأسس الرئيسة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في ليبيا. وعليه يمكن القول بأن ثمة تناقض سيحدث على الصعيدين النظري والتطبيقي بين المفاوض الليبي ومنظمة التجارة العالمية القائمة على أسس رأسمالية صرفة والتي تسعى إلى (رأسمالة) الأنظمة الاقتصادية في كل أنحاء العالم.

5-3-1-2: الملاءمة على صعيد سياسات التنمية:

حاولت السياسة العامة في ليبيا خلق مصادر للدخل بديلة للنفط عن طريق أهداف الخطط التنموية ((1973-1975)، (1976- 1980)، (1981- 1985) على النحو الذي وضح في الفصل الثاني)، وكان القاسم المشترك لهذه الخطط أن جميعها اتبعت سياسة تنموية تقوم على تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي بواسطة رفع مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة)، والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل. لذلك توجهت الخطط التنموية لدعم قطاعي الصناعة والزراعة وتنميتهما بصورة مستمرة، وكانت الإستراتيجية

1- عبد الله إمحمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص21.

العامة لتحقيق هذا الهدف نقوم على على اتباع سياسة تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية للخارج.

كما يلحظ أن دور القطاع الخاص أخذ يتراجع أثناء تنفيذ هذه الخطط التنموية، حيث اكتفت الخطة الثلاثية (1973-1975) إلى الإشارة بأن التنمية تتحقق عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص، بينما اكتفت الخطة الخمسية (1976-1980) بأن يؤدي القطاع الخاص دوراً مكملاً فقط، أما الخطة الخمسية (1981-1985) فلم تتح للقطاع الخاص ممارسة أي دور يذكر في التنمية، وقد ترافق ذلك مع توجه الدولة نحو تحقيق الاشتراكية.

وانطلاقاً من الصفة الريعية للاقتصاد الليبي تعدّ أسعار النفط مؤشراً هاماً مؤثراً على البرامج التنموية، ففي منتصف الثمانينيات حدثت تغيرات في السوق النفطية، حيث كون العرض من النفط ضغطاً على الأسعار التي أخذت في التراجع بصورة ملحوظة، حيث انخفضت من 41 دولار للبرميل عام 1981 إلى حد الانهيار عام 1986 حيث وصل سعر البرميل لخام البريقة إلى 9.63 دولاراً في يوليو عام 1986 ورغم ارتفاعها بعد ذلك إلى مستويات أقل من السابق بمتوسط 18.67 دولاراً، إلا أن هذا الوضع استمر حتى عام 1998 حيث انهارت الأسعار من جديد، فقد بلغ خام البريقة 10.13 دولاراً للبرميل. إن هذه الظروف التي مرت بها السوق النفطية أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية إلى وضع أثقل قدرة الدولة على تحمل أعباء التنمية، فترافق ذلك مع بداية ظهور بوادر الانفتاح الاقتصادي وتغيّر في الفكر الاقتصادي للنظام السياسي[1].

وقد رافق تلك الظروف تحول التخطيط في ليبيا إلى إصدار ميزانيات سنوية كمؤشر للتوجه الإنفاقي، وغياب شبه كامل للتخطيط التنموي الشامل، مع استمرار الهدف العام للتنمية قائماً على إيجاد مصادر دخل بديلة للنفط بما يؤدي إلى تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن السياسات التنموية في هذه المرحلة اتسمت بعدم الوضوح، حيث استمر العمل ببعض السياسات السابقة مع التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي باتخاذ بعض السياسات مثل صناديق التحول إلى الإنتاج والخصخصة وجذب المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى تضارب السياسات في العديد من المواضع.

وأخذت أسعار النفط في الارتفاع بصورة ملحوظة مع بداية القرن الجديد، حيث تجاوزت حاجز 70 دولاراً عام 2003، وانعكس ذلك في صورة زيادة إيرادات الدولة، مما أدى إلى زيادة

1- عمر إبراهيم العفاس (وآخرون)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا في الفترة 11- 13 /2007/6، جامعة قار يونس، ليبيا، بنغازي، 2007، ص5.

الإنفاق على ميزانيات التنمية، كما بدأت بوادر عودة التخطيط الشامل تعود، حيث صدر مشروع لخطة تنمية خمسية للسنوات (2002- 2006)، مع تغير في أهداف هذه الخطة، حيث استهدفت تنويع مصادر الدخل عن طريق تنمية قطاع السياحة والتجارة وتشجيع الصناعات التصديرية والصناعات الصغيرة، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في عملية التنمية عن طريق خصخصة المشروعات العامة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها وزيادة الانفتاح الاقتصادي، مع حصر دور الدولة في إدارة السوق والمحافظة على استقرارها وإقامة مشروعات البنية التحتية.

عن طريق العرض السابق نستنتج أن هناك تحولاً في السياسات التنموية عبر المراحل المختلفة على الرغم من أن الهدف العام للتنمية المتمثل في تنويع مصادر الدخل وإحداث تغيير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ظل قائماً. فالمرحلة الأولى تمتد من 1970 إلى 1985 انتهجت فيها الدولة سياسة احلال الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على القطاع العام، بينما المرحلة الثانية التي تمتد من 1986 إلى 1999 اتسمت بغياب التخطيط التنموي الشامل وتعارض السياسات بين التوجه الاشتراكي والتحول نحو الانفتاح الاقتصادي، أما المرحلة الثالثة التي تمتد من 2000 وحتى الآن فقد جرى التحول إلى اتباع سياسة تنمية الصادرات عن طريق تنمية القطاعات الحرفية كالسياحة والتجارة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

وبالنظر إلى الوضع الراهن للاقتصاد الليبي نلحظ أن عملية تنفيذ السياسة التنموية قد صاحبها العديد من الآثار، التي تظهر بأن السياسات التنموية قد فشلت في تحقيق أهدافها فبعد مرور نحو أربعة عقود من اتباع هذه السياسات، لم تحدث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد الليبي إذ مازال يعتمد بصورة شبه كاملة على قطاع النفط، و لم يتمكن من خلق مصادر بديلة للدخل.

5-3-2: بعض الآليات التي تساعد الاقتصاد الليبي على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية:

1. التأكيد على دور الدولة في النشاط الاقتصادي: فتشجيع القطاع الخاص وإعطاءه دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي لايعني انتهاء دور الدولة، ولاسيّما عند الحديث عن منظمة التجارة العالمية والدور الذي تؤديه في الاقتصاد العالمي المعاصر، لذلك يتعين على الدولة أن تقدم جميع التسهيلات أمام جميع القطاعات عن طريق تهيئة المناخ الملاءم لتطوير القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي ستكون بحاجة لرفع قدرتها التنافسية وذلك عن طريق جملة من الآليات التي لا تتعارض مع قواعد المنظمة والتي تتمثل في القيام بأعمال البحث والتطوير التي ستنعكس بصورة إيجابية على مختلف الوحدات الإنتاجية والاهتمام بمخرجات التعليم.

2. إن وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة قبل الانضمام يساعد على تسهيل عملية التكيف مع المتطلبات الدولية.
3. التركيز على مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج: لاحظنا عن طريق الفصول السابقة أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال هيكلي لصالح قطاع النفط الذي يستحوذ على مجمل الصادرات السلعية الليبية وأن دور الصناعات التحويلية ظل محدوداً قياساً بقطاع النفط. كما توسعت القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية مما عمق من ظاهرة التركز القطاعي، وأدى إلى زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج وارتبطت عملية التنمية في ليبيا بالتقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط، لذلك فإن عملية تصحيح الهياكل الإنتاجية والرفع من درجة التنوع في هيكل الصادرات السلعية تعدّ في نظر الباحث من أولويات أهداف المهتمون بالشأن الاقتصادي في ليبيا، من أجل تفعيل دور قطاع الصناعة التحويلية ورفع مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز في المتوسط ما نسبة 4.6%[1] في فترة الدراسة، كذلك توجيه المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع التي اتسمت بالتراجع الملحوظ بعد عام 1985 إلى أقل من 5%[2] من إجمالي الإنفاق التنموي.

ولذلك فإن اعتماد مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج وتفعيله، وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو بعض الصناعات التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية في إنتاجها يعدّ من أهم السبل لتفعيل قطاع الصناعة التحويلية والرفع من درجة مساهمته في تنويع مصادر الدخل، ولعل الصناعات البتروكمياوية التي تعتمد في مدخلاتها على النفط الخام يمكن أن تعدّ الأساس لدعم قطاع الصناعة التحويلية ولاسيّما أن هذه الصناعات تتميز بتنوعها الكبير وتعدد منتجاتها إلى أكثر من ثلاثة آلاف نوع من السلع لتحل محل المنتجات الطبيعية. كما تتميز بقدرة كبيرة على خلق القيمة المضافة حيث ترتفع القيمة المضافة من ثلاثة دولارات لبرميل النفط عند تكريره إلى ستة وثلاثين دولاراً عند تحويله إلى منتجات وسيطة وإلى أكثر من ألفين وستمائة دولار عند تحويل هذه المواد في المراحل اللاحقة إلى منتجات مصنعة معدة للاستخدام النهائي[3].

وتجدر الإشارة إلى أن توسع الصناعات البتروكمياوية سينعكس إيجابياً على بعض الصناعات الأخرى التي تعتمد في إنتاجها على المنتجات البتروكمياوية، وعليه تسهم في تغذية الطلب المحلي

1- انظر الجدول رقم (16) من الفصل الثالث.

2- انظر الجدول رقم (17) من الفصل الثالث.

3- علي محمد الماقوري، أ. حسين فرج الحويج. واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، معهد التخطيط، 30- 31/ 1/2007، طرابلس، ليبيا، ص19.

وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية. كما تزداد أهمية الصناعات البتروكماوية إذا ما أسهم النظام التجاري العالمي في إلزام الدول الصناعية المتقدمة برفع القيود والرسوم الجمركية على انسياب المنتجات البتروكمياوية إلى أسواقها، وإذا ما حققت الدول النفطية عن طريق المفاوضات نجاحات في إدراج هذه المنتجات ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصناعات البتروكمايوية الصناعات القائمة على منتجات الثروة البحرية التي يمكن أن تعدّ أساساً قوياً لدعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في ليبيا ولاسيّما أن ليبيا تقع على شاطئ يمتد إلى نحو 2000 كم على شاطئ البحر المتوسط وهو غني بالمنتجات البحرية.

4. دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم جميع التسهيلات لها، فمن المعلوم أن معظم هذه الصناعات تتميز بانخفاض درجة المخاطرة وهي أكثر قدرة على التطوير من الصناعات الثقيلة التي تتسم بارتفاع حجم الاستثمارات فيها ومن ثم زيادة درجة المخاطرة. ولعل تجربة معظم دول جنوب شرقي آسيا خير دليل على نجاح هذه الصناعات في غزو الأسواق العالمية ورفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة فيها في إجمالي صادراتها.
5. العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية التي تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها بالصورة التي تؤدي إلى نمو الصناعات الوطنية وتطويرها.
6. تعدّ التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التي تتناسب مع المعايير الدولية مؤشراً هاماً للشركاء التجاريين والدول التي تعتزم التبادل مع ليبيا، وهذا يتطلب إصدار بعض التشريعات والقوانين الجديدة وتكييف القائم منها بما يتماشى مع متطلبات الانضمام
7. الاستفادة من بعض نصوص اتفاقيات المنظمة ولاسيّما تلك المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني كفرض رسوم إضافية على السلع الأجنبية لتفادي زيادة انسياب السلع والخدمات الأجنبية بصورة قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة عن طريق إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية.
8. الاهتمام بالأنظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية كأنظمة تسمية السلع وترقيمها على نمط النظام الدولي الموحد، وتطوير الجهاز الجمركي وتجهيزه بالإمكانيات الفنية والتقنية اللازمة يسهم في متابعة حركة التجارة العالمية، وتشجيع الشركاء التجاريين والمستثمرين الأجانب.
9. دعم القطاع الخاص وإعطاءه دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي عن طريق إجراء برامج عملية متكاملة تهدف إلى تهيئة البيئة الاقتصادية، والبنية التحتية للاستثمار ومدّ القطاع الخاص بالتمويل

الكافي عن طريق مراجعة نظام الإقراض المعمول به للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

10. تطوير تجارة الخدمات: من المعلوم أن أنشطة التبادل التجاري لاتقتصر على التبادل السلعي فحسب، وإنما تمتد لتشمل جميع الأنشطة الخدمية كالسياحة والتأمين والنقل والاتصالات والخدمات المصرفية وغيرها من الأنشطة الخدمية التي أصبحت تشهد توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يجعل من تنمية القطاع الخدمي في ليبيا من الضرورات الملحة لرفع قدرة هذا القطاع وزيادة مساهمته في تنويع مصادر الدخل، ودعم القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولاسيّما أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز يؤهلها للقيام بدور فعال كحلقة وصل تجارية بين قارات العالم، وبصورة خاصة بين قارتي أفريقيا وأوروبا، إضافة إلى حدودها المشتركة مع العديد من الدول العربية والأفريقية.

11. الاستعانة بالخبرات الدولية وبيوت الخبرة العالمية في مجال التنافسية والتجارة، وربط الصلة بينهم وبين القطاعين العام والخاص، وكذلك الاستفادة من تجارب بعض الدول التي لها سبق في هذا المجال.

12. العمل على إستحداث بعض المؤسسات والهيئات التي تساعد في الدفع بعجلة الإصلاح والتطوير (مثل: مركز تنمية الصادرات الليبية، هيئة التنافسية الليبية)، وكذلك إنشاء بعض المراكز للمعلومات والاستشارات التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قراراتها الإنتاجية والتسويقية.

13. التأكيد على أهمية الترتيبات التكاملية العربية والأفريقية: حيث إن الوضع الراهن للاقتصاد الليبي يشير إلى العديد من الاختلالات التي تسهم في الحد من قدرته على التطور والنمو بالصورة التي تؤدي إلى ضعف إمكانية تفادي الآثار السلبية الناجمة عن منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يتطلب تفعيل الترتيبات التكاملية العربية والأفريقية، والدفع بها في اتجاه مزايا التكامل الاقتصادي والرفع من القدرة التفاوضية، والاستفادة منها لخدمة الاقتصاد الليبي في رفع قدرته في التعايش مع متطلبات النظام التجاري العالمي.

5-4: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي:

5-4-1: الآثار العامة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي بين الانضمام وعدم الانضمام:

إن المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية، والآثار المتوقعة لتحرير التجارة تعدّ محل خلاف كبير بين الدول الأعضاء، فالخلافات في وجهات النظر التي حدثت في مجلس المنظمة، وفشل بعض اللقاءات ولاسيّما لقاء (سياتل) خير دليل على عمق الخلافات بين الدول الأعضاء، وعلى الرغم من أنه توصلَ إلى اتفاق حول ضرورة بدء جولات جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف، إلا أن الخلاف ظل قائماً حول فحوى تلك المفاوضات، فبينما تصر الدول المتقدمة على توسيع نظام المنظمة العالمية ومهامها وإختصاصاتها للحفاظ على الوتيرة التي تسير عليها برامج تحرير التجارة والأسواق العالمية، ترى الكثير من الدول النامية أن تركّز المفاوضات الجديدة على مناقشة المشكلات القائمة والعقبات الناجمة عن تطبيق بنود الاتفاقية الأساسية التي اتفق عليها في إطار جولة الأورجواي وحلها، وتستمد الدول النامية موقفها هذا من المعاناة التي تواجهها بعد تنفيذ بنود الاتفاقيات، ويستند هذا الموقف إلى **بعض الحقائق الآتية**[1]:

1. لم تفض جولة الأورجواي والتحرير الشامل للتجارة إلى تحسين فرص دخول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة في الوقت الذي أدت فيه إلى زيادة مفاجئة في الواردات.
2. إن القواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، لا تتناسب عموماً مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية بل إن بعضها مثل تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والإعانات الحكومية منحاز ضد الدول النامية.
3. يحد ضعف القدرة المؤسسية والتنافسية للدول النامية من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة، مما يجعلها في حاجة إلى المزيد من التسهيلات والدعم والمساندة.
4. إن اتساع ظاهرة الاندماج بين الشركات ولاسيّما في قطاع الخدمات، يعزز إستراتيجية سيطرة الدول المتقدمة على قطاع الخدمات على المستوى العالمي.

1- عبد الله إمحمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص9.

5. ضعف القدرة التفاوضية للدول النامية نتيجة ندرة الخبراء المتخصصين في هذا المجال، فعلى سبيل المثال أحضرت الولايات المتحدة الأمريكية 260 خبيراً ضمن الوفد المفاوض في مؤتمر (سياتل) في حين لا تملك الدول النامية مثل هذا العدد مما يحد من قدرتها التفاوضية[1].

وعلى المستوى العربي يرى (إبراهيم قويدر) (رئيس منظمة العمل العربية) أن سبب غياب العرب عن المساهمة الفاعلة في النظام العالمي، يرجع إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، فانخفاض الإنتاجية، وهجرة العقول المبدعة تُعدّ من أبرز العوامل الداخلية، أما العوامل الخارجية فتتمثل في عزوف الشركات العالمية من الاستثمار في الدول العربية، مما يجعل دور العرب غير فاعل في النظام العالمي[2].

في حين يرى (منير الحمش) (نائب رئيس جمعية الاقتصاديين السوريين) أن العرب قبلوا بالدور المنفذ لنصائح المنظمات الدولية في الاصلاح الاقتصادي، وأقصى ما يطمحون له هو الحصول على شهادة حسن السلوك من هذه المنظمات، وهم غير مهتمين ببقاء نمط تقسيم العمل الدولي الذي يبقيهم في دائرة التبعية الاقتصادية[3].

ويرى الكثير من المحللين والباحثين الاقتصاديين أن آثار منظمة التجارة العالمية ستطال جميع الدول سواء كانت منظمّة أم غير منظمّة إلى منظمة التجارة العالمية، وأن الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحرير اقتصادها ستكون مهيأة أكثر للتكيف مع هذه المنظمة، كما أن وجود بيئة أساسية قوية، وقاعدة صناعية متطورة، وإمكانيات تصديرية واسعة من السلع المصنعة وشبه المصنعة، تحمي الدول من سلبيات هذه المنظمة.

سنحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على الآثار العامة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي في الحالتين (الانضمام وعدم الانضمام) باعتبار أن ما ينطبق على الدول العربية والدول النامية ينسحب في جزء كبير منه على الاقتصاد الليبي.

1- منجد عبد اللطيف أحمد الخشالي، خطوات مقترحة لتفعيل انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، ليبيا، طرابلس 2007، ص7.

2- إبراهيم قويدر، غياب العرب عن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية. www.alwihdah.com

3- منير الحمش، العولمة ودولة الرفاهية في الدول المتقدمة صناعياً، والدول النامية، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية. www.swedenabroad.com

5-4-1-1: في حالة الانضمام:

أ- الآثار الإيجابية للانضمام:

- الاستفادة من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، وبعض المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية، وضمان عدم التمييز ضد الصادرات الليبية.
- سيؤدي خفض التعريفات الجمركية وغير الجمركية على المنتجات والآلات الصناعية، إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يسهم بدوره في تنمية جميع القطاعات الاقتصادية ولاسيّما قطاع الصناعة التحويلية عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي يجلبها المستثمر الأجنبي.
- الالتقاء بممثلي الدول الأعضاء الآخرين سيتيح مجالاً لتسوية المنازعات التجارية، وأية أمور ثنائية معلّقة بين ليبيا وأي عضو آخر في المنظمة.
- إن انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة الناجم عن المنافسة من جهة، وانخفاض وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية من جهة ثانية، ستؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الرفاه الاقتصادي للسكان.
- ستستفيد ليبيا كغيرها من الدول النامية من الحماية الممنوحة لصناعاتها الوطنية، إذ من الممكن أن تتمتع بفترات أطول لتنفيذ إلتزامات أقل مما هو مطلوب في الدول الصناعية[1].
- مواكبة المستجدات التجارية والاقتصادية الدولية من خلال حظور الدول الأعضاء للاجتماعات المكثفة التي تعقدها المنظمة.

ب- الآثار السلبية للانضمام:

- من المتوقع أن تواجه ليبيا آثار سلبية متمثلة في ارتفاع تكلفة الواردات من السلع الغذائية نتيجة للارتفاع المتوقع في الأسعار بسبب انخفاض فوائض الإنتاج الزراعي المدعوم كنتيجة لتخفيض الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية لقطاع الزراعة.
- إن تأثير منظمة التجارة العالمية على الصناعات الدوائية في ليبيا سيكون سلبياً في ظل توقع ارتفاع تكلفة الحصول على براءات الاختراع أو حقوق التصنيع الخاصة بهذه الصناعات نتيجة تطبيق بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي تعطي أصحاب هذه الحقوق مجال أوسع ومطالب أكبر ولاسيّما أن أصحاب الاختراعات الدوائية أغلبهم من الدول الصناعية المتقدمة. إضافة إلى أن تطبيق هذه الاتفاقية (حقوق الملكية الفكرية) سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة المرتبطة بقضايا التنمية بصورة عامة.

1- اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي "تقرير اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية انضمام ليبيا إلى الاتفاقية العامة (الجات)، إدارة المنظمات الدولية، ليبيا- طرابلس 1994، ص12.

- عدم الاستفادة من تنظيم التجارة في مجال النفط والغاز ومشتقاته لخروجه حتى الآن من دائرة المفاوضات، نتيجة لحرص الدول الصناعية في استمرار بقائه على هذا الوضع، والاستمرار في فرض رسوم باهظة على المنتجات النفطية والبتروكيماوية.
- إن تركيبة الصادرات الليبية المعتمدة أساساً على تصدير النفط الخام ستجعل استفادة ليبيا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية محدودة على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.
- انخفاض دخل الخزانة العامة من حصيلة العائدات الجمركية بسبب تخفيض أو إلغاء بعض التعريفات الجمركية على الواردات الليبية، وفي هذا الصدد نشير إلى أنه بعد أن حصلت ليبيا على صفة عضو مراقب عام 2004 خفضت الدولة رسومها الجمركية على الواردات، وكنتيجة لذلك انخفضت ايرادات الرسوم الجمركية من852.6 م.د عام 2004 إلى 499.2 م.دعام 2008 اي بأكثر من 40% [1].
- إن فتح السوق الليبية أمام المنتجات الصناعية والزراعية مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية، سيكون له آثاراً سلبية على الإنتاج الزراعي والصناعي التي لن تكون قادرة على المنافسة في الأجل القصير.
- إن الإلتزام بتطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى انخفاض حرية الحركة والمرونة التي قد تستدعيها ظروف معينة أو قطاعات معينة، والتي قد تتطلب مفاوضات شاقة مع الدول الأعضاء.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الليبية، وعجزها عن مواجهة المنافسة بالسوق المحلية يعمق من صعوبة الاستفادة من ميزة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، فحتى لو استفادت ليبيا من الحماية المسموح بها في السنوات الأولى من الانضمام، فإن هذه الاستفادة ستكون محدودة ومقتصرة على الأجل القصير.
- إن توجهات منظمة التجارة العالمية تقود إلى زيادة المنافسة الصناعية، وهذه المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار،بل تعتمد على الجودة ومنافسة الإدارة والابتكار والتميز الجمركي. وهذا يتطلب تبني وسائل تنافسية جديدة تواجه الواردات الصناعية في الأسواق المحلية عن طريق الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة والمقاييس والمواصفات العالمية (آيزو) والتعبئة والتغليف[2].

1 – مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 50، الربع الاول2010، طرابلس، ليبيا، جدول رقم 31.

2- إمحمد عبدالله المنصوري، أهمية منظمة التجارة العالمية وأثر الانضمام إليها (تجارب ودراسات مختلفة)، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص18.

- سيعاني قطاع الخدمات في ليبيا من منافسة شديدة وصعبة بسبب تحرير قطاع الخدمات، حيث تعدّ الشركات متعددة الجنسية هي المسيطر الأول على الخدمات على المستوى العالمي ولاسيّما في ظل اتساع ظاهرة الاندماج بين الشركات في قطاع الخدمات، لذلك من المتوقع أن يتراجع أداء هـــذا القطاع في الأجل القصير مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة فيه. كما أن حرص الدول المتقدمة على استنـــزاف الأدمغة والعمالة الماهرة من الدول النامية سيقود إلى هجرة بعض العقول الليبيـــة إلى الخارج.
- إن ضعف مستوى التعاون الدولي والإقليمي مع الدول العربية والأفريقية قد يضعف الدور الليبي في منظمة التجارة العالمية.

5-4-1-2:في حالة عدم الانضمام:

أ- الآثار الإيجابية لعدم الانضمام:

- الاحتفاظ بالإيرادات والرسوم الجمركية عند الحدود المرغوبة.
- قدرة الاقتصاد الليبي على توفير الحماية لمنتجاته من منافسة السلع الأجنبية المماثلة في السوق المحلية.
- توفير المرونة الكافية لرسم السياسات التجارية والتنموية وتغييرها دون الحاجة إلى إجراء مشاورات مع الدول الأخرى.

ب- الآثار السلبية لعدم الانضمام:

- ستفقد المنتجات الليبية المعاملة التفضيلية التي كان من الممكن الاستفادة منها في حالة الانضمام.
- عدم الاستفادة من اللقاءات والاجتماعات التي تعقد في إطار المنظمة، مما يحد من قدرة الاقتصاد الليبي على مواكبة التطورات التجارية والاقتصادية على المستوى العالمي.
- إن عدم انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية لا يعفيها من بعض آثارها السلبية، فعلى سبيل المثال إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وتخفيضه وما يؤدي إليه من ارتفاع في أسعارها سيؤثر سلباً على ليبيا سواء انضمت أم لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية[1].
- قد يصعب عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى، ولاسيّما أن معظم الدول إما منظمّة أو في طريقها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- إن عدم انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، يعني بقاءها في عزلة عن العالم الذي أصبح يزداد صغراً كل يوم بسبب التقدم التكنولوجي وتطور أنظمة الإتصالات.
- إن عدم الانضمام قد يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا، ومن ثم عدم القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في القطاعات الإنتاجية.

1- مجلس التخطيط العام "الخطوات الرئيسة للسياسة التجارية"، تقويم الوضع الحالي والسياسات المستقبلية، ليبيا، طرابلس 2000، ص24.

5-4-2: الآثار الاقتصادية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية:

يقصد بالملكية الفكرية "كل الجوانب التي تتصل بالناتج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري"[1].

إن جذور حماية حقوق الملكية الفكرية لا تعود إلى منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1995 بل إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، واتفاقية بيرن لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف، كما أنشئت عام 1967 مؤسسة عالمية متخصصة، وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية وتضم (157) دولة[2]، إلا أن إطارها القانوني لا يسمح باحترام تلك الحقوق بفاعلية، ويقتصر على الجوانب الفنية البحتة، ولا يشمل علاقة هذه الحقوق بالتجارة العالمية.

وتشير بعض الدراسات[3] إلى أن عقد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية – رغم معارضة معظم الدول النامية – جاء نتيجة ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بعد أن مارست الشركات متعددة الجنسية (وبصورة خاصة شركات الأدوية والملابس الجاهزة) ضغوط قوية على دولها، وذلك لتأمين حماية كافية للتكنولوجيا، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية التي يملكونها، بعد انتشار عملية التقليد في عدد من الدول النامية، لذلك أجبرت الدول النامية على التفاوض حول اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية عن طريق نقل أحكام الاتفاقيتين المشار إليهما مع بعض التعديلات إلى جولة الأورجواي، فارتبطت حقوق الملكية الفكرية بالتجارة العالمية، وقدمت الدول النامية تنازلات مهمة في صورة إدخال اصلاحات في تشريعاتها للملكية الفكرية دون الحصول على مزايا تعويضية تذكر من قبل الدول الصناعية.

ويضع هذا الاتفاق الحدود الدنيا التي يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إدراجها في قوانينهم الداخلية، كمدة الحماية مثلاً حيث يجب ألّا تقل مدة حماية براءات الاختراع عن (20) سنة، وحقوق الطبع عن (50) سنة، وتتولى القوانين الداخلية وضع ما يلزم من أحكام

1- فضل علي مهنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، منشورات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة 2000، ص66.

2- حافظ شعيلي عمر، منظمة التجارة العالمية، اقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الثالث، جامعة الفاتح، ليبيا، طرابلس 2005، ص55.

3- كارلوس م. كوريا، حقوق الملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية والدول النامية اتفاق التربس وخيارات السياسة، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، المملكة العربية السعودية، الرياض 2002، ص19.

تؤدي إلى احترام تلك الحقوق، ومعاقبة أي طرف يقوم بمخالفتها شريطة أن توقع هذه العقوبات من قبل سلطات قضائية، وفق الاتفاق يتعين على الدول الصناعية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية في سنة واحدة، بينما تمتد هذه الفترة لتصل إلى (5) سنوات في البلدان النامية و(11) سنة في الدول الأقل نمواً اعتباراً من بداية عام 1995.

وحول الآثار المتوقعة على الدول النامية، فقد تباينت الآراء بشدة فيما يتعلق بالآثار المتوقعة للإتفاقية بصورة عامة وبراءة الاختراع بصورة خاصة، وما طلب الدول النامية بإعادة النظر في مجموعة من بنود الاتفاقية خلال اجتماع الدوحة في نوفمبر 2001 إلا انعكاس لوعي هذه الدول ببعض الآثار السلبية للاتفاقية.

وعلى الرغم من أن تطبيق هذه الاتفاقية سيكفل تحقيق بعض المزايا للدول النامية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، إلا أن معظم الباحثين الاقتصاديين يرون أن الآثار السلبية لتطبيق بنود هذه الاتفاقية على الدول النامية ستكون أكبر من الآثار الإيجابية ولاسيّما في الأجلين القصير والمتوسط، ومن ثمّ فإن واقع الاقتصاد الليبي كغيره من الدول النامية لن يكون بمعزل عن هذه الآثار التي يمكن إيجازها **فيما يأتي:**

1. إن التجربة العملية في عدد من المفاوضات الخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، أثبتت عدم التوازن في علاقات القوى، حيث أوضحت أن حفنة فقط من الدول النامية تمتلك الموارد للتفاوض من مراكز تعكس مصالح مواطنيها، بل لاحظ بعض الخبراء الأمميين المختصين في التنمية أن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة هي التي لم تشارك بصورة فعّالة في هذه المفاوضات مما جعل من الدول الصناعية تهيمن على طاولة المفاوضات وتوجهها لمصالحها[1].

2. ستختلف الآثار باختلاف مستوى التنمية التكنولوجي والاقتصادي في كل دولة من دول العالم الثالث، فالدول النامية المتقدمة نسبياً كالهند والبرازيل وكوريا الجنوبية مثلاً من المحتمل أن تؤدي الاتفاقية إلى تحفيز الابتكار فيها، بينما ستواجه الدول الأقل نمواً تكاليف وعوائق إضافية بصورة أكبر من المنافع المتوقعة.

1- علي همال، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS، أي إستراتيجية للتعامل معها للابتكار والتنمية، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، ليبيا، طرابلس 2007، ص6.

3. إن الدول النامية ليست منتجة بل مستهلكة لاختراعات الدول المتقدمة، ومن ثمّ فإن تطبيق الدول النامية لهذه الاتفاقية سيؤدي حتماً إلى زيادة التحويلات المالية منها نحو الدول المصنعة المصدرة للتكنولوجيا، وستختلف هذه الزيادة من بلد إلى آخر باختلاف بعض العوامل كالمستوى الاقتصادي ودرجة الاندماج في السوق العالمية.

4. هناك إجماع لدى عدد من الباحثين على أن التكاليف التي ستتحملها الدول النامية من تطبيق هذه الاتفاقية، ستفوق بكثير المنافع المتوقعة في الأمدين القصير والمتوسط، إلا أنه من المتوقع أن تتعاظم المنافع في المجالين التكنولوجي والاقتصادي عن طريق تحفيز الابتكار المحلي من جهة، وتسهيل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة عن طريق الاستثمار المباشر والترخيص من جهة ثانية، ولاسيّما في البلدان النامية التي تتصف بمستوى تنمية بشرية مرتفع[1].إن تأثير الاتفاقية على التنمية التكنولوجية والاقتصادية سوف يعتمد جزئياً على مدى قدرة البلد على وضع إستراتيجية وطنية تستغل أقصى ما تسمح به الاتفاقية، وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن معظم الدول النامية لم تستغل جيداً بنود الإتفاقية التي تخدم مصالحها، وذلك بسبب غياب الاستشارة الجيدة عن وضع التشريعات والمؤسسات التي تخدم مصالحها من جهة، والضغوط التي تمارس عليها من قبل الدول الصناعية من جهة أخرى[2].

5. على الرغم من أن معظم الاتفاقيات الخاصة بنقل التكنولوجيا، تلزم الدول المصنعة بتسهيل نقلها إلى الدول النامية، إلا أن هذه الالتزامات يجري تجاهلها في بعض الأحيان أو تنفذ بصورة سطحية من قبل الدول المتقدمة، بل إن معظم التكنولوجيا التي تصدر إلى الدول النامية تكون متخلفة جيلاً على الأقل عما هو موجود في الدول الصناعية المتقدمة.

6. إن صناعة الأدوية في معظم الدول النامية هي في حقيقتها من أصل أجنبي، وعليه ستكون الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أمام خيارين يتعلق الأول بدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع، بينما يقود الثاني إلى التبعية شبه الكاملة للسوق الخارجية، وكلاهما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار للأدوية، مما ينعكس سلباً على وضع الصحة في الدول النامية. وفي هذا الصدد تشير تقارير البنك الدولي إلى أن خسائر عينة من الدول النامية(*) نتيجة تأثير براءات الاختراع

1- علي همال، المرجع السابق، ص8.

2- علي همال، المرجع السابق، ص9.

(*) شملت هذه العينة (الهند- المكسيك- البرازيل- كوريا- تايوان- الأرجنتين).

على أسعار الأدوية قدرت بـــ 3.5 بليون دولار كحد أدنى، و10.8 بليون دولار كحد أقصى، في حين تقدر مكاسب الدخل لصاحب براءات الاختراع الأجنبية بـــ 2.1 بليون دولار كحـــد أدنى، و14.4 بليون دولار كحد أقصى[1].

7. إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الدول النامية – في ظل تخلفها التكنولوجي – يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها باعتبارها أهم مصادر نقل التكنولوجيا، وكـــذلك في الكيفية التي يمكن عن طريقها توظيف هذه التكنولوجيا لتحقيق مكاسب أكبر تفـــوق التـــدفقات المالية التي تدفعها لأصحاب براءات الاختراع جـــراء تطبيـــق بنـــود اتفاقيـــة حمايـــة حقـــوق الملكية الفكرية.

1- كارلوس م. كوريا، مرجع سابق، ص51.

5-4-3: الآثار المحتملة على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا:

يتمتع قطاع الصناعة التحويلية بأهمية بالغة في أي دولة، فهو يُعد ركناً أساسياً من أركان اقتصاديات الدول، باعتباره يسهم في إمداد الوحدات الاقتصادية بالعديد من المتطلبات من السلع والخدمات المختلفة، إضافة إلى قدرته الكبيرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وإستيعاب العمالة من سوق العمل، وكذلك مساهمته (ولا سيّما في الدول المتقدمة) بنسبة كبيرة من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

وإذا كانت السياسة التصنيعية في ليبيا قد اعتمدت على توطين الصناعة بهدف الإحلال، فما كان لها أن تنجح دون الحماية المستمرة، فأدت هذه الحماية إلى الضغط على مستوى جودة المنتجات الصناعية، مما أضعف من قدرة صناعات الإحلال على تحقيق فائض قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية. ومن جانب آخر نجد أن جميع خطط التنمية في ليبيا أشارت إلى أهمية دعم الصناعات التصديرية كصناعة الكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب، إلا أن هذه الصناعات هي الأخرى لم تحتل دورها بعد كصناعات موجهة للتصدير تمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة للمشكلات والمعوقات التي واجهت قطاع الصناعة التحويلية والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثالث، وقد انعكس كل ذلك على ضعف أداء هذا القطاع على جميع المستويات، فعلى الرغم من أهمية مخصصات التنمية التي أُنفقت على هذا القطاع والتي تجاوزت 12.6% من إجمالي الإنفاق التنموي في الفترة (1970-1990)، إلا أن ضعف أداء هذا القطاع أدى إلى تراجع الإنفاق التنموي إلى أقل من (5%) بعد عام 1990، وبلغ متوسط الإنفاق الفعلي على هذا القطاع نحو (9.2%) في فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة، تعكس الاهتمام بهذا القطاع، ومع ذلك لم يسهم قطاع الصناعة التحويلية إلا بمتوسط نسبة بلغت (4.5%)، (7.9%)، (3.3%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة وإجمالي الصادرات على الترتيب في فترة الدراسة، و هي نسب تعدّ متدنية قياساً بحجم الإنفاق على هذا القطاع.

وفي معرض الحديث عن قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، ومدى مساهمة الصناعات المختلفة في دعمه وتنميته لا بد من الإشارة إلى التركيب القطاعي للصناعة التحويلية في ليبيا **والمتمثلة في الآتي:**

1. قطاع الصناعات الغذائية: ويشمل هذا القطاع صناعة المطاحن والأعلاف والألبان والخبيز والحلويات والمشروبات الغازية، والتبغ، والخضروات والفواكه المعلبة.

2. قطاع صناعة الغزل والنسيج والجلود والأثاث والورق: ويضم صناعة الملابس والأقمشة وصناعات الضمادات الطبية، والقطن الطبي، وصناعة الأحذية، والحقائب والأثاث المنزلي والمكتبي والمنتجات الورقية.

3. قطاع الصناعات الكيماوية: ويشمل صناعة النضائد والإطارات، وصناعة الصابون ومواد التنظيف، ومنتجات اللدائن والطلاء والدهانات، وصناعة الغازات والصناعات الطبية.

4. قطاع صناعة الأسمنت ومواد البناء: ويضم هذا القطاع كل من صناعة الأسمنت وصناعات الزجاج والمواسير البلاستيكية، ومواد البناء والطلاء.

5. قطاع الصناعات المعدنية الأساسية: ويشمل منتجات الحديد والصلب، وصهر الحديد والتخريد.

6. قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية: حيث تشمل الصناعات الهندسية كل من صناعة الجرارات والمقطورات، والحافلات، وصناعة الأنابيب وصناعة الثلاجات والأفران، وصناعة المعدات والآلات الصناعية والأثاث المعدني، بينما تشمل الصناعات الكهربائية صناعة الأسلاك والمنتجات الكهربائية، والصناعات الألكترونية كالأجهزة المرئية، ومعدات التسجيل المرئي والمسموع وصناعة الحاسبات.

وإذا ما استثنينا صناعة تكرير النفط ومواد البناء، فإن معظم الصناعات الأخرى تعتمد بصورة كبيرة على مدخلات ومستلزمات إنتاج مستوردة، وتهدف معظمها إلى تغطية احتياجات السوق المحلي.

وإنطلاقاً من التغير الكبير الذي حدث في سياسة الدولة بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي عن طريق الاتجاه نحو خصخصة عدد كبير من المشروعات الصناعية، و تشجيع الصناعات التصديرية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء دوراً أكبر للقطاع الخاص في عملية الإنتاج والتنمية، وزيادة الانفتاح الاقتصادي على الخارج وانحسار دور الدولة في المشروعات الكبيرة التي يصعب على القطاع الخاص الاستثمار فيها نظراً لارتفاع رأسمالها، وارتفاع درجة المخاطرة فيها. لا بد من الإشارة إلى ما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية بالغة في الرقي بالقطاعات المختلفة ودعم قطاع التصدير ذلك لأن ديناميكية التطورات الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وظهور ما يسمى بأيديولوجية العولمة الاقتصادية التي جعلت من منظمة التجارة العالمية إحدى أهم

أدواتها يتطلب من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فهم المعطيات الاقتصادية الجديدة بصورة علمية واضحة، ودراسة آثار هذه المعطيات المحتملة على الاقتصاد الوطني، ولاسيّما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعدّ حلقة وصل بين جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت زراعية أم صناعية أم خدمية، وهذا ما يدعو إلى تكييف أوضاع هذه المشروعات لتتلاءم مع متطلبات السوق العالمية الجديدة ومنظمة التجارة العالمية، والرقي بمواصفات السلع والمنتجات التي تقدمها إلى مستوى المعايير والمواصفات العالمية لتعزيز قدرتها التنافسية بالصورة التي تؤدي إلى تعزيز القطاع التصديري في ظل منظمة التجارة العالمية التي تتطلب مواصفات ومقاييس عالية الجودة.

وقبل التطرق إلى الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، لا بد أن نشير إلى أن جميع هذه الآثار ما هي إلا انعكاس للواقع الحالي للوضع الاقتصادي العام في ليبيا، وواقع قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة الخارجية بصورة خاصة، وهذا ما يجعل من الأهمية بما كان أخذ كل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي بعين الاعتبار عند إعادة تأهيل الاقتصاد ليتلاءم مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتبقى فرص تعظيم الآثار الإيجابية، وتفادي الآثار السلبية للانضمام مرهونة إلى حد بعيد بمدى جدية الإصلاحات وواقعيتها التي ستقوم بها الدولة من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بما يتماشى ومتطلبات هذا الانضمام.

وعن طريق ما تم عرضه في الفصول السابقة، يمكن التذكير بأهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي في **النقاط الآتية:**

1. الهيمنة الواضحة لقطاع النفط على مجمل النشاط الاقتصادي في ليبيا.
2. على الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، إلا أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة ودعم الصادرات تعدّ محدودة جداً.
3. ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي بسبب عدم تنوع الصادرات الليبية وتركزها في النفط الخام من جهة، وتنوع الواردات المختلفة من الأسواق العالمية من جهة ثانية.
4. وجود اختلال هيكلي واضح لصالح قطاعي النفط والخدمات، وعلى حساب القطاعات الإنتاجية (صناعة، زراعة).

5. تأثر الخطط التنموية في ليبيا واعتمادها على الإيرادات النفطية التي شهدت تقلبات حادة في فترة الدراسة مما أدى إلى عرقلة الجهود التنموية.
6. تسهم الواردات السلعية بنسبة كبيرة في تغطية الطلب المحلي.

ويرى الباحث أنه كلما ارتفعت درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، أدى ذلك إلى أن تكون الآثار السلبية من الانضمام أكبر من الآثار الإيجابية والعكس صحيح، وهذا يعني أن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا سيرتبط بالأداء الاقتصادي في ليبيا بصورة عامة، وعليه يمكن تحديد هذه **الآثار فيما يأتي:**

5-4-3-1: الآثار السلبية للانضمام:

عندما تكتمل عضوية ليبيا في منظمة التجارة العالمية، وفي ظل ظروف الواقع الحالي لقطاع الصناعة التحويلية، فإنه من المتوقع أن ينجم عن هذا الانضمام العديد من **الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:**

1. إن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية سيسهل تدفق المزيد من الواردات الصناعية إلى السوق المحلية، وسيقلص من حجم الحماية الممنوحة لمختلف الصناعات، نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية، وعليه سوف تتعرض الصناعات المحلية لمنافسة شديدة من ناحيتي السعر والجودة من قبل المنتجات المماثلة المستوردة من مختلف الأسواق العالمية، مما يضعها أمام خيار واحد وهو تعزيز قدرتها التنافسية السعرية والنوعية، حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج والمنافسة.
2. سينجم عن صعوبة التصدير للأسواق الخارجية، وصعوبة المنافسة في السوق المحلية للسلع المستوردة ذات التكلفة الأقل والجودة الأفضل، آثار سلبية على قطاع الصناعة الذي اعتاد على الإنتاج تحت ستار الحماية الجمركية وغير الجمركية، وهذا يعني إغلاق بعض الوحدات الصناعية أو اندماجها، ومن ثمّ تدني مستوى الإنتاج وانتشار البطالة، مالم تغيّر هذه الوحدات الصناعية من نمط إنتاجها، وتعزز قدرتها التنافسية التي تعدّ من العوامل الحاسمة التي تحدد مصير الصناعة الوطنية بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
3. إرتفاع التكلفة المرتبطة بتطوير قطاع الصناعة، نتيجة الإلتزام بتطبيق بنود الاتفاقيات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ولاسيّما مع ازدياد حدة المنافسة التي تتطلب جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بهدف نقل التكنولوجيا لرفع كفاءة الصناعات المحلية، وهذا يعني عدم وضوح مدى الاستفادة التي ستحصل عليها ليبيا من تطبيق هذه الاتفاقية باعتبارها مستورداً صافياً في هذه المجالات، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

4. ستواجه ليبيا الكثير من القيود التجارية كسياسة مكافحة الإغراق والإجراءات الوقائية مما يحد من قدرتها على تحقيق مكاسب في صورة نفاذ صادراتها وزيادتها إلى أسواق الدول الصناعية، حيث إن الصادرات الليبية ستواجه منافسة شديدة من السلع المحلية في الدول المستوردة بحجة مكافحة الإغراق وبعض التدابير الوقائية الأخرى.
5. تعاني المنتجات الصناعية الليبية من عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا الأمر يجعل من إمكانية استفادة ليبيا من التخفيضات في التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية من ليبيا يكاد يكون معدوماً.
6. قد يؤدي انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية إلى فقدان بعض الإنجازات والاستثمارات الضخمة التي وظفت في هذا القطاع في العقود الأربعة الماضية، بسبب عدم قدرة بعض الوحدات الصناعية على الصمود أمام منافسة المنتجات المستوردة مما يؤدي إلى خروجها من السوق.
7. إن الآثار السلبية المحتملة على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني ولاسيّما قطاع النفط والخدمات ستنعكس ولو بصورة غير مباشرة على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا.
8. إن خروج بعض الوحدات الصناعية من الإنتاج، ولاسيّما تلك التي تعتمد على بعض المواد الخام المحلية يعني توقف استغلال المواد الخام المحلية، واللجوء إلى تصديرها بأسعار منخفضة، وفقدان القدرة على تحقيق قيمة مضافة.
9. قد يتأثر قطاع الصناعة التحويلية سلباً إذا ما رُفع عنه الدعم في ظل إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، خاصة إذا لم يجري توسيع السوق المحلية بالتكامل مع بعض الدول المجاورة، إما عن طريق التخصص في إنتاج بعض السلع في كل دولة على حدة، أو التخصص في إنتاج أجزاء من السلع ومن ثمّ تجميعها للاستفادة من مختلف المزايا الموجودة في كل بلد.
10. هناك بعض الصادرات ستظل تعاني من ارتفاع رسومها الجمركية إلى أكثر من 10% في المجمل، مثل صادرات الملابس، المنسوجات، الجلود والأحذية، الأسماك ومنتجاتها، والصلب وفقاً لنصوص منظمة التجارة العالمية، وهذا سيحد من قدرة ليبيا على تصدير مثل هذه المنتجات ولاسيّما في ظل خضوع بعض هذه المنتجات لظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع ازدياد درجة تصنيع المنتج الأول.
11. ستعاني ليبيا من بعض التدخلات المتوقعة في سياساتها الداخلية، وفقاً لنصوص بعض الاتفاقيات مما يؤثر سلباً على مقدرة الدولة الذاتية على رسم سياساتها التنموية والصناعية وفق ظروفها وأهدافها الخاصة.
12. إن انخفاض التعريفة الجمركية على واردات ليبيا من المنتجات الصناعية يؤدي إلى انخفاض حصيلة العائدات الجمركية، مما يعني انخفاض دخل الخزانة العامة من الموارد غير النفطية.

5-4-3-2: الآثار الإيجابية للانضمام:

إذا كان انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية سينجم عنه العديد من الآثار السلبية، فإن هذا الانضمام سيفتح كذلك المزيد من الآفاق التي تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الليبي بصورة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية بصورة خاصة وذلك عن طريق الاستفادة من بعض المزايا والاستثناءات التي تتيحها منظمة التجارة العالمية بصورة مدروسة تعكس كل الإصلاحات والتدابير والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الليبي بما يتماشى ومتطلبات الانضمام، **ومن هذه الآثار الإيجابية ما يأتي:**

1. ارتباط مستوى الأسعار في قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا ولاسيّما في المدى الطويل مع مستوى الأسعار العالمية عن طريق توافق التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات من السلع الصناعية مع التعريفة الجمركية الدولية التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وعليه ستتسم تجارة ليبيا الخارجية في المنتجات الصناعية بالوضوح والشفافية والاستقرار.
2. ليبيا لا تنتج إلا القليل من منتجات الصناعات البتروكيماوية التي تصل عدد منتجاتها الوسيطة إلى نحو ثلاثة آلاف صنف، وهذا يجعل من الممكن أن يكوّن التوسع في إنتاج السلع الثانوية دعماً قوياً لقطاع الصناعة التحويلية في مجال التصدير، خصوصاً أن هذه الصناعات تعتمد على مدخلات محلية، كما أن إمكانية التفاوض أمام فتح الأسواق الخارجية أمامها تبقى قائمة للدول التي تتمتع بمزايا نسبية.
3. يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الليبية من مستلزمات الإنتاج اللازمة لقطاع الصناعة، إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثمّ المساهمة في استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق تخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة.
4. استفادة ليبيا من التسهيلات الممنوحة للدول النامية في جميع القطاعات بما فيها قطاع الصناعة التحويلية.
5. إن فتح باب المنافسة العالمية أمام المنتجات المحلية سيشجع بعض الصناعات المحلية على رفع مستوى جودة منتجاتها ونجاحها، حتى لو تعثرت بعض الصناعات الأخرى.

6. إن اندماج الاقتصاد الليبي في الاقتصاد العالمي يفتح المجال أمام تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا، ومن ثمّ الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج الصناعي، إلا أن ذلك يتطلب دراسات جدوى عالية يمكن عن طريقها تعظيم الإستفادة من هذه التكنولوجيا حتى لا تتآكل بسبب ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا جراء تطبيق بنود إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية.

7. استفادة ليبيا من آلية فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، ولاسيّما أن قطاع الصناعة التحويلية يعدّ مجالاً خصباً لكثير من المنازعات بين الدول.

5-4-4: الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية في ليبيا:

لاحظنا في الفصل السابق أن هيكل الصادرات الليبية يعكس لنا حقيقة هيمنة صادرات النفط الخام على مجمل الصادرات الليبية بنسبة بلغت في المتوسط (95.6%) في فترة الدراسة، أما الصادرات من المنتجات الأخرى بما فيها المنتجات الصناعية فإنها لم تحقق أهمية تذكر من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الصادرات الليبية، إذ لم تتجاوز في المتوسط ما نسبته (4.4%) في الفترة نفسها. كما تشير إحصائيات الميزان التجاري الذي حقق فائضاً طيلة فترة الدراسة إلى أن هذا الفائض قد سجل تراجعاً وحقق معدلات نمو سالبة في معظم سنوات فترة الدراسة، وذلك تبعاً للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط ومن ثم الإيرادات النفطية، مما أثر سلباً على مسيرة التنمية في ليبيا طيلة فترة العقود الأربعة الماضية. ولذلك لا يتوقع أن تؤثر منظمة التجارة العالمية كثيراً على هيكل التجارة الخارجية في ليبيا، فليبيا تعتمد على الصادرات النفطية وهي خارج إطار المنظمة حتى الآن، حيث يعدّ النفط محل جدل وخلاف كبيرين حول علاقته بمنظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب حرص الدول الصناعية على استبعاده من اتفاقيات المنظمة بالصورة التي تتيح لها حرية فرض ضرائب أو إصدار قرارات حمائية للتحكم في تدفق هذه السلعة، وعليه لم يلق النفط الاهتمام الكافي في المفاوضات المتعاقبة في إطار اتفاقيات الأورجواي، وعليه يمكن القول بأن قيمة الصادرات الليبية النفطية تعتمد بوجه عام على أسعار النفط والكميات المصدرة منه (كما أنه يخضع في كثير من الأحيان إلى بعض الاعتبارات السياسية من قبل الدول المتقدمة). لذلك يرى الباحث أن آثار المنظمة على الصادرات النفطية الليبية ستكون غير مباشرة، بل أنها تبدو من منظور الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمي، وذلك بالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي ككل، والزيادات المرتقبة في الدخل ومعدل التجارة العالميين بسبب تحرير التجارة، مما ينعكس إيجاباً على ازدياد الطلب العالمي على النفط ومشتقاته، مما يعود بالنفع المباشر على الدول المصدرة للنفط بما فيها ليبيا.

وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن أسعار النفط سوف تأخذ اتجاهاً تصاعدياً في المدى المتوسط والمدى والطويل[1] بسبب تحرير التجارة الناشئ عن تطبيق بنود اتفاقيات منظمة التجارة من ناحية، وزيادة الطلب المشتق على النفط الناشئ من زيادة الطلب العالمي المتوقع على البتروكيماويات

1- حسين عبدالله، الجات وعوائد النفط العربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية والبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ص229.

من ناحية أخرى، ولاسيّما في ظل ضعف احتمالات التوصل إلى بدائل آمنة في المستقبل المنظور على الأقل[1].

وإذا ما أسهم تحرير التجارة العالمية في زيادة الطلب العالمي على النفط، فإنه من المتوقع زيادة الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط بليبيا في ظل توقع نجاح برنامج إعادة الهيكلة، إلا أن هذا الأثر سيواجه تحدي يتعلق بزيادة تكلفة التكنولوجية النفطية ومن ثمّ ارتفاع تكلفة انتاج النفط بسبب إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الليبية من السلع الكيماوية والبتروكيماوية، والتي تمثل ثاني مكون في هيكل الصادرات الليبية بنسبة بلغت في المتوسط (3.3%) في فترة الدراسة، فإن الواقع الحالي لهذه الصادرات يشير بالإضافة إلى انخفاضها إلى عدم نموها في المدى القصير وذلك بسبب بعض المشكلات التي تواجه هذه الصناعات في ليبيا و التي قد تحد من نموها في المستقبل مثل انخفاض الطلب المحلي، وصعوبات تتعلق بالتسويق الدولي ولاسيّما فيما يتعلق بقدرتها التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها[2] على الرغم من أنها تعتمد على النفط والغاز الطبيعي المنتج محلياً، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضرورة تصريف معظم إنتاج هذه الصناعة في السوق الخارجي عند أسعار قد لا تغطي متوسط تكاليف الإنتاج[3].

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات ليبيا من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية تواجه منافسة شديدة مع صادرات بعض الدول العربية، ودول البحر المتوسط المصدرة لها. حيث تعدّ دول الاتحاد الأوروبي هي المستورد الرئيس لها. وإذا ما انضمت ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية فإنها سوف تحظى بالمزايا نفسها التي تحظى بها الدول الأعضاء في المنظمة والمصدرة لهذه المنتجات، وهذا يعني أن المنافسة سوف تخضع لمعياري الجودة وانخفاض التكلفة، إذ إن الجميع سوف يتساوى في المعاملة. كما أن احتمال أن تصنف صادرات البتروكيماويات ضمن الصادرات المدعومة التي تخضع لقواعد الإغراق يبقى قائماً وفقاً لبعض تفسيرات منظمة التجارة العالمية، ولاسيّما إذا لم تطور المنتجات الأساسية لهذه

1- محمد خليل فياض، صالح رجب عبيدة، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تجارة ليبيا العربية السلعية البينية، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، ليبيا، طرابلس 2007، ص11.

2- مركز التوثيق الصناعي، التقرير السنوي على سير النشاط الصناعي، ليبيا، مصراته، 2008.

3- محمد خليل فياض، صالح جبر عبيدة، مرجع سابق، ص12

الصناعة بإيجاد الصناعات المتكاملة لأعلى وصولاً إلى المنتجات الوسيطة والنهائية، ومن ثم القضاء على شبهة الدعم في المدخل الوسيط (الغاز) المغذي لصناعة البتروكيماويات، بمعنى أن الأجيال اللاحقة في صناعة البتروكيماويات لن تجد مشكلة الدعم نفسها بالصورة التي تتلقاها المنتجات الأساسية حالياً، ويكفي أن نشير هنا إلى أن صناعة البتروكيماويات تصل عدد منتجاتها إلى نحو ثلاثة آلاف صنف، ومن ثمّ فإن إنتاج السلع الثانوية المكملة للصناعات الأساسية سوف يلغي شبهة الدعم على المنتجات الثانوية الجديدة.

وبناءً على ذلك لا يتوقع في المدى القصير أن تنمو الصادرات من هذه المنتجات وهذا يعني أن تطور الصادرات منها في الأجل الطويل سيكون مرهوناً بتطوير الإنتاج عن طريق تجاوز كل المعوقات والمشكلات التي تواجه هذه الصناعات، وخلق البيئة المحلية والإقليمية والدولية المناسبة لنمو هذه الصادرات، والاستفادة من أنظمة منظمة التجارة العالمية التي تشمل تحرير الخدمات، ولاسيّما في مجال التمويل والنقل والتأمين، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض تكلفة هذه الخدمات ومن ثم خفض تكلفة البتروكيماويات الليبية وتعزيز قدرتها التنافسية.

أما الصادرات من المنتجات الأخرى فهي لم تحقق أي أهمية تذكر في إجمالي الصادرات الليبية ومع ذلك من المتوقع أن يؤدي تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على صادرات الدول النامية إلى ازدياد فرص تصديرها في المدى الطويل، إذا ما أعيد هيكلة هذه الصناعات لتوظيف قدرتها التنافسية التي افتقرت إليها بسبب الحماية التي رافقت سياسة التصنيع الموجهة إلى الداخل بهدف الإحلال محل الواردات.

وعلى صعيد الواردات لا يتوقع أن يؤثر انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية كثيراً على حجم الواردات الليبية، وذلك بسبب قيام ليبيا بتخفيض التعريفات الجمركية أساساً وبصورة كبيرة ومن طرف واحد فقط في الفترة (2004-2005) حيث قامت بتبسيط جداول التعريفة الجمركية. علماً بأن تعريفة الاستيراد الحالية تنقسم إلى معدلين (10% لمنتجات التبغ، وصفر% لجميع المنتجات الأخرى) وأن جميع السلع المستوردة تخضع لرسم خدمة مقداره (4%) لدرجة أن التخفيض الذي تفرضه المنظمة لن يؤثر على حجم الواردات أو أسعارها، بل إن الواردات سوف تتأثر بمستوى دخل الفرد في ليبيا بالدرجة الأولى، وحجم الإيرادات النفطية الذي ينعكس بدوره على دخول الأفراد[1].

1- عمر إبراهيم العفاسي (وآخرون)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس في الفترة 11-2007/6/13، بنغازي، ليبيا، 2007، ص11.

خلاصة الفصل الخامس:

نخلص من هذا الفصل إلى أن ليبيا تتمتع بصفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية منذ عام 2004، وهذا الوضع يجعلها مطبقة لقواعد وإجراءات الجات ومنظمة التجارة العالمية، دون إلزامها إلا بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما يتيح لها هذا الوضع الحرية التامة في صياغة سياساتها التجارية مع ما يتماشى ومصالحها الاقتصادية إلى أن يجري انضمامها بصورة رسمية، إلا أنه من عيوب نظام صفة العضو المراقب هو عدم الاستمرارية، وإمكانية إعادة النظر فيه من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة ما لم يجري تكييف أوضاعها التجارية مع ما يتماشى ومتطلبات الانضمام.

وبدراسة الوضع التنافسي للاقتصاد الليبي تبين أن هناك ضعفاً شديداً في قدرة المنتجات الليبية على المنافسة على المستويين المحلي والخارجي، وذلك راجع أساساً إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي لصالح بعض القطاعات وعلى حساب قطاعات أخرى، واعتماده الكبير على قطاع النفط ولاسيّما في مجال التصدير والتمويل، كما أن اعتماد الاقتصاد الليبي سياسة تصنيعية موجهة إلى الداخل (الإحلال محل الواردات) والحماية التي رافقت تطبيق هذه السياسة، جعلت من المنتجات الليبية لا ترقى إلى مستوى الجودة العالمية باعتبارها سلع موجهة إلى الداخل، وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية التي تعدّ أحد الشروط المهمة لرفع القدرة التنافسية. ومما يعزز هذا الاتجاه غياب ليبيا عن قائمة الدول التي تشملها تقارير التنافسية التي تصدر عن بعض الهيئات والمؤسسات الدولية، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقرير المنافسة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وهذا الوضع يجعل من الاقتصاد الليبي مطالب بتحسين قدرته التنافسية وهو في طريقه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إن انتهاج ليبيا النظام الاشتراكي واعتمادها على القطاع العام منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، يمكن أن يؤدي إلى نوع من التناقض على الصعيدين النظري والتطبيقي بين الجانب الليبي ومنظمة التجارة العالمية التي تقوم على أسس رأسمالية صرفة، كما أن التحول في السياسات التنموية عبر مراحلها المختلفة قد صاحبها العديد من الآثار، و لم تؤدِ إلى تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد الليبي الذي ما زال يعتمد وبقوة على قطاع النفط، وهذا يدعو الاقتصاد الليبي إلى إتخاذ خطوات جادة ومدروسة في طريق الإصلاح وإعادة هيكلة قطاعاته لمواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية.

وفي ظل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وضعف أداء قطاع الصناعة التحويلية في تنويع هيكل الصادرات الليبية، يجعل الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية تفوق إيجابياتها في حالتي الانضمام وعدم الانضمام، كما سيواجه الاقتصاد الليبي (كغيره من الدول النامية) آثاراً وتحديات ناجمة عن تطبيق إتفاقيات حقوق الملكية الفكرية باعتباره مستورداً صافياً للتكنولوجيا الحديثة.

إن كل هذه الآثار ستنعكس على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، بمعنى أن هذه الآثار تمثل انعكاس للوضع الاقتصادي العام في ليبيا، وواقع هذا القطاع بصورة خاصة، وهذا يجعل من الآثار السلبية لهذا الانضمام على قطاع الصناعة التحويلية تفوق الآثار الإيجابية على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، وتبقى إمكانية تفادي الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية قائمة ولاسيّما في المدى الطويل عندما يجري تكييف وضع الاقتصاد الليبي مع الأوضاع العالمية، وسيواجه قطاع التجارة الخارجية الوضع نفسه تقريباً، وذلك بسبب عدم تنوع هيكل الصادرات وتركزها في النفط الخام من جهة، وخروج النفط حتى الآن من إطار منظمة التجارة العالمية بحرص من الدول الصناعية من جهة ثانية. وهذا يعني أن كل الآثار المتوقعة على الصادرات النفطية تبدو من منظور الآثار غير المباشرة، وسترتبط بالنمو المتوقع في الاقتصاد العالمي الناجم عن تحرير التجارة العالمية في إطار المنظمة، كما لا يتوقع أن يؤثر انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية كثيراً على حجم وارداتها، بسبب قيام ليبيا بتخفيض التعريفات الجمركية بصورة كبيرة ومن طرف واحد في الفترة (2004-2005) لدرجة أن التخفيض الذي تفرضه المنظمة لن يؤثر على حجم الواردات وأسعارها، بل إن الواردات سوف تتأثر بمستوى دخل الفرد في ليبيا بالدرجة الأولى.

الفصل الرابع

تحليل هيكل التجارة الخارجية في ليبيا

4

تمهيد:

4-1: انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

4-1-1: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية)

4-1-2: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير).

4-1-3: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد).

4-1-4: نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات.

4-2: مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج.

4-3: تحليل الميزان التجاري.

4-4: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الليبية.

4-4-1: الهيكل السلعي للصادرات.

4-4-2: الهيكل السلعي للواردات.

4-5: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية.

4-5-1: التوزيع الجغرافي للصادرات.

4-5-2: التوزيع الجغرافي للواردات.

4-6: معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية.

خلاصة الفصل الرابع.

تمهيد:

إن الأداء الاقتصادي لأي بلد يتوقف على مجموعة من العوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة، إلا أن هناك عوامل أخرى خارجية تؤثر في النشاط الاقتصادي ويصعب السيطرة عليها من قبل صنـــّاع السياسة الاقتصادية. وقد أدت التطورات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والتقدم العلمي والتقني، إلى ازدياد أهمية العوامل الخارجية في التنمية الاقتصادية في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، مما يعني زيادة حجم التبادل التجاري الدولي، وما ينجم عنه من زيادة بدرجة أو بأخرى في معدلات الانفتاح على الخارج وزيادة التعرض للصدمات الخارجية.

ويعدّ الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادي الجانب، حيث كان لاكتشاف النفط في ليبيا في فترة الستينيات من القرن الماضي، أثر مباشر في تخصص الاقتصاد الليبي في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة (النفط الخام)، وذلك نظراً لما تتمتع به من ميزة نسبية شأنها في ذلك شأن معظم الدول النفطية، مما أدى إلى سيطرة قطاع النفط على أوجه النشاط الاقتصادي وعلى هيكل الصادرات الليبية، كما اعتمدت البرامج التنموية تبعاً لذلك بصفة مباشرة على التجارة الخارجية، إذ اعتمدت الخطط التنموية على عائدات النفط المرتفعة ولاسيّما مع بداية السبعينيات عندما ارتفعت أسعار النفط بقدر كبير. وكان من أول الاهتمامات التنموية هو استخدام هذه العائدات وتوجيهها إلى الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية في محاولة لتحقيق تنمية شاملة تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي وتنويع مصادر دخله والخروج به من سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل هيكل التجارة الخارجية وذلك **عن طريق دراسة:**

1- انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

2- مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج.

3- تحليل الميزان التجاري.

4- التوزيع السلعي للتجارة الخارجية.

5- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

6- معدل التبادل التجاري للصادرات الليبية.

ولاشـــك فإن دراســـة هيكل التجارة الخارجية وتحليله يساعد فـــي الإجابة على العديد من **الأسئلة أهمها:**

1- ما هو معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي وما مدى خطورته ؟

2- ما هي أنواع السلع الداخلة في التجارة الخارجية الليبية ومدى تطورها ؟ وهل نجحت سياسة تنويع الاقتصاد الليبي ولاسيّما فيما يتعلق بتنويع الصادرات الليبية ؟ وما هو أثر كل ذلك على معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية ؟

3- ما هي مجموعات الدول التي تمثل الشريك التجاري لليبيا ؟ ولماذا ؟

4-1: انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج:

إن هناك عوامل عديدة جعلت الاقتصاد الليبي يعتمد على السوق العالمية لتصريف فائض إنتاجه من النفط الخام والغاز الطبيعي، **أول** هذه العوامل ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استيعاب كل ما ينتج من النفط الخام والغاز الطبيعي، **وثانيها** حاجة الصناعة النفطية إلى درجة عالية من التقنية فهي من الصناعات المعقدة، وذات كثافة رأسمالية عالية، **وثالثها** اعتماد البرامج التنموية في ليبيا بصفة أساسية على العائدات النفطية. وقد كان لهذه العوامل أثر مزدوج تمثل في زيادة كمية وقيمة الصادرات السلعية من جهة، وزيادة كمية وقيمة الواردات السلعية والخدمية ولاسيّما من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وقد أدت كل هذه العوامل إلى زيادة انفتاح (انكشاف)(*) الاقتصاد الليبي على الخارج، مما يجعله أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، ويمكن **قياس معدلات الانكشاف بعدة مؤشرات أهمها**:

- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية) وتحسب من المعادلة:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير) وتحسب من المعادلة:

$$\frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) وتحسب من المعادلة:

$$\frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

- نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات وتحسب من المعادلة:

$$\frac{\text{الواردات}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

(*) يمكن الإشارة إلى كلمتي الانكشاف والانفتاح كمرادفتين تعطيان المعنى نفسه للدلالة على أهمية قطاع التجارة الخارجية، ومدى حساسية الاقتصاد لكل من الصادرات والواردات.

4-1-1: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية):

من أهم المؤشرات التي تقيس مدى انفتاح الاقتصاد على الخارج هو نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، ويرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد يكون منفتحاً على الخارج إذا بلغت هذه النسبة 40% أو أكثر[1]، وعليه يمكن القول بأنه كلما ارتفع معدل انفتاح الاقتصاد على الخارج زاد أثر العوامل والمتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني، ولاسيّما في ظل الاعتماد على تصدير سلعة أولية واحدة (النفط الخام)، وهـــذا يعني أن أي تقلب تشهده الأسواق العالميـــة يمكن أن تنتقل آثاره الضـــارة على الاقتصاد الليبي، فانخفاض الطلب على النفط مثلاً أو انخفاض أسعاره يؤدي إلى انخفاض العائدات النفطية، وهذا من شأنه أن يخل بالخطط التنموية والاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

وبحساب هذه المعدلات التي يوضحها الجدول رقم (24) نجد أن معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج تعدّ مرتفعة جداً، حيث اتسمت فتـــرة السبعينيات وبداية الثمانينيات بارتفاع كبير تجاوز 80%، وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية وكذلك بسبب زيادة حجم الواردات من السلع المختلفة ولاسيما من السلع الوسيطة والرأسمالية التي تطلبتها عملية تنفيذ الخطط التنموية آنذاك، ثم بدأ هذا المعدل بالتذبذب وإن كان يميل إلى الانخفاض بصورة أكبر بعد عام 1982 ولكنه لم ينخفض عن 40% إلا في عام 1998. ويرى الباحث أن هذا التذبذب يعود بصورة أساسية إلى **بعض الأسباب أهمها**:

1- انخفاض أسعار وعائدات النفط الخام ولاسيّما في الفترة التي تلت عام 1985.

2- إتباع الدولة لسياسات كمية للحد من الواردات السلعية كنتيجة لانخفاض أسعار النفط.

3- الارتفاع الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع الخدمات.

4- الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا في عقد التسعينيات.

وبعد عام 2001 أخذ معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج في الارتفاع من جديد ليتجاوز 55% في معظم السنوات وذلك بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد

1- عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية (1980-1990)، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، خريف 1991، ص139.

عام 2003 وما رافقه من زيادة في الطلب على الواردات وخاصة من السلع التي تتطلبها قطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية التي حظيت بالنصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق التنموي[1].

وبشكل عام نجد أن معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج بلغ في المتوسط نحو 79.5% في فترة السبعينيات، لينخفض إلى 63.6% و 48.9% في المتوسط أثناء عقدي الثمانينيات والتسعينيات على التوالي. ثم ارتفع من جديد إلى 55.3% في المتوسط في فترة الألفية الثالثة، كما بلغ متوسط عام فترة الدراسة (1970-2009) نحو 61.8% وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس خطورة اعتماد الخطط التنموية في ليبيا على العائدات النفطية بما يدعو إلى الاتجاه إلى العمل نحو تنويع هيكل الصادرات الليبية.

جدول رقم (24)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية) في الفترة (1970-2009)

السنة	معامل التجارة الخارجية (%)	السنة	معامل التجارة الخارجية (%)
1970	80.9	1990	67.1
1971	76.4	1991	54.7
1972	74.8	1992	50.0
1973	78.4	1993	47.3
1974	86.2	1994	51.4
1975	83.7	1995	50.5
1976	79.1	1996	48.0
1977	80.2	1997	43.4
1978	78.2	1998	36.3
1979	77.5	1999	39.9
1980	80.5	2000	40.1
1981	80.6	2001	45.7
1982	67.5	2002	60.8
1983	50.0	2003	54.6
1984	65.9	2004	60.5
1985	61.9	2005	58.7
1986	55.4	2006	56.7
1987	61.5	2007	53.4
1988	58.0	2008	56.5
1989	54.6	2009	66.4
المتوسط العام في الفترة (1970-2009)	%61.8		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي.

1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، البرنامج التنموي (2008-2011)، مرجع سابق، ص58-59.

4-1-2: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير):

إن الميل المتوسط للتصدير أحد المؤشرات التي تقيس قدرة الاقتصاد على التصدير، وهو يقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير. ونلحظ بواسطة البيانات الواردة بالجدول رقم (25) أن الميل المتوسط للتصدير لم ينخفض عن 50% طيلة فترة السبعينيات وهي الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط والكميات المطلوبة منه عالمياً، ثم بدأ هذا المؤشر في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع بعد عام 1981 حيث سجل أعلى ارتفاع عام 1985 بنسبة 46.4% لينخفض إلى 30.8% عام 1988. أما فترة التسعينيات فقد شهدت هي الأخرى تذبذباً في هذا المؤشر حيث انخفضت نسبة هذا المؤشر من 47.8% عام 1990 إلى نحو 18.8% فقط عام 1998 وهي أدنى نسبة لهذا المؤشر. والجدير بالذكر أن هذه الفترة عانت من بعض الانكماش في التجارة الخارجية الليبية بسبب الحظر الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على ليبيا. أما بعد عام 2001 فقد أخذ هذا المؤشر في الارتفاع الملحوظ حيث ارتفع من 20.4% عام 2001 إلى 46.8% عام 2005 ليصل عام 2009 إلى 49.5% وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية للنفط.

وبصورة عامة نجد أن نسبة هذا المؤشر بلغت في المتوسط ما نسبته 59.2% في عقد السبعينيات لتنخفض إلى نحو 42.9% و 31.8% في عقدي الثمانينيات والتسعينيات على التوالي. ثم ارتفعت من جديد مع بداية الألفية الثالثة لتبلغ في المتوسط حوالي 40.6%. أما المتوسط العام في فترة الدراسة (1970-2009) فقد بلغ نسبة مرتفعة وصلت إلى 43.6%.

إن هذا التذبذب في قيمة المؤشر تعكس وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الليبي بسبب تركز صادراته في النفط الخام، مما يزيد من أثر العوامل الخارجية على عمليات التنمية الاقتصادية في ليبيا، ولعل إلغاء بعض مشروعات خطة التنمية (1981-1985)، وتأجيل تنفيذ بعضها الآخر بسبب انخفاض أسعار النفط آنذاك خير دليل على ذلك.

جدول رقم (25)

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير) في الفترة (1970-2009)

السنة	الميل المتوسط للتصدير (%)	السنة	الميل المتوسط للتصدير (%)
1970	65.6	1990	47.8
1971	60.7	1991	37.0
1972	55.2	1992	34.1
1973	54.9	1993	28.0
1974	64.6	1994	34.8
1975	55.1	1995	32.9
1976	59.4	1996	31.3
1977	60.3	1997	26.8
1978	53.4	1998	18.8
1979	63.0	1999	26.2
1980	61.5	2000	29.4
1981	52.4	2001	20.4
1982	43.8	2002	39.3
1983	42.5	2003	39.6
1984	42.3	2004	43.3
1985	46.4	2005	46.8
1986	35.9	2006	46.6
1987	40.0	2007	44.2
1988	30.8	2008	46.9
1989	33.8	2009	49.5
المتوسط العام في الفترة (1970-2009)	%43.6		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي.

4-1-3 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد):

الميل المتوسط للاستيراد هو أحد المؤشرات التي يستدل بها على مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، ويقاس الميل المتوسط للاستيراد بنسبة الواردات السلعية المختلفة إلى الناتج المحلـــــي الإجمالي، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، أي إن الاقتصاد الوطني يعتمد اعتماداً قوياً على الاقتصاد العالمي في توفير حاجياته من السلع المختلفة، بالإضافة إلى أن ارتفاع هذا الميل يعني أن الإنفاق على الواردات يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الكلي في ليبيا، ومن ثمّ فإن أي زيادة في أسعار الواردات تؤدي إلى زيادة معدل التسرب من دائرة الدخل مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

ويوضح الجدول رقم (26) أن الميل المتوسط للاستيراد بلغ كمتوسط عام أثناء فترة الدراسة (1970-2009) نحو 18.3% وهي نسبة مرتفعة، بل إن هناك من يرى أن بلوغ الميل المتوسط للاستيراد نسبة 20% يدل علـــــى انكشاف خطير للاقتصاد المحلي أمـــــام العالـــــم الخارجي، ويؤثر سلباً على مجرى عمليات التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي المحلي [1].

ونلحظ بصورة عامة أن الميل المتوسط للاستيراد بلغ في المتوسط 20.3% في عقد السبعينيات ليرتفع إلى 22% في المتوسط في عقد الثمانينيات، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي إلى أن وصل إلى 17% في المتوسط في عقد التسعينيات، و 13.8% في الفترة (2000-2009).

ويرى الباحث أن هذا الانخفاض التدريجي في الميل المتوسط للاستيراد ولاسيّما بعد منتصف الثمانينيات يرجع إلى **الأسباب الآتية:**

1- أدى انخفاض الإيرادات النفطية بعد منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى انخفاض حجم الواردات الليبية.

2- شهدت الفترة نفسها (أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات) زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب بعض سياسات الإصلاح، وبدء كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية في الإنتاج.

1- عبد الله إمحمد شامية، " سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية 1970-1986م"، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، 1990، ص39.

جدول رقم (26)

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) في الفترة (1970-2009)

السنة	الميل المتوسط للاستيراد (%)	السنة	الميل المتوسط للاستيراد (%)
1970	15.3	1990	19.3
1971	15.8	1991	17.7
1972	19.6	1992	16.0
1973	23.5	1993	19.3
1974	21.6	1994	16.6
1975	28.5	1995	17.6
1976	19.7	1996	16.7
1977	19.9	1997	16.6
1978	24.8	1998	17.5
1979	14.4	1999	13.7
1980	19.0	2000	10.8
1981	28.2	2001	15.1
1982	23.8	2002	21.6
1983	21.0	2003	15.0
1984	23.6	2004	17.2
1985	15.5	2005	11.9
1986	19.4	2006	10.2
1987	21.5	2007	9.2
1988	27.2	2008	9.6
1989	20.7	2009	17.0
المتوسط العام في الفترة (1970-2009)	%18.3		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي.

أما بعد عام 2003 وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في قيمة الواردات الليبية، إلا أن الميل المتوسط للاستيراد أخذ في التراجع بصورة ملحوظة، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية بصورة أكبر بكثير من الزيادة الحاصلة في أسعار الواردات، مما أدى إلى زيادة مساهمة الناتج النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ولاشك أن خطورة هذا المعدل تتجلى بوضوح إذا أخذنا في الاعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يتكون في معظمه من قطاع النفط، وهذا يعني أن هذا المعدل سيكون مرتفعاً جداً لو طُرح ناتج قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي.

4-1-4: نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات:

تقاس نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات عن طريق نسبة الواردات إلى الصادرات، وتبين هذه النسبة أثر التغير في حصيلة الصادرات على الواردات، وعليه نجد أن الواردات السلعية المختلفة تموّل عن طريق حصيلة الصادرات. وعن طريق البيانات الواردة بالجدول رقم (27) نلحظ أن الواردات تمتص جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات، ففي عقد السبعينيات نجد أنه في المتوسط امتصت الواردات نحو 34.9% من حصيلة الصادرات، لترتفع هذه النسبة بصورة كبيرة في عقد الثمانينيات لتصل إلى 53.3%، ثم ارتفعت من جديد إلى 56.6% في المتوسط في عقد التسعينيات، مع العلم أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات أكثر الفترات التي شهدت زيادة في الإنفاق لتنفيذ الخطط التنموية المختلفة الأمر الذي تطلب زيادة في حجم الواردات بصورة ملحوظة.

أما بعد عام 2000 فقد أخذت نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات في التراجع الملحوظ حيث بلغت في المتوسط 34.2% وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية وما ترتب عليه من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

وعموماً نجد أن نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات بلغت كمتوسط عام في فترة الدراسة (1970-2009) نسبة مرتفعة اقتربت من النصف (44.8%). وبما أن هذه النسبة لم تتجاوز (100%) فهذا يعني أن وضع الميزان التجاري الليبي في حالة فائض طيلة فترة الدراسة، إلا أنه ينبغي لحوظ أنه كلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى انخفاض فائض الميزان التجاري الليبي. وعموماً فإن ارتفاع هذه النسب يمكن إرجاعه إلى أحد **السببين الآتيين:**

1- إن عائدات النفط تناقصت بدرجة كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط فـــي بعض سنوات الدراسة، وهو جانب سلبي يدعو جدياً لإيجاد بدائل صناعية تسهم في تنويع الصادرات الليبية للتخفيف من حدة التعرض للأزمات الخارجية.

2- قد يعود ارتفاع قيمة الواردات إلى ارتفاع أسعارها دون الكميات، ولاسيّما بعد إتباع الدول الصناعية الغربية لسياسات مضادة لسياسة أوبك، والتي تهدف بصورة أساسية إلى زيادة أسعار السلع المصنعة التي تستوردها دول الأوبك[1].

جدول رقم (27)نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات في الفترة (1970-2009)

السنة	نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات	السنة	نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات
1970	23.4	1990	40.3
1971	26.0	1991	47.7
1972	35.4	1992	46.8
1973	42.8	1993	69.1
1974	33.4	1994	47.7
1975	51.8	1995	53.6
1976	33.3	1996	53.5
1977	33.0	1997	61.9
1978	46.5	1998	92.8
1979	22.9	1999	52.4
1980	30.9	2000	36.6
1981	53.8	2001	49.3
1982	54.3	2002	54.9
1983	49.4	2003	37.8
1984	55.8	2004	39.6
1985	33.3	2005	25.5
1986	54.1	2006	21.8
1987	53.9	2007	20.7
1988	88.4	2008	20.5
1989	61.3	2009	34.9
المتوسط العام في الفترة (1970-2009)	%44.8		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي.

1- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، ص150.

4-2 مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج:

إن دراسة نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي من السلع تحدد مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن الاقتصاد المحلي يعتمد بصورة أكبر على الواردات في سد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي على السلع المختلفة.

ويتميز الاقتصاد الليبي بأن نسبة مساهمة الواردات في إشباع الطلب المحلي على السلع المختلفة تفوق نسبة مساهمة الإنتاج المحلي نفسه، فالإنتاج المحلي في معظم السنوات لم يتجاوز نصف الطلب المحلي (باعتبار أن الإنتاج المحلي يستهلك بالكامل، وتسد بقية الفجوة في الطلب عن طريق الاستيراد)، بينما تكون الواردات بقية الطلب[1].

وطبقاً لما تشير إليه بيانات التجارة الخارجية والإنتاج المحلي التي يبينها الجدول رقم (28) يتضح أن الواردات تسهم بنسبة كبيرة في تغطية الطلب المحلي، حيث بلغت أعلى نسبة لها 82.3% عام 1973، وتميزت فترة السبعينيات وبداية فترة الثمانينيات بارتفاع كبير في هذه النسبة، حيث لم تنخفض عن 72% وذلك بسبب زيادة الواردات التي تطلبها الإنفاق على تنفيذ الخطط التنموية المختلفة.

وبعد منتصف الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات بدأت هذه النسبة في التراجع التدريجي لتقترب من 50% وذلك بسبب إتباع الدولة لبعض السياسات الكمية التي تهدف إلى الحد من الواردات، إضافة إلى سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي، وتحديد موازنة للنقد الأجنبي تحسباً للتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط، وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن المردود الاقتصادي لبعض مشروعات التنمية الاقتصادية.

أما بعد عام 2000 فقد ارتفعت نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي إلى أكثر من النصف، وذلك بسبب سياسة الانفتاح الكبير للسوق المحلي على الواردات من الأسواق الخارجية، وبعض الانخفاض في الإنتاج الذي سجله القطاع الصناعي[2]، إضافة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف بداية من العام 2002 وتوحيده في عام 2003[3]. وعموماً فقد بلغت نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي كمتوسط عام في فترة الدراسة (1970-2009) نحو 64% في مقابل 36% للإنتاج المحلي وهي نسبة مرتفعة تعطي مؤشراً لدرجة انفتاح وتأثر الاقتصاد الليبي بالتقلبات الخارجية.

1- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1992، ص 18- 19.

2- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، التقرير السنوي المفصل عن النشاط الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق، مصراته، ليبيا، إصدارات متفرقة.

3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إصدارات متفرقة.

جدول رقم (28) مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الطلب المحلي في الفترة (1970-2009)

البيان	1970	1973	1976	1980	1983	1986	1990	1993	1996	2000	2003	2006	2009	المتوسط العام
الناتج الزراعي	33.1	60.0	99.7	236.4	303.0	384.6	399.1	540.5	1074.5	1437.7	1375.8	1603.3	1972.0	
الناتج الصناعي	22.5	43.8	90.6	210.4	329.1	356.1	547.1	775.5	702.9	889.7	764.7	3606.9	4746.6	
ناتج التعدين والمحاجر	1.7	12.0	24.2	48.7	36.8	58.1	105.5	135.5	187.5	293.9	360.2	2709.1	3440.9	
إجمالي الناتج السلعي	57.3	115.8	214.5	495.5	695.9	798.8	1051.7	1451.5	1964.9	2621.3	2500.7	7919.3	10159.5	
الواردات السلعية	196.0	539.9	950.0	2006.2	1784.8	1315.7	1510.9	1711.3	1914.8	1911.4	5597.8	7934.7	11195.2	
الطلب المحلي الإجمالي	253.3	655.7	1164.5	2501.7	2480.7	2114.5	2562.6	3162.8	3879.7	4532.7	8098.5	15854.0	21354.7	
مساهمة الواردات في الطلب المحلي	%77.4	%82.3	%81.6	%80.2	%72	%62	%59	%54	%49.4	%42.2	%69.1	%50	%52.4	%64.0
مساهمة الناتج السلعي في الطلب المحلي	%22.6	%17.7	%18.4	%19.8	%28	%38	%41	%46	%50.6	%57.8	%30.9	%50	%47.6	%36.0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

2- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية، طرابلس، ليبيا، يناير 2006.

3- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)، طرابلس، ليبيا، 2001.

4-3: تحليل الميزان التجاري:

عن طريق تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (29) والشكل البياني رقم (8)، نلحظ بصورة عامة أن الميزان التجاري استمر لصالح الاقتصاد الليبي طيلة فترة الدراسة (1970-2009)، ولم يسجل أي عجز في هذه الفترة، إلا أنه يجب لحوظ أن الفائض في الميزان التجاري انخفض في بعض السنوات بنسبة كبيرة، وقد شهد تقلبات وحقق معدلات نمو سنوية سالبة في سبع عشرة سنة من فترة الدراسة، وقد تركز هذا الانخفاض بصورة أساسية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث انخفضت قيمة هذا الفائض من 4483.0 م.د عام 1980 إلى 932.4 م.د عام 1989. ورغم ارتفاع هذا الفائض إلى 2234.0 م.د عام 1990 إلا أنه أخذ في التراجع الملحوظ في عقد التسعينيات لينخفض إلى 1753.6 م.د عام 1999، ويعزى هذا الانخفاض والتذبذب في قيمة الميزان التجاري في العقدين المذكورين إلى **بعض الأسباب أهمها:**

1- تأثير حصيلة الصادرات الليبية وارتباطها بالتقلبات الاقتصادية العالمية ولاسيّما فيما يتعلق بالسوق النفطية وأسعار صرف الدولار.

2- الارتفاع المستمر في أسعار الواردات السلعية، وبصورة خاصة السلع التي تستورد من دول الاتحاد الأوروبي التي لجأت إلى رفع أسعار سلعها المصدرة إلى دول منظمة الأوبك بصفة خاصة، وذلك رداً منها على رفع هذه الدول لأسعار النفط بعد عام 1973.

أما بعد عام 2000 فقد سجل عام 2001 تراجعاً في قيمة الفائض في الميزان التجاري بلغت 17.4% عما كان عليه عام 2000، وقد أخذ فائض الميزان التجاري في الارتفاع الملحوظ بعد عام 2002، حيث ارتفع فائض الميزان التجاري من 23.2 مليار دينار عام 2005 إلى نحو 50.5 مليار دينار عام 2009 وذلك بسبب التحسن الكبير في الأسعار العالمية للنفط بعد عام 2003.

وأخيراً يمكن القول بأن هذه التقلبات الملحوظة في قيمة فائض الميزان التجاري قد ارتبطت بصورة واضحة بقيمة الصادرات النفطية الليبية التي تبلغ أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية، وهي صادرات تخضع لظروف السوق العالمية وعليه من الصعوبة بما كان السيطرة عليها أو توجيهها بواسطة السياسات الاقتصادية الداخلية، وهذا ما يدفع بالمخطط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط إلى وضع عدة توقعات لما ستكون عليه الأسعار في المستقبل، مما يجعل عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية عرضة للتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية.

جدول رقم (29) قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة (1970–2009)

السنة	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري	
	القيمة م.د.	نسبة التغير	القيمة م.د.	نسبة التغير	القيمة م.د.	نسبة التغير
1970	884.9	-	197.3	-	647.6	-
1971	962.5	13.9	250.3	26.9	712.2	10.0
1972	968.1	0.6	343.1	37.1	625.0	(12.4)
1973	1197.1	23.7	512.9	49.5	684.2	9.5
1974	2446.2	104.3	817.8	59.4	1628.4	138.0
1975	2025.9	(17.2)	1048.6	28.2	977.3	(40.0)
1976	2830.7	39.7	941.5	(10.2)	1889.2	93.3
1977	3384.0	19.5	1117.1	18.7	2266.9	20.0
1978	2932.9	(13.3)	1362.5	22.0	1570.4	(30.7)
1979	4792.0	63.4	1097.5	(19.4)	3694.5	135.3
1980	6489.2	36.3	2006.2	27.6	4483.0	40.6
1981	4611.2	(28.9)	2481.4	23.7	2129.8	(52.5)
1982	3908.8	(15.2)	2124.3	(14.4)	1784.5	(16.2)
1983	3616.6	(7.5)	1784.8	(16.0)	1831.8	(2.6)
1984	3300.4	(8.7)	1841.7	3.2	1458.7	(20.4)
1985	3645.6	10.7	1214.4	(34.1)	2431.2	66.7
1986	2431.5	(33.3)	1315.7	8.3	1115.8	(54.1)
1987	2372.3	(2.4)	1278.1	(2.9)	1094.2	(1.9)
1988	1906.7	(19.6)	1685.4	31.9	221.3	(79.8)
1989	2407.4	26.3	1475.0	(12.5)	932.4	321.3
1990	3744.9	55.6	1510.9	2.4	2234.0	139.6
1991	3153.7	(15.9)	1505.5	(0.4)	1608.2	(26.2)
1992	3038.8	(3.6)	1422.1	(5.5)	1616.7	(1.9)
1993	2477.6	(18.4)	1711.3	20.3	766.3	(52.6)
1994	3117.2	25.8	1487.9	(13.1)	1629.3	112.6
1995	3222.1	3.4	1728.5	16.1	1493.6	(8.3)
1996	3578.8	11.1	1914.8	10.8	1664.0	11.4

تابع الجدول رقم (29)

السنة	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري	
	القيمة م.د.	نسبة التغير	القيمة م.د.	نسبة التغير	القيمة م.د.	نسبة التغير
1997	3455.6	(3.4)	2138.6	11.7	1317.0	(20.9)
1998	2374.1	(31.3)	2203.7	3.0	170.4	(87.1)
1999	3682.2	55.1	1928.6	(12.5)	1753.6	929.1
2000	5221.5	41.8	1911.4	(0.9)	3310.1	88.8
2001	5393.0	3.3	2660.4	39.2	2732.6	(17.4)
2002	10177.0	88.7	5585.7	110.0	4591.3	68.0
2003	14906.6	45.5	5597.9	0.2	9208.7	100.6
2004	20848.3	40.8	8255.2	47.5	12593.1	36.8
2005	31148.0	49.4	7953.5	(3.7)	23194.5	84.2
2006	36336.3	16.7	7934.7	(0.2)	28401.6	22.4
2007	40972.1	12.8	8501.4	7.1	32470.7	14.3
2008	54732.4	33.6	11195.2	31.7	43537.2	34.1
2009	77021.6	40.7	26483.6	136.6	50538.0	16.1

المصدر:

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق – إحصائيات التجارة الخارجية – إصدارات متفرقة.
- (الأقواس في الجدول تعني إشارة سالبة)
- الميزان التجاري يمثل الفارق بين قيمة الصادرات السلعية و قيمة الواردات السلعية، أما حجم التبادل التجاري فهو يمثل مجموعهما.

شكل بياني رقم (8) قيمة الميزان التجاري في الفترة (1970-2009) بيانات الجدول رقم (29)

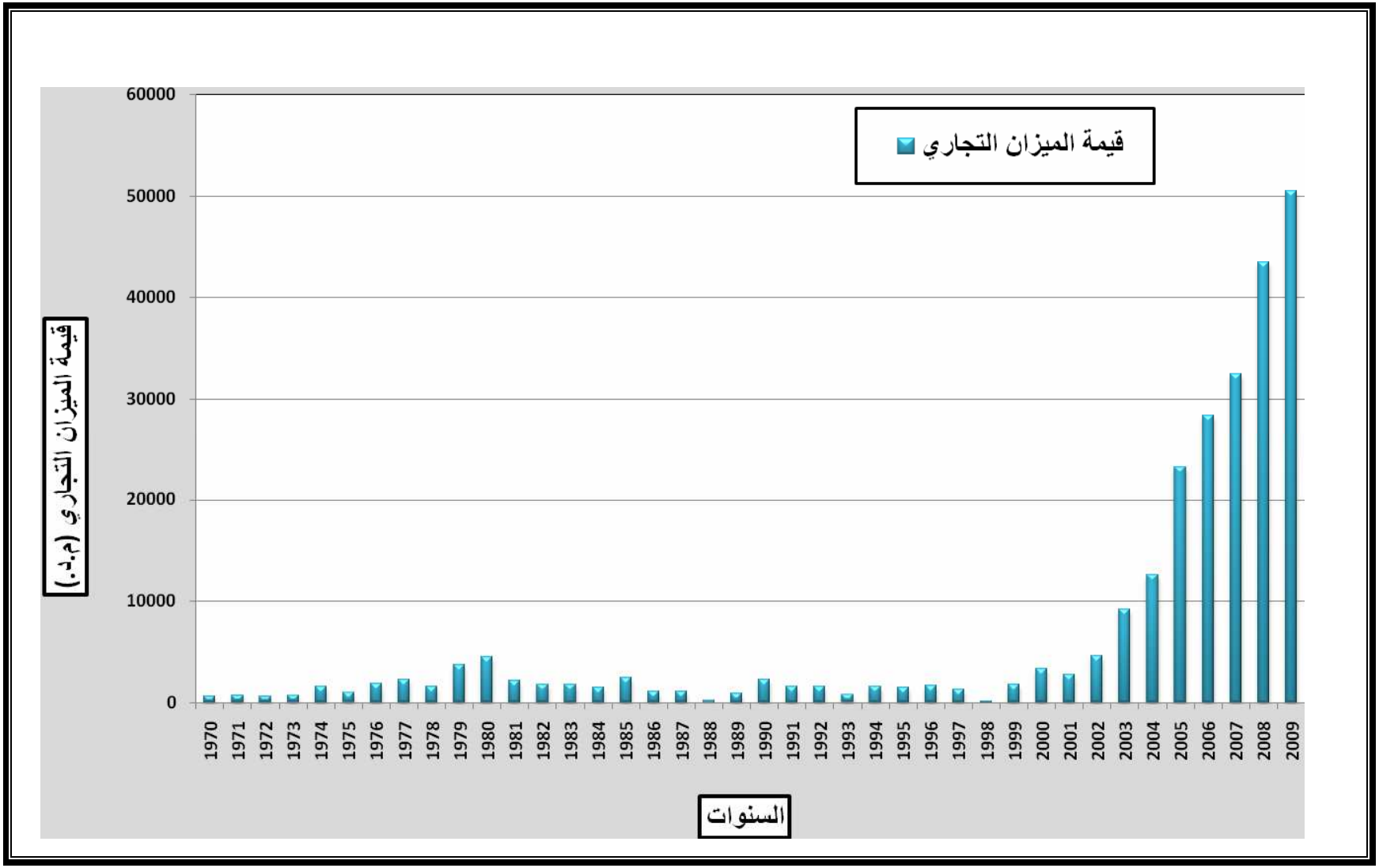

4-4: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية:

تكمن أهمية دراسة التوزيع السلعي للتجارة الخارجية في توضيح أهم البنود السلعية الداخلة في تركيب التجارة الخارجية، وكذلك الأهمية النسبية لها، وذلك عن طريق دراسة الهيكل السلعي للصادرات، والهيكل السلعي للواردات.

4-4-1: الهيكل السلعي للصادرات:

إن الهيكل السلعي للصادرات يتكون من مجموعة السلع التي يقوم الاقتصاد المحلي بإنتاجها وتصدير الفائض منها عن حاجة الاستهلاك المحلي، ومن الملحوظ أن الصادرات السلعية في ليبيا تتركز في عدد قليل من السلع، حيث تمثل صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي الغالبية العظمى.

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (30) والشكل البياني رقم (9) نلحظ الهيمنة الواضحة للصادرات النفطية التي تبلغ أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت الصادرات النفطية ما نسبته 99.6% عام 1970، أما أدنى نسبة لها فقد بلغت 92.6% عام 1998، لترتفع في نهاية فترة الدراسة إلى 94.4% عام 2009، وبلغ المتوسط العام في فترة الدراسة 95.6%.

أما بقية الصادرات فإنها تتوزع بين بعض السلع الزراعية والمواد الأولية، وبعض السلع الكيماوية والبتروكيماوية، إضافة إلى إعادة تصدير بعض السلع المتمثلة في الآلات ومعـــــــدات النقل، والتي حققت في مجموعها في عقد السبعينيات أعلى نسبة بلغت 0.4% عام 1972، أما أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات في عقدي الثمانينيات والتسعينيات فقد بلغت نحو 5.6% عام 1988، و7.4% عام 1998، وسجلت هذه النسبة في نهاية فترة الدراسة نحو 5.6% عام 2009، هذا على الرغم من التطور الملحوظ من حيث القيمة المطلقة للصادرات غير النفطية حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات من قرابـــة 3 م.د عامي 1970، 1980 إلى 210.2 م.د، 229.3 م.د، 4309.2 م.د، في الأعوام 1990، 2000، 2009 على التوالي.

ويلحظ بواسطة البيانات الواردة بالجدول رقم (30) أيضاً أن نسبة مساهمة السلع الكيماوية والبتروكيماوية في إجمالي الصادرات الليبية كانت شبه معدومة قبل عام 1980، ثم بدأت في التزايد التدريجي حتى بلغت عام 1990 نحو 141.6 م.د. بنسبة 3.8% من إجمالي الصادرات الليبية. ثم بدأت

في الانخفاض التدريجي مع بداية التسعينيات لترتفع من جديد إلى 190.7 م.د. عام 2000 بنسبة 3.7%، ثم إلى 3125.4 م.د. عام 2009 بنسبة 4.1% من إجمالي الصادرات الليبية، وبلغت في المتوسط ما نسبته 3.3% في فترة الدراسة.

فيما يتعلق بالصادرات من السلع الزراعية والمواد الأولية الأخرى (شحوم نباتية وحيوانية) فإنها لم تحقق أي أهمية تذكر في هيكل الصادرات السلعية الليبية طيلة فترة الدراسة التي سبقت عام 1990، حيث لم تتجاوز نسبتها إلى إجمالي الصادرات الواحد الصحيح، أما بعد عام 1990 فقد ازدادت هذه النسبة قليلاً ولكنها لم تتجاوز 4% من إجمالي الصادرات، ويرى الباحث أن هذه الزيادة لا يمكن إرجاعها إلى زيادة الإنتاج المحلي من هذه السلع، وإنما ترجع بصورة أساسية إلى صدور بعض القوانين التي تسمح للأفراد باستيراد بعض السلع الأجنبية دون تحويل عملة وذلك عن طريق قيام المستورد بتصدير سلع محلية ومقايضتها بالسلع المستوردة، مما دفع ببعض الأفراد إلى الاتجاه نحو تصدير السلع الزراعية المحلية وبعض المواد الخام بغض النظر عن حاجة السوق المحلية إليها.

أما الصادرات من الآلات وبعض المصنوعات الأخرى فهي أيضاً لم تحقق أي أهمية تذكر في إجمالي الصادرات الليبية، و لم تتجاوز نسبتها 1% طيلة فترة الدراسة، وذلك بسبب أن معظم هذه السلع مجهزة لإعادة التصدير، فضلاً عن أن هيكل التصنيع المحلي غير قادر على إنتاج مثل هذه السلع وتصديرها.

ويخلص الباحث عن طريق استعراض هيكل الصادرات الليبية **إلى ما يأتي**:

1- اتسم هيكل الصادرات السلعي بالتركيز الشديد وبالثبات النسبي لنمط توزيع هذه الصادرات، حيث بلغت صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية.

2- يأتي في المرتبتين الثانية والثالثة السلع الكيماوية والبتروكيماوية والسلع الزراعية على الترتيب، ولكن مع الانخفاض الشديد في أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات الليبية، ومن ثمّ فإن إنتاجها لا يؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة في الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة.

3- إن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأهمية النسبية للصادرات السلعية غير النفطية هو تدني مستوى الإنتاج بسبب سوء استغلال الطاقات الإنتاجية، وارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار مثيلاتها من السلع المستوردة[1].

جدول رقم (30) الصادرات السلعية المختلفة ونسبتها إلى إجمالي الصادرات في الفترة (1970-2009) (القيمة بالمليون دينار)

السنة	النفط الخام والغاز الطبيعي		سلع كيماوية و بتروكيماوية		السلع الزراعية والمواد الأولية		الآلات ومعدات النقل	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1970	841.9	%99.6	0.008	-	1.096	%0.1	1.896	%0.2
1972	964.1	%99.6	0.003	-	3.204	%0.3	0.791	%0.1
1974	2444.4	%99.9	0.010	-	1.308	%0.1	0.445	-
1976	2828.5	%99.9	0.011	-	1.647	%0.1	0.535	-
1987	2921.1	%99.6	8.192	%0.3	2.449	%0.1	1.207	-
1980	9486.4	%99.97	2.800	%0.03	0.000	-	0.000	-
1982	3875.5	%99.1	33.301	%0.9	0.000	-	0.000	-
1984	3248.4	%98.4	52.962	%1.6	0.180	-	0.000	-
1986	2398.3	%98.6	32.962	%1.4	0.238	-	0.000	-
1988	1879.9	%94.1	116.435	%5.8	0.635	%0.1	0.000	-
1990	3534.7	%94.4	141.603	%3.8	64.758	%1.7	3.825	%0.1
1992	5810.9	%96.2	80.520	%1.4	128.298	%2.1	19.048	%0.3
1994	2900.4	%93.0	76.316	%2.4	123.219	%4.0	17.250	%0.6
1996	3433.3	%95.9	91.568	%2.6	52.295	%1.5	1.626	-
1998	2198.7	%92.6	100.014	%4.2	71.633	%3.0	3.856	%0.2
2000	4992.2	%95.6	190.673	%3.7	38.322	%0.7	0.331	-
2002	9824.0	%96.5	211.012	%2.1	141.924	%1.4	0.052	-
2004	20085.6	%96.3	675.883	%3.2	77.962	%0.4	8.900	%0.1
2006	34891.2	%96.0	1223.775	%3.4	216.607	%0.6	1.121	-
2008	52115.1	%95.2	2024.5	%3.7	549.7	%1.0	43.1	%0.1
2009	72712.3	%94.4	3125.4	%4.1	1094.8	%1.4	89.3	%0.1
الإجمالي	243386.9	%95.6	8187.948	%3.3	2570.275	%1.0	193.283	%0.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (2) بالملحق الإحصائي.

1- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، ص212.

شكل رقم (9) متوسط نسبة الصادرات السلعية المختلفة في الفترة (1970–2009) بيانات الجدول رقم (30)

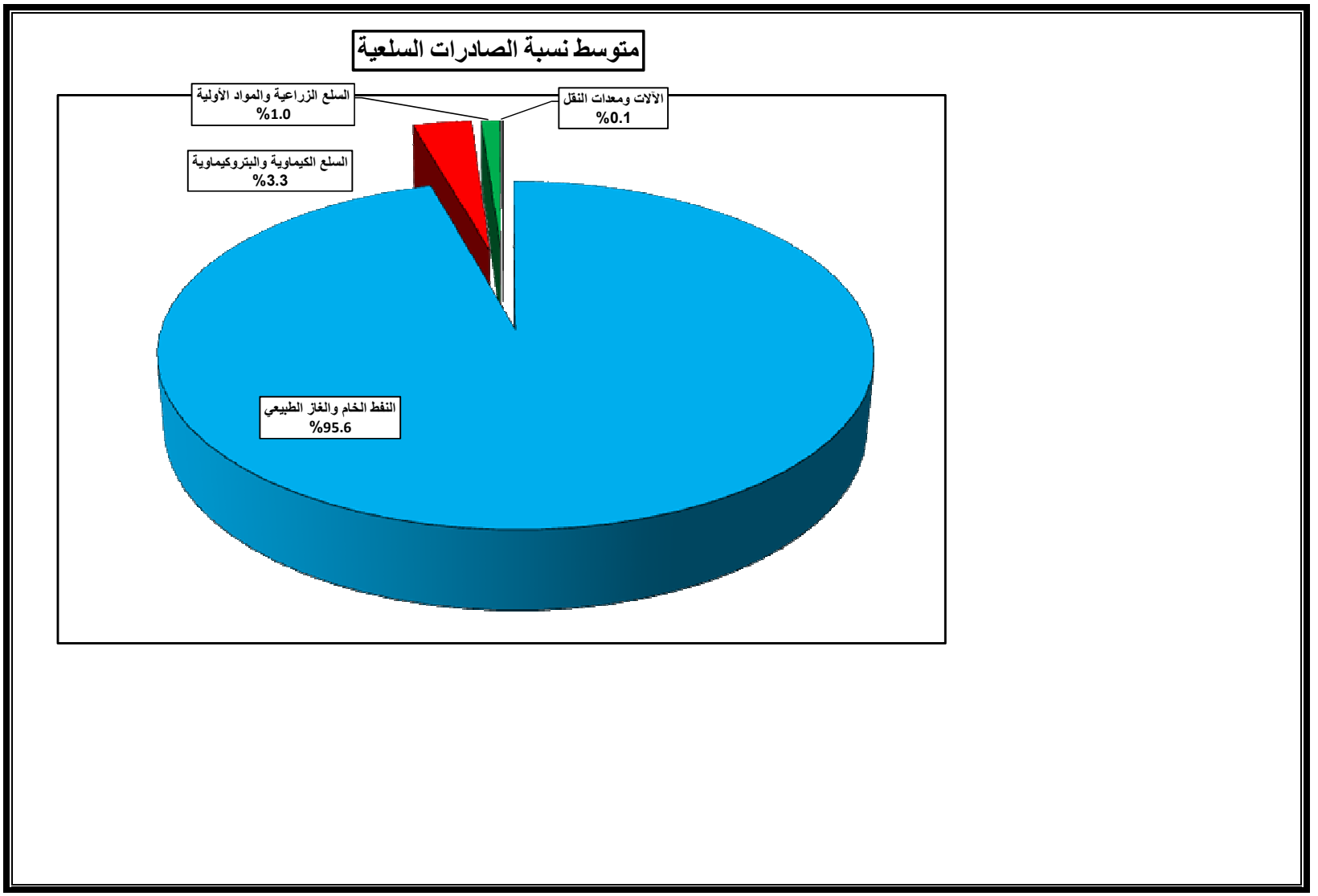

4-4-2: الهيكل السلعي للواردات:

غالباً ما يتحدد الطلب على الواردات في اقتصاد ما بحجم الفجوة بين الطلب المحلي من السلعة وحجم العرض الكلي الذي يمثله مستوى الإنتاج المحلي من السلعة، حيث تقوم الواردات بسد هذه الفجوة، لذلك نجد أن هيكل التصنيع السائد في أي دولة يؤثر ويتأثر بهيكل الواردات السلعية كماً ونوعاً.

ويوضح الجدول رقم (31) والشكل البياني رقم (10) هيكل الواردات السلعية في ليبيا والتي تميزت بتطور ملحوظ في فترة الدراسة (1970-2009) سواء من حيث الحجم أم النوع وذلك بالتزامن مع الاتجاه نحو سياسة تصنيعية موجهة إلى الداخل عن طريق اتباع سياسة الإحلال محل الواردات كما عكستها الخطط التنموية المختلفة.

ويمكن تقسيم الواردات حسب أقسام السلع إلى ثلاث مجموعات رئيسة، هي السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، فالسلع الاستهلاكية هي السلع التي يتم استهلاكها سواء كانت سلع غذائية أم سلع استهلاكية معمرة. أما السلع الوسيطة فهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى وتشمل المواد الخام، بينما السلع الرأسمالية هي السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

كما يلاحظ أن هناك تطوراً ملحوظاً من حيث القيمة المطلقة لهذه الأنواع الثلاثة من السلع (انظر الجدول رقم (3) بالملحق الإحصائي)، حيث ازدادت القيمة المطلقة للواردات من السلع الاستهلاكية من 48.9 م.د. عام 1970 إلى 188.7 م.د. عام 1985 أي بنحو أربعـــــة أضعاف، لتعاود الارتفاع إلى 390.9 م.د. عام 2000 أي بنحو ضعفين عما كانت عليه عام 1985 لتصل في نهاية فترة الدراسة إلى 5468.2 م.د. عام 2009 أي بقرابة أربعة عشر ضعف عما كانت عليه عـــــــام 2000. أما الواردات من السلع الوسيطة فقد تطورت هي الأخرى من 65.9 م.د. عام 1970 إلى 379.6 م.د. عام 1985 أي ما يقارب ستة أضعاف لترتفع إلى ضعف ونصف عام 2000 ثم إلى ستة عشر ضعف عام 2009 أي من 571.0 م.د. إلى 9190.9 م.د، وكذلك الحال للواردات الليبية من السلع الرأسمالية والتي تهيمن على النسبة الأكبر من إجمالي الواردات الليبية، فقد ارتفعت هي الأخرى من حيث القيمة المطلقة بنحو ثمانية أضعاف أي من 82.5 عام 1970 إلى 646.2 م.د. عام 1985، لتواصل ارتفاعها إلى 1487.5 م.د. عام 2000 بأكثر من ضعفين، وواصلت ارتفاعها لتصل في نهاية الفترة 2009 إلى 11824.5 م.د. أي بأكثر من اثني عشر ضعفاً.

وبالرجوع إلى التغيرات الهيكلية التي يوضحها الجدول رقم (31) نجد أن الواردات الاستهلاكية مثلت ما نسبته 24.8% من إجمالي الواردات الليبية عام 1970، ثم أخذت بعد ذلك في التذبذب لتنخفض إلى 20.6% عام 2009 لتسجل انخفاضاً هيكلياً واضحاً في فترة الدراسة (1970-2009) بلغ 4.2%. أما الواردات من السلع الوسيطة فقد تميزت بانحسار نسبتها وتذبذبها حول 1/3 إجمالي الواردات الليبية لتحقق ارتفاعاً هيكلياً بلغ 1.3% في فترة الدراسة. وأخيراً فإن الواردات من السلع الرأسمالية والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الواردات الليبية حيث لم تنخفض نسبتها عن 40% طيلة فترة الدراسة، فقد بلغت أدنى نسبة لها 41.8% عام 1970 وأعلى نسبة لها 54.7% عام 2005 لتحقق ارتفاعاً هيكلياً ملحوظاً بلغ 2.8% في فترة الدراسة (1970-2009).

ويرى الباحث أن الزيادة المطلقة وكذلك التغيرات الهيكلية في الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة كانت أكبر منها في السلع الاستهلاكية وذلك **للأسباب الآتية:**

1- انتهاج ليبيا سياسة تصنيعية تهدف إلى إحلال الواردات ولاسيّما من السلع الاستهلاكية أدى إلى تحقيق بعض النجاحات في الإحلال في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، إلا أن سياسة انفتاح السوق الليبي على السوق الخارجي أدت من جديد إلى زيادة وتنوع الواردات من السلع الاستهلاكية ولاسيّما بعد عام 1995.

2- قيام بعض الصناعات التي تعتمد على الكثافة الرأسمالية مثل صناعة البتروكيماويات والأسمدة والأسمنت أدت إلى زيادة الطلب على الواردات الوسيطة والواردات الرأسمالية.

3- زيادة الواردات من السلع الرأسمالية نتيجة التوسع الكبير في الإنفاق الاستثماري على برامج التنمية عندما ترتفع إيرادات النفط، مما جعلها تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الواردات الليبية، وذلك بسبب عدم إمكانية الاقتصاد المحلي بتصنيع هذه السلع محلياً.

جدول رقم (31) التغيرات الهيكلية في الواردات السلعية في الفترة (1970–2009)

السلع / السنة	النسبة إلى إجمالي الواردات السلعية									التغيرات الهيكلية خلال الفترة								
	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009	1970–1975	1975–1980	1980–1985	1985–1990	1990–1995	1995–2000	2000–2005	2005–2009	1970–2009
الواردات الاستهلاكية	24.8	15.8	17.4	15.5	20.8	22.8	20.4	15.2	20.6	−9.0	+1.6	−1.9	+5.3	+2.0	−2.4	−5.2	+5.4	−4.2
الواردات الوسيطة	33.4	38.9	33.9	31.3	34.8	35.5	29.9	30.1	34.7	+5.5	−5.0	−2.6	+3.5	+0.7	−5.6	+0.2	+4.6	+1.3
الواردات الرأسمالية	41.8	45.3	48.7	53.2	44.4	41.7	49.7	54.7	44.7	+3.5	+3.4	+4.5	−8.8	−2.7	+8.0	+5.0	−10.1	+2.8
المجموع%	100	100	100	100	100	100	100	100	100									

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (3) بالملحق الإحصائي.

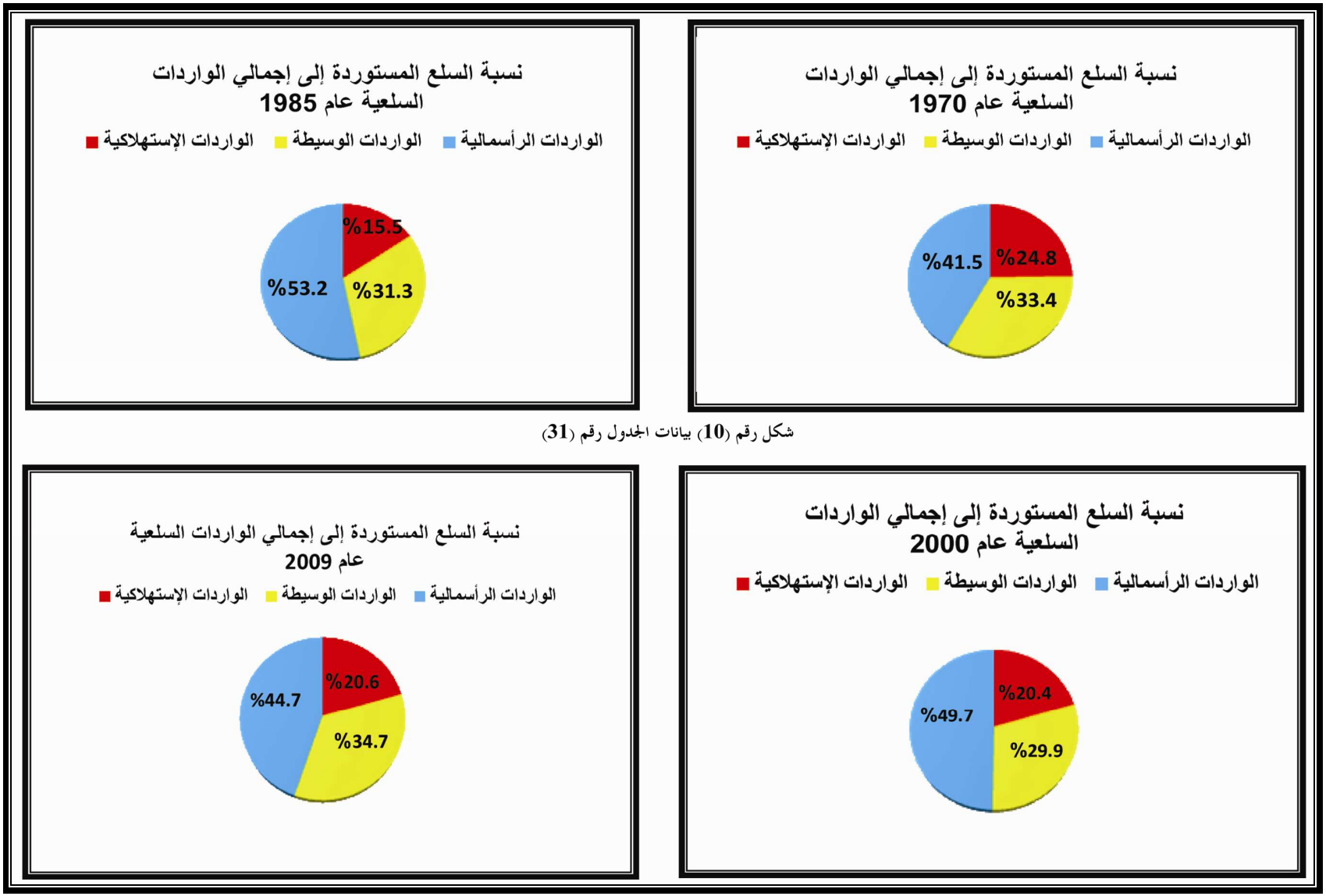

شكل رقم (10) بيانات الجدول رقم (31)

4-5: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

مما لا شك فيه أن أي تقلب في عائدات الصادرات من السلع الأولية من شأنه أن يؤثر على التنمية الاقتصادية في أي دولة، وعليه كلما زادت درجة تركز الصادرات في عدد محدود من الدول، أدى ذلك إلى زيادة أثر هذه التقلبات، لأن عملية التنمية الاقتصادية ستكون مرهونة إلى حد بعيد بالسياسات والتقلبات التي تشهدها هذه الدول.

4-5-1: التوزيع الجغرافي للصادرات:

يوضح الجدول رقم (32) والرسم البياني رقم (11) وكذلك الجدول رقم (4) بالملحق الإحصائي أن إجمالي الصادرات السلعية إلى مجموعة البلدان العربية بلغت في فترة الدراسة (1970-2009) نحو 12732.4 م.د. أو ما يعادل 3.6% من إجمالي الصادرات الليبية في هذه الفترة، واتسمت نسبة الصادرات لهذه المجموعة بالتذبذب والانخفاض طيلة فترة الدراسة حيث بلغت في الفترة (1971-1979) ما نسبته 0.01% فقط لترتفع إلى 0.2% في الفترة (1981-1989) ثم إلى 0.5% في الفترة (1990-1999) لتصل إلى 2.9% في الفترة (2000-2009). (انظر الجدول رقم (32)).

وقد سارت الصادرات إلى البلدان الأفريقية على النمط نفسه، حيث اتسمت بالانخفاض الشديد وعدم الانتظام و لم تتجاوز 1% طيلة فترة الدراسة (1970-2009). ويمكن إرجاع سبب انخفاض حجم الصادرات الليبية إلى مجموعة البلدان العربية والأفريقية **إلى الآتي** :

1- التشابه الواضح في الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وتخلفها وغلبة طابع الإنتاج الأولي عليها.

2- ضعف البنيـــة الأساسية التي تخـــدم حـــركة التبـــادل التجـــاري بين البلدان العربية وليبيا من جهة، والبلدان الأفريقية وليبيا من جهة أخرى، مثل ضعف شبكة النقل والمواصلات، وتواضع دور المؤسسات المالية العربية والأفريقية في تمويل التبادل التجاري بين هذه البلدان وليبيا.

3- عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، مع وجود توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً. كل ذلك أسهم في انخفاض حجم التبادل التجاري معها.

4- تركز الصادرات الليبية في النفط الخام، بينما دول هذه المجموعات إما دول مصدرة للنفط أو مستهلكة ضعيفة له.

أما الصادرات الليبية إلى بلدان أوروبا الشرقية وعلى الرغم من أنها شهدت تطوراً ملحوظاً في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات حيث وصلت إلى نحو 12.2% من إجمالي الصادرات الليبية عام 1986، إلا أنها سرعان ما أخذت في التراجع الشديد بعد منتصف التسعينيات لتصل إلى 1%، 0.5% فقط عامي 2000 و2009 على التوالي. و لم تتجاوز الصادرات الليبية إلى بلدان أوروبا الشرقية ما نسبته 1.8% في المتوسط في فترة الدراسة. ويرجع سبب هذه التقلبات في حجم الصادرات الليبية إلى أوروبا الشرقية إلى بعض العوامل السياسية التي أثرت في العلاقات الاقتصادية الخارجية، فحتى منتصف الثمانينيات كان النظام الاقتصادي في ليبيا متجهاً نحو تطبيق المنهج الاشتراكي وهي الفترة التي شهدت ازدياد حجم الصادرات الليبية إلى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. إلا أن تفكك الإتحاد السوفيتي، واتجاه بعض دول أوروبا الشرقية إلى العمل بالنظام الاقتصادي الحر وبروز العديد من المشكلات الناجمة عن هذا التحول، أدى إلى انخفاض واردات هذه الدول من ليبيا.

أما نمط الصادرات الليبية إلى مجموعة البلدان الآسيوية فقد كان متشابهاً مع نمط الصادرات إلى أوروبا الشرقية طيلة الفترة (1971-1999)، إلا أنها بدأت في التطور الملحوظ بعد عام 2000 لتصل نسبة الصادرات إلى هذه المجموعة من الدول إلى نحو 9.4% في المتوسط لتحتل المرتبة الثانية بعد بلدان الإتحاد الأوروبي، ويرجع السبب في ذلك إلى التطور الاقتصادي الملحوظ لهذه الدول وطلبها المتزايد على النفط الليبي.

وتعدّ بلدان الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من تعرضها لمنافسة شديدة من دول شمالي ووسط وجنوبي أميركا في عقد السبعينيات من أهم الشركاء التجاريين لليبيا ومن دون منافس بعد عام 1981 وحتى نهاية فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة الصادرات الموجهة إليها بين 75%، 88% طيلة الفترة الممتدة بين عام 1982 وحتى نهاية فترة الدراسة 2009، وبلغت نسبة الصادرات الموجهة إليها نحو 76.9% كمتوسط عام في فترة الدراسة. والواقع أن هذا التركز الشديد في الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي هو نتيجة طبيعية لعدم تنوع الصادرات الليبية وتركزها في صادرات النفط الخام، ومن ثمّ اتجاهها إلى الدول الأوروبية المصنعة له مستفيدة من الموقع الجغرافي لليبيا القريب من الدول الأوروبية.

جدول رقم (32)

التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية في الفترة (1971–2009)

المجموعة	إجمالي الصادرات إلى مجموعة:	نسبة الصادرات إلى الإجمالي في الفترة				
	(مليون دينار)	1971–1979	1980–1989	1990–1999	2000–2009	1971–2009
البلدان العربية	12732.4	0.01	0.2	0.5	2.9	3.6
البلدان الأفريقية	616.8	0.02	0.01	0.02	0.1	0.2
بلدان أوروبا	6239.3	0.1	0.7	0.5	0.5	1.8
بلدان أوروبا الغربية	277488.1	1.8	6.3	7.3	61.5	76.9
بلدان شمالي ووسط وجنوبي أميركا	28943.1	1.4	1.4	0.04	5.2	8.0
بلدان آسيا	33858.4	0.1	0.6	0.5	8.2	9.4
بلدان أخرى (أستراليا–	353.7	0.03	0.06	-	-	0.1
الإجمالي	360231.8	3.5	9.3	8.8	78.4	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (4) بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (11) متوسط نسبة الصادرات لمجموعة دول إلى إجمالي الصادرات في الفترة (1971–2009) بيانات العمود الأخير من الجدول رقم (32)

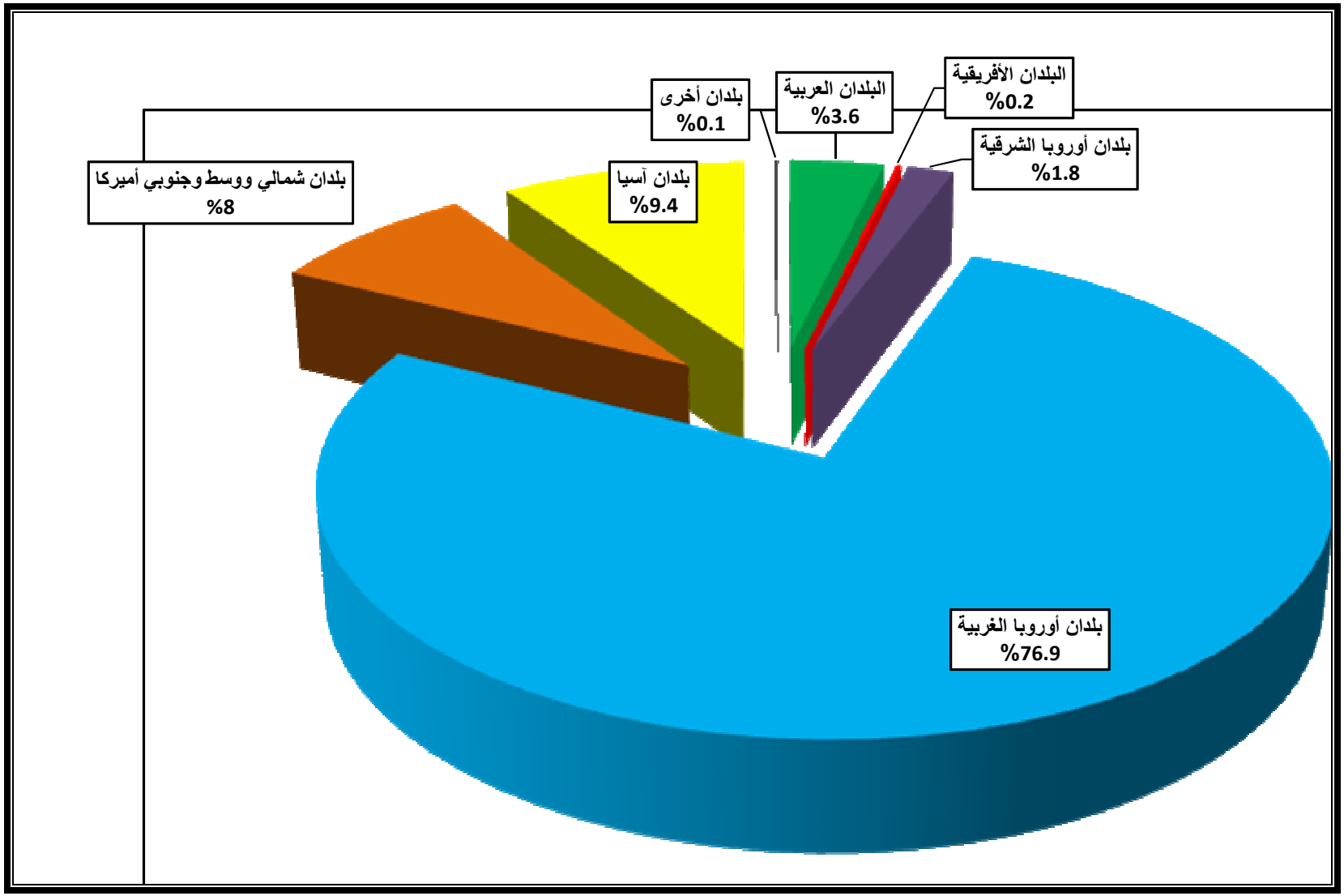

أما فيما يخص بلدان شمالي ووسط وجنوبي أميركا، فبعد أن وصلت نسبة الصادرات الليبية الموجهة إليها إلى أكثر من 40% في نهاية فترة السبعينيات، انخفضت بصورة شديدة بعد عام 1983 إلى أقل من 1% وكان ذلك نتيجة لبعض العوامل السياسية والاقتصادية حيث أوقفت أميركا استيرادها للنفط الليبي بعد عام 1980 كوسيلة للضغط على ليبيا بسبب النزاع السياسي بينهما. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة بعد عام 2003 حيث تراوحت ما بين 4% و10% بسبب تحسن العلاقات وإغلاق بعض الملفات السياسية، إلا أن نسبة الصادرات الليبية الموجهة لهذه المجموعة من الدول لم تتجاوز 8% كمتوسط عام في فترة الدراسة.

4-5-2: التوزيع الجغرافي للواردات:

يوضح الجدول رقم (33) والشكل البياني رقم (12)، وكذلك الجدول رقم (5) بالملحق الإحصائي التوزيع الجغرافي للواردات الليبية حسب المناطق الرئيسة، حيث يتبين أن بلدان أوروبا الغربية تمثل المصدر الأساسي للواردات الليبية، فقد بلغت الواردات من هذه المجموعة54.0% من إجمالي الواردات في المتوسط في فترة الدراسة (1971-2009) رغم ارتفاع وانخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى، وقد سجلت أعلى نسبة لها 72.9% عام 1980، أما أدنى نسبة فكانت 42.8% عام 2007. وتعود الأهمية النسبية الكبيرة للواردات الليبية من دول الاتحاد الأوروبي إلى القرب الجغرافي من ناحية وإلى حاجة السوق المحلي إلى المنتجات الأوروبية ولاسيّما من الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، حيث تقوم الشركات الأوروبية الغربية بتنفيذ معظم مشروعات التنمية[1].

وتأتي في الترتيب الثاني مـــن حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات الليبية مجموعة البلدان الآسيوية، إذ بلغت نسبة الواردات منها 24.7% في المتوسط في فترة الدراسة. وقد بدأت هذه النسبة في الارتفاع الملحوظ بعد عام 1990 من 15.9% إلى 19.7% عام 2000 إلا أنها انخفضت في عام 2001 إلى 15.8% وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بتلك الدول وتراجع معدلات نموها. إلا أن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع في نهاية الفترة لتصل إلى 33.3% عام 2009.

1- مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق، ص156.

جدول رقم (33)

التوزيع الجغرافي للواردات الليبية في الفترة (1971-2009)

المجموعة	إجمالي الواردات من مجموعة: (مليون دينار)	نسبة الواردات إلى الإجمالي في الفترة				
		1979-1971	1989-1980	1999-1990	2009-2000	2009-1971
البلدان العربية	9229.5	0.1	0.3	1.2	5.8	7.4
البلدان الأفريقية	294.6	0.01	0.02	0.03	0.2	0.2
بلدان أوروبا الشرقية	7397.4	0.3	0.8	1.2	3.6	5.9
بلدان أوروبا الغربية	67522.5	2.8	9.5	8.0	33.7	54.0
بلدان شمالي ووسط وجنوبي أميركا	8957.7	0.3	0.8	0.8	5.3	7.2
بلدان آسيا	30610.4	0.5	2.1	2.7	19.4	24.7
بلدان أخرى (أستراليا- نيوزيلندا)	946.7	0.03	0.2	0.1	0.3	0.6
الإجمالي	124958.8	4.0	13.7	14.0	68.3	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (5) بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (12) متوسط نسبة الواردات من مجموعة دول إلى إجمالي الواردات في الفترة (1971-2009) بيانات العمود الأخير من الجدول رقم (33)

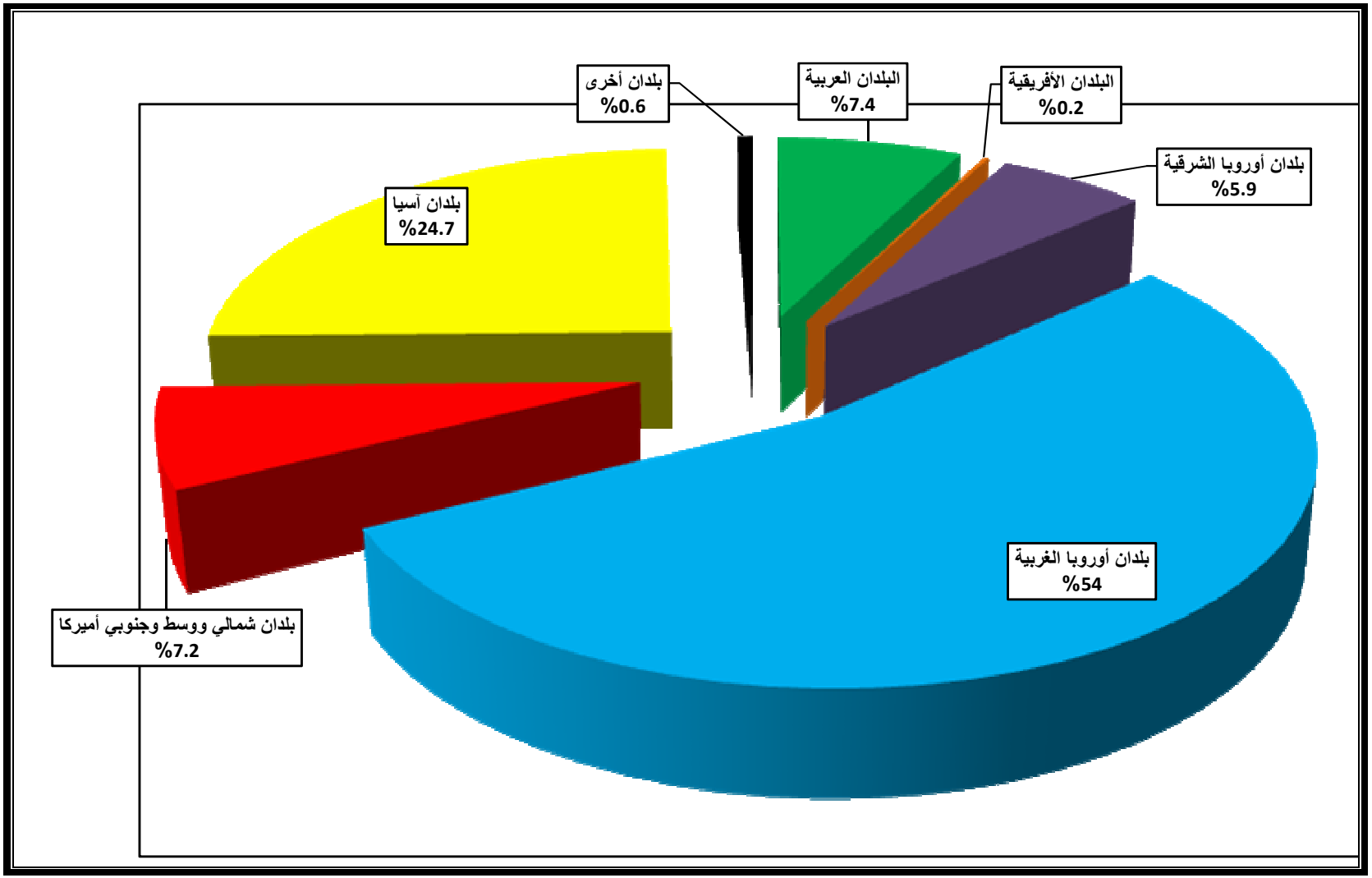

أما فيما يتعلق بمجموعة البلدان العربية فقد بلغت الأهمية النسبية 7.4% في المتوسط من إجمالي الواردات الليبية في فترة الدراسة وهي نسبة متواضعة جداً تركزت معظمها مع تونس ومصر والمغرب[1]. وعلى الرغم من ارتفاع الواردات الليبية من مجموعة الدول العربية بصورة ملحوظة بعد عام 1990 (أنظر الجدول رقم (5) بالملحق الإحصائي) لتصل أعلى نسبة لها 11.7% عام 2003 وذلك في إطار الاتفاقيات والمعاهدات التجارية وإنشاء مناطق حرة للتجارة بين ليبيا وتلك الدول. إلا أن الواردات الليبية من الأقطار العربية ما زالت ضئيلة و لم تصل إلى المستوى المطلوب وذلك بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية وبعض التوجهات السياسية المتضاربة.

وباستثناء مجموعة شمالي ووسط وجنوبي أميركا ومجموعة بلدان أوروبا الشرقية التي بلغت نسبية الواردات منهما نحو 7.2%و 5.9% في المتوسط على الترتيب في فترة الدراسة، لم تحظَ الدول الأفريقية وأستراليا ونيوزيلندا بأي أهمية تذكر من حيث نسبة الواردات منها.

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

4-6: معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية:

تبين عن طريق استعراض معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، وكذلك تطور التجارة الخارجية وتوزيعها السلعي والجغرافي أن الاقتصاد الليبي مرتبط بصورة كبيرة بالعالم الخارجي، الأمر الذي يجعله عرضة للتأثيرات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، ونظراً لأهمية قياس معدلات التبادل الدولي التي توضح المقدار الذي يمكن الحصول عليه مقابل ما يتم إنفاقه أو إعطائه، لما لذلك من أهمية كبيرة في معرفة الآثار المترتبة على اقتصاديات الدول المتبادلة، سنحاول في هذا البحث التمييز بين ثلاثة أنواع من معدلات التبادل التجاري **على النحو الآتي**[1]:

$$1 - \text{معدل التبادل التجاري الصافي (م.ت.ص)} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

ويكون هذا المعدل في صالح الاقتصاد إذا زاد عن 100.

$$2 - \text{معدل التبادل التجاري الإجمالي (م.ت.ج)} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$$

ويكون أيضاً في صالح الاقتصاد إذا زاد عن 100.

$$3 - \text{معدل التبادل التجاري الدخلي (م.ت.د)} = \frac{(\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times 100)}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

ويقيس هذا المعدل المقدرة الاستيرادية للدولة مقابل ما تصدره، حيث تزداد المقدرة الاستيرادية كلما زاد هذا المعدل عن 100.

وبواسطة البيانات التي أمكن الحصول عليها والتي تغطي الفترة (1980-2006) كما هو موضح بالجدول رقم (34)، نلحظ أن المعدلات الثلاثة في غير صالح الاقتصاد الليبي أثناء عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، متأثراً بالتقلبات التي شهدتها أسعار النفط، وإن كان الانخفاض في عقد التسعينيات كان أكثر حدة، حيث انخفض معدل التبادل التجاري الصافي من 128.5% عام 1980 إلى

1- عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 150-151.

84.8% عام 1989، ثم واصل انخفاضه إلى 42.6% عام 1993 ثم بدأ في الارتفاع التدريجي ليسجل 96.9% عام 1999. أما معدل التبادل التجاري الإجمالي الذي يوضح العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والواردات من سنة إلى أخرى، فقد انخفض هو الآخر من 144.8% عام 1980 إلى 53.3% عام 1989 ثم إلى 49.0% عام 1993 ليبدأ في الارتفاع من جديد إلى 94.8% عام 1999. وأخيراً فإن معدل التبادل التجاري الدخلي الذي يوضح مقدرة الدولة على الاستيراد انخفض هو الآخر من 228.6% عام 1980 إلى 47.7% عام 1989 ليرتفع قليلاً عام 1993 إلى 54.8% ليصل إلى 79% عام 1999، وهذا يدل على أن معدلات التبادل الدولي لم تكن في صالح الاقتصاد الليبي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

ورغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على معدلات التبادل الدولي ابتداءً من عام 2000 ليصل معدل التبادل التجاري الصافي، ومعدل التبادل التجاري الإجمالي، ومعدل التبادل التجاري الدخلي إلى 246.6%و147.6% و269.0% على الترتيب عام 2006 إلا أن الباحث يرى أن ذلك لا يعدّ من المؤشرات الإيجابية التي يمكن أن يعول عليها الاقتصاد الليبي، لأن هذا التحسن في معدلات التبادل إنما راجع أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط الليبي وكمياته، ولاسيّما بعد عام 2003، وليس إلى تنوع الصادرات الليبية الأخرى وارتفاع أسعارها، وهذا يعني إن أي انخفاض في أسعار وكميات النفط يمكن أن تعيد معدلات التبادل التجاري في غير صالح الاقتصاد الليبي، ومن ثمّ بروز بعض الآثار السلبية الضارة بالاقتصاد الليبي وببرامجه وخططه التنموية.

جدول رقم (34) معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية في الفترة (1980–2006)

السنة	معدل التبادل التجاري الصافي (م.ت.ص)	معدل التبادل التجاري الإجمالي (م.ت.ج)	معدل التبادل التجاري الدخلي (م.ت.د)	السنة	معدل التبادل التجاري الصافي (م.ت.ص)	معدل التبادل التجاري الإجمالي (م.ت.ج)	معدل التبادل التجاري الدخلي (م.ت.د)
1980	128.5	144.8	228.8	1994	48.0	40.2	65.0
1981	106.7	83.0	135.0	1995	45.5	42.5	65.3
1982	101.4	78.3	108.0	1996	55.9	48.8	71.2
1983	98.7	81.4	97.9	1997	48.6	52.2	65.3
1984	96.5	73.6	87.3	1998	84.5	77.8	60.1
1985	100.0	100.0	100.0	1999	96.9	94.8	79.0
1986	96.0	73.5	64.3	2000	153.1	129.0	115.6
1987	92.1	68.8	60.0	2001	160.1	82.3	133.5
1988	88.3	46.6	45.8	2002	284.6	57.0	203.2
1989	84.8	53.8	47.7	2003	199.8	153.7	174.3
1990	62.2	44.5	87.6	2004	142.7	141.1	154.5
1991	55.5	43.9	82.2	2005	200.5	130.0	231.2
1992	49.5	41.2	66.6	2006	246.6	147.6	269.0
1993	42.6	49.0	54.8				

* السنوات من 1980 إلى 1989 محسوبة على أساس أسعار سنة 1985

والسنوات من 1990 إلى 1997 محسوبة على أساس أسعار سنة 1984

والسنوات من 1998 إلى 2006 محسوبة على أساس أسعار سنة 1995

المصدر:

1- عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1991، ص152.

2- الهيئة العامة للمعلومات والاتصال، الكتيب الإحصائي عام 1998، 1999، والأرقام القياسية للتجارة الخارجية (1998-2002).

3- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، العدد السادس، 1999، ص 44.

4- الهيئة العامة للمعلومات، الأرقام القياسية للتجارة الخارجية 2004- 2006 م، ص1.

خلاصة الفصل الرابع:

عن طريق تحليل هيكل التجارة الخارجية نخلص إلى أن الاقتصاد الليبي يعدّ من الاقتصاديات المفتوحة على الخارج وبمعدلات عالية، كما يتضح ذلك من المؤشرات المستخدمة لقياس الانفتاح، وكذلك عن طريق دراسة التوزيع السلعي والتوزيع الجغرافي لتجارة ليبيا الخارجية، الذي يوضح الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الليبية طيلة فترة الدراسة (1970-2009) وقد كان لذلك العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الليبي **نلخصها فيما يأتي:**

1- إن هيكل التجارة الخارجية في ليبيا يعتمد بصورة أساسية على إنتاج النفط الخام وتصديره، حيث لم تنخفض نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات الليبية عن (90%) طيلة فترة الدراسة، وبلغت كمتوسط عام في فترة الدراسة 95,6%، وقد أدى هذا التركز السلعي في الصادرات (النفط الخام) إلى تركز الصادرات جغرافياً، حيث استحوذت مجموعة بلدان أوروبا الغربية على نسبة بلغت في المتوسط 76.9% في فترة الدراسة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن كميات النفط وأسعاره تتحدد عالمياً وتخضع لعوامل خارجية يصعب على الاقتصاد الليبي التحكم فيها، لأدركنا صعوبة التنبؤ بعائدات الصادرات في المستقبل، مما يعرض الاقتصاد الليبي لمشكلات تحد من نموه الاقتصادي في جميع القطاعات التي تعتمد بصورة أساسية على إيرادات الصادرات النفطية، وهذا يعني أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيظل مرهوناً بعوامل خارجية يصعب على الاقتصاد الليبي التحكم فيها.

2- إن زيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) وكذلك زيادة نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات يعني زيادة معدل التسرب من دائرة الدخل، وحرمان الاقتصاد الليبي من استخدام بعض الموارد المالية في عملية التنمية الداخلية.

3- إن هذا التركز الكبير في الصادرات الليبية (النفط الخام) يجعله أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية (مثل تقلبات أسعار الصرف، التضخم المستورد، الحمائية الجديدة في البلدان الصناعية) وكذلك زيادة التبعية الاقتصادية للخارج، والوقوع تحت ضغوط السيطرة والهيمنة الخارجية، ولعل أبرز مثال على ذلك، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بوضع ما يسمى بقانون (داماتو) والذي يقضي بحظر تعامل الولايات المتحدة والشركات الأمريكية مع الشركات التي تستثمر أموالاً في

ليبيا، أو يزيد حجم تعاملاتها معها عن 40 مليون دينار، وذلك في محاولة منها تعطيل صناعة استخراج النفط والصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الاستثمارات والخبرات الأجنبية، كما أسهمت كل من بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة بفرض حظر على آلات الحفـــــر على البترول، وتجميد الودائع الليبية في البنوك العالمية، وعدم بيع أجهزة الكومبيوتر بأنواعها المختلفة إلى ليبيا مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

4- ميل معدلات التبادل التجاري في المدى الطويل لغير صالح الاقتصاد الليبي، أي أن مقدار ما تحصل عليه الدولة من الواردات سيتجه نحو الانخفاض مقابل كل وحدة واحدة من الصادرات.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 1995.

2. أبو بكر متولي، الإقتصاد الخارجي، نظرية تحليلية، مكتبة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1980.

3. أحمد جامع، صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة "دون سنة نشر".

4. أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية (من هافانا إلى مراكش)، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1997.

5. رمزي زكي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، دار المستقبل العربي، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1999.

6. روبرت مايرد، سمير رضوان، التصنيع في مصر (1939-1973)، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1981.

7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، 1992.

8. سالم توفيق النجفي، محمد صالح زكي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب جامعة الموصل، العراق، الموصل، 1988.

9. سامي عفيفي حاتم، العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار المصرية اللبانية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1996.

10. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات، الطبعة الأولى، دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1991.

11. شريف دلاور، قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1994.

12. صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 25 عاماً (1969-1994)، الطبعة الثانية، طرابلس، ليبيا، 1994.

13. صبحي قنوص (وآخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 30 عاماً (1969-1999)، الطبعة الثانية، طرابلس، ليبيا، 1999.

14. علي الأسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، ليبيا، بنغازي، 1995.

15. علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2007.

16. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007 .

17. فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، المجلد الأول، الطبعة الثانية، 2003.

18. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، منشورات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2000.

19. كارلوس م. كوريا، حقوق الملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية والدول النامية، إتفاق التربس وخيارات السياسة، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، منشورات دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2002.

20. مالكولم جيلز (وآخرون)، إقتصاديات التنمية، تعريب طه عبدالله منصور، عبد العظيم مصطفى، الطبعة الأولى، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1995.

21. محمد إبراهيم أبو شادر، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها، مؤسسة الطوبجي للنشر، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2003.

22. محمد السّماك (وآخرون)، أساسيات الاقتصاد الصناعي، جامعة الموصل، العراق، الموصل، 1984.

23. محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 1981.

24. محمد يوسف العزابي، محمد عبدالله العير، الحركة العمالية في ليبيا، النشأة والتطور، ليبيا، طرابلس "دون سنة نشر".

25. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

26. مصطفى محمد عز العرب، النظرية البحثية في التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1987.

27. نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقد الأوروبي من الفكرة إلى اليورو، رسائل بنك الكويت الصناعي، ديسمبر، 1998.

28. والتر لكيان، مقدمـــــة في التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد عبد العزيز، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، بنغازي، 1993.

29. يلماظ أكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والآفاق المستقبلية، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة احمد بديع بليج، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006.

ثانياً: البحوث والدراسات والمجلات:

1. أبو القاسم عمر الطبولي، إستشراف دور القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية في ليبيا في المرحلة المقبلة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، يونيو 2003.
2. أحمد سعيد الشريف، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، يونيو 2003.
3. أحمد عبد الله بيت المال، تقييم أهداف خطط التنمية في ليبيا، دراسة حالة قطاع الصناعة، (1970-1996)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، يونيو 2003.
4. حافظ شعيلي عمر، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الثالث، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 2005.
5. حسن زغرور، إتجاهات الشركات متعددة الجنسية في ظل ثورة التكنولوجيا والإعلام، مجلة الفكر العربي، السنة الثامنة عشر، العدد 89، 1997.
6. عبد الله إدريس فضل، عبد الهادي الكموشي، إستراتيجية التصنيع، الأسس والأهداف، مجلة البحوث الصناعية، المجلد الرابع، العدد الثاني، طرابلس، ليبيا، ربيع 1995.
7. عبد الله المعجل، الصناعة في الوطن العربي، الإنجازات والتحديات، مجلة المستقبل العربية، العدد 117، 1998.
8. عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، دراسة تطبيقية (1980-1990)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، خريف 1991.
9. عبد الله إمحمد شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، 1990.
10. عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات، مجلة فصلية محكمة تعنى بقضايا ومشكلات الإنسان، المركز العالمي، لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الرابعة، العدد 12، طرابلس، ليبيا، 2003.

11. عطية المهدي الفيتوري، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، يونيو 2003.

12. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1992.

13. علي عطية عبد السلام، السياسة النقدية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، يونيو 2003.

14. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، (مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية)، المجلد الأول، العدد التاسع عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، أبريل 1995.

15. محمد خليل فياض، فتحي عبد الحفيظ المجبري، النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، يونيو 2003.

16. محمد عبد الجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية، الواقع والإمكانيات والعوامل المحددة لتنميتها وتطويرها (1970-1989)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، ربيع 1992.

17. معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (211)، (التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين)، (الإستراتيجيات والسياسات، والدروس المستفادة)، القاهرة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2006.

18. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، يناير 2007.

ثالثاً: التقارير والإحصائيات

1. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام 2004.

2. أونكتاد، نقل وتطوير التكنولوجيا في البلدان النامية، خلاصة بقضايا السياسة العامة، (UNCTAD/TTP/TEC/4) الأمم المتحدة، نيويورك، 1990.

3. البنك الدولي، المعرفة طريق إلى التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 1999/98، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1999.

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

8. تقرير مجلس تنمية الصادرات الليبية، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1992.

9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التكنولوجيا الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

10. اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية انضمام ليبيا إلى الاتفاقية العامة (الجات)، إدارة المنظمات الدولية، طرابلس، ليبيا، 1994.

11. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية (1980-1992)، نشرة موجزة، قسم الحسابات القومية، طرابلس، ليبيا، 1997.

12. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية، طرابلس، ليبيا، 2006.

13. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، البرنامج التنموي (2008-2012)، طرابلس، ليبيا، 2007.

14. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1998)، طرابلس، ليبيا.

15. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، الجزء الأول، طرابلس، ليبيا.

16. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، الجزء الثاني، طرابلس، ليبيا.

17. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرون عاماً، إدارة التخطيط، طرابلس، ليبيا، 1998.

18. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير تفصيلي حول الموقف التشغيلي وساعات التوقف خلال الفترة من 2007/1/1 حتى 2007/6/30، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ليبيا، 2007.

19. مجلس التخطيط العام، الخطوات الرئيسة للسياسة التجارية، تقويم الوضع الحالي والسياسات المستقبلية، طرابلس، ليبيا، 2000.

20. مركز التوثيق الصناعي، التقرير السنوي المفصل عن متابعة الإنتاج الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة، مصراته، ليبيا، تقارير مختلفة.

21. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

22. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

23. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لعام 2003، الكويت، 2003.

24. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لعام 2009، الكويت، 2009.

25. الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن التصدير والمشكلات والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج، إدارة شؤون الإنتاج والتسويق، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ليبيا، 2001.

26. الهيئة العامة للمعلومات والاتصال، الكتيب الإحصائي 1998، طرابلس، ليبيا.

27. الهيئة العامة للمعلومات والاتصال، الكتيب الإحصائي 1999، طرابلس، ليبيا.

28. الهيئة العامة للمعلومات والاتصال، كتيب الجيب الإحصائي، العدد السادس، طرابلس، ليبيا، 1999.

29. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق- الأرقام القياسية للتجارة الخارجية (2004-2006)، طرابلس، ليبيا.

30. الهيئة العامة للمعلومات، النشرة السنوية، الكتاب الإحصائي 2006، طرابلس، ليبيا، 2006.

31. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات مختلفة.

32. وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975)، طرابلس، ليبيا.

33. وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)، طرابلس، ليبيا.

34. The World Bank, "From Plom to Market", World Development Report, Washing, 1996.

35. UNCTAD: World Investment Report, Geneva, 2002.

36. World Bank: World Development International, 2004.

37. World Economic Forum 2008, The Global Competitiveness Report 2002, 2003, 2006, 2007, 2008.

38. World Economic Forum, "The World Competitiveness Report", Switzerland, and IMD International Lausanne, 15th 1995.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

1. إمحمد عبد الله المنصوري، أهمية منظمة التجارة العالمية وأثر الانضمام إليها، (تجارب ودراسات مختلفة)، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

2. حسين عبدالله، الجات وعوائد النفط العربي، المؤتمر العربي الخامس للجمعية العربية والبحوث الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

3. سالم محمد بن غريبة، النشاط الاقتصادي للصادرات، أهدافه ومشاكله، مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، إشراف الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1992.

4. عبد الباري شوفان الزني، خصائص وسمات الإقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

5. علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

6. علي همال، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS، أي إستراتيجية للتعامل معها للابتكار والتنمية، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

7. عمر إبراهيم العفاس (وآخرون)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي "11-13 يونيو 2007"، ليبيا، 2007.

8. عيسى حمد الفارس، الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا، الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، الماضي والمستقبل في الفترة 14-16/ 2002/12، طرابلس، ليبيا، 2003.

9. محمد خليل فياض، صالح رجب عبيدة، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تجارة ليبيا العربية السلعية البينية، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

10. محمد عبد الحفيظ المغبوب، نحو الانضمام . . . السياسة الاقتصادية الرشيدة، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

11. محمد موسى العبيدي، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

12. مصطفى أحمد الرطبي، عبد المطلب مفتاح أحمد، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، مؤتمر رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، طرابلس، ليبيا، 2007.

13. منجد عبد اللطيف أحمد الخشالي، خطوات مقترحة لتفعيل انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، إشراف معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا، 2007.

خامساً: الرسائل العلمية.

1. أحمد علي حسن محمد، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2000.

2. حوسين مصباح العلام، اختلال هيكل الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية وسبل تصحيحها، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، طرابلس، ليبيا، 2007.

3. دعاء وفيق حامد ندا، تجربة دول جنوب شرق آسيا في التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة مع مصر"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2006.

4. صلاح الدين فهمي محمود، تغير الهيكل الصناعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في التجربة المصرية في الفترة (1960-1980)، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 1982.

5. عبد الفتاح عبد الرحمن المجيد، التجارة الخارجية في إطار التعاون الاقتصادي، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1975.

6. عمر أبو صبيع، مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 1999.

7. محمد حسن تنيرة، وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الدول العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004.

8. محمد سعيد محمد كميث، مستقبل التجارة العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الدول العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005.

9. مصباح محمد إمحمد الغويزي، الآثار المحتملة على تجارة ليبيا الخارجية من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2002.

10. مصطفى عبد الله البوسيفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 1999.

11. هيلين جيد ميخائيل، آليات رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جمهورية مصر العربية، 2004.

سادساً : المراجع الإنجليزية

1- Baldwin, R.E., "Are Economists Traditional Trades Policy Views Still Valid?", Journal of Economic Literature, 1992.

2- D. Kessing, Out Woed Looking Policies and Economic Development, Challenge and Promise, Edit S. Spiegel Glass and Welsh, 1970.

3- Dr. Omar Salman, "Foreign Trade Economic-Terminology", Nabil Inc, 2000.

4- Fagerberg Jan, (Technology and Competitiveness), Oxford Review of Economic Policy 12, 1996.

5- Farlay R., Planning for Development in Libya the Exceptional Economy in the Developing World, Fraeger Publishers, New York, 1971.

6- Fisher, W.B., Libya, The Middle East and North Africa Report, Forty-First Edition: Europe Publications Limited, London, 1995.

7- Higgins B., Economic Development, Principles, Problems, and Policies, London, 1959.

8- Naur, M., Political Mobilization and Industry in Libya, Akademisk Forlag, Denmark, 1986.

9- Porter M., "The Competitive Advantage of Nations", Macmillan press, 1990.

10- Robert M. Dunn. Jr & John H. Mutti, International Economics, Rout Ledge. Taylor & Francis Group, London & N.Y., 2000.

11- Steven Husted & Michael Melvin, "International Economic", Addinon, Wesley, Long man Inc, 1997.

12- Tarbaghia, T.M., Key Factors Influencing the Success of Industrial Companies in Libya, Ph. D. Thesis, Department of Industrial Technology, University of Bradford, 1995.

13- YOFFIP, D International Trade Competition, Cases and Notes in Strategy and Management, MC Grow Hill Publishing Company, Singapore, 1990.

سابعاً : مواقع الإنترنيت

1. إبراهيم قويدر، غياب العرب عن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية.www.alwihdah.com

2. منير الحبش، العولمة ودولة الرفاهية في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية. www.swedenabroad.com

3. http:/www.undp.org.eg/publication/default.htm

المصطلحات

Economic Union	الاتحاد الاقتصادي
Customs Union	الاتحاد الجمركي
Total effects	الآثار الكلية
Expected effects	الآثـــــــار المتوقعـــــة
Potential effects	الآثار المحتملة
Long term	الأجل الطويل
Short term	الأجل القصير
Medium term	الأجل المتوسط
bottlenecks	الاختناقات
Economic Crisis	الأزمات الاقتصادية
External crises	الأزمات الخارجية
investment	الاستثمار
Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
Development strategy	إستراتيجية التنمية
Economic stability	الاستقرار الاقتصادي
Relative prices	الأسعار النسبية
Foreign markets	الأسواق الخارجية
Common Markets	الأسواق المشتركة
Economic reform	الإصلاح الاقتصادي
Governmental subsidies	الإعانات الحكومية
Documentary credit	اعتماد مستندي
Dumping	الإغراق
Closed Economy	الاقتصاد المغلق
Open economies	الاقتصاديات المنفتحة
Self sufficiency	الاكتفاء الذاتي
Machinery and equipments	الآلات والمعدات

United nations	الأمم المتحدة
illiteracy	الأمية
Production	الإنتاج
Local production	الإنتاج المحلي
Targeted production	الإنتـــــاج المستهدف
productivity	الإنتاجية
integration	الاندماج
Economic Integration	الاندماج الاقتصادي
Business activities	الأنشطة التجارية
Development expenditure	الإنفاق التنموي
Public expenditure	الإنفاق العام
External openness	الانفتاح على الخارج
Consumption patterns	أنماط الاستهلاك
Trade Patterns	أنماط التجارة
Patterns of total demand	أنماط الطلب الكلي
General revenues	الإيرادات العامة
Research and Development	البحث والتطوير
Development schedule	البرنامج التنموي
Unemployment	البطالة
World Bank	البنك الدولي
infrastructures	البنية الأساسية
Economic dependence	التبعية الاقتصادية
Foreign Trade	التجارة الخارجية
International Trade	التجارة الدولية
Challenges	التحديات
Specialization	التخصص

Overall development planning	التخطيط التنموي الشامل
Central Planning	التخطيط المركزي
Underdevelopment	التخلف
Protective measures	التدابير الوقائية
Training and development	التدريب والتطوير
Exports concentration	تركز الصادرات
Export legislation	التشريعات التصديرية
Legislations and laws	التشريعات والقوانين
Inflation	التضخم
Economic developments	التطورات الاقتصادية
Learning and training	التعليم والتدريب
Technological Progress	التقدم التكنولوجي
Division of Labor	تقسيم العمل
Economic blocs	التكتلات الاقتصادية
Forgone opportunity cost	تكلفة الفرصة الضائعة
capitalization	التكوين الرأسمالي
funding	التمويل
Customs excellence	التميز الجمركي
Economic Development	التنمية الاقتصادية
Human development	التنمية البشرية
marginalization	التهميش
Geographical distribution of exports	التوزيع الجغرافي للصادرات
Geographical distribution of imports	التوزيع الجغرافي للواردات
Industrial Revolution	الثورة الصناعية
Council's agenda	جدول أعمال المجلس
Quality	الجودة

Health status	الحالة الصحية
Freedom of Trade	حرية التجارة
Free trade	حصيلة الصادرات
Intellectual Property Rights	حقوق الملكية الفكرية
Social services	الخدمات الاجتماعية
Educational services	الخدمات التعليمية
Public budget	الخزانة العامة
Privatization	الخصخصة
Economic plan	الخطة الاقتصادية
Per capita real income	الدخل الفردي الحقيقي
National income	الدخل القومي
Degree of integration	درجة الاندماج
Degree of competition	درجة المنافسة
Subsidization	الدعم
Developed Countries	الدول المتقدمة
Developing Countries	الدول النامية
Dynamic	ديناميكية
Tariffs Duties	الرسوم الجمركية
Economic recession	الركود الاقتصادي
Agriculture	الزراعة
Static	ساكنة
population	السكان
Consumers goods	السلع الاستهلاكية
Capital goods	السلع الرأسمالية
Agricultural goods	السلع الزراعية
Intermediary goods	السلع الوسيطة

Goods and Services	السلع والخدمات
European Common Market	السوق الأوربية المشتركة
Local market	السوق المحلي
Reform policies	سياسات الإصلاح
Economic policies	السياسات الاقتصادية
General trading policies	السياسات التجارية العامة
Development policies	السياسات التنموية
Protection policies	السياسات الحمائية
Import substitution policy	سياسة إحلال الواردات
Export Promotion Policy	سياسة تشجيع الصادرات
Investment policy	السياسة الاستثمارية
Trade Policy	السياسة التجارية
Manufacturing policy	السياسة التصنيعية
Exchange policy	سياسة سعر الصرف
Trade partners	الشركاء التجاريين
Insurance companies	شركات التأمين
Industrial companies	الشركات الصناعية
Joint- stock companies	الشركات المساهمة
Multi – National Corporations	الشركات متعددة الجنسية
Conditions of export	شروط التصدير
Transparency and disclosure	الشفافية والإفصاح
Exports	الصادرات
External shocks	الصدمات الخارجية
Difficulties	الصعوبات
Status of observer member	صفة العضو المراقب
Extractive industries	الصناعات الإستخراجية

Export industries	الصناعات التصديرية
Infant Industry	الصناعات الناشئة
The Processing Industries	الصناعة التحويلية
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
Storage capacity	الطاقة التخزينية
Design capacity	الطاقة التصميمية
Available capacity	الطاقة المتاحة
Foreign Demand	الطلب الخارجي
Domestic demand	الطلب المحلي
Demand and supply	الطلب والعرض
Sectoral focus phenomenon	ظاهرة التركيز القطاعي
Tariff Escalation	ظاهرة التصاعد الضريبي
Customs revenues	العائدات الجمركية
Oil revenues	العائدات النفطية
Domestic supply	العرض المحلي
International Economic Relations	العلاقات الاقتصادية الدولية
Fully Employment	العمالة الكاملة
Foreign currency	العملات الأجنبية
Nontariff Barriers of Trade	عوائق غير جمركية للتجارة
Production Factors	عوامل الإنتاج
External factors	العوامل الخارجية
Internal factors	العوامل الداخلية
Globalization	العولمة
Technological Gap	الفجوة التكنولوجية
Industrial base	قاعدة صناعية
Low of Demand and supply	قانون الطلب والعرض

Import capacity	القدرة الاستيرادية
Bargaining power	القدرة التفاوضية
Competitiveness Ability	القدرة التنافسية
Manufacturing Sector	قطاع التصنيع
The private sector	القطاع الخاص
The public sector	القطاع العام
Economic sectors	القطاعات الاقتصادية
Production sectors	القطاعات الإنتاجية
Purchasing power	القوة الشرائية
Labor force	القوى العاملة
United nations commission for industrial development	لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
Libyan- American commission for construction	اللجنة الليبية الأمريكية للتعمير
Financial institutions	المؤسسات المالية
Actual sales	المبيعات الفعلية
Local sales	المبيعات المحلية
Accession requirements	متطلبات الانضمام
Overall average	المتوسط العام
Allocations of development	المخصصات التنموية
Social facilities	المرافق الاجتماعية
Financial position of the state	المركز المالي للدولة
Perfectly	المرونة
Income Elasticity of Demand	مرونة الطلب الدخلية
Administrative Advantages	المزايا الإدارية
Marketing Advantages	المزايا التسويقية
Technological Advantages	المزايا التكنولوجية

Financial Advantages	المزايا التمويلية
Benefits and exclusions	المزايا والاستثناءات
Foreign assistance	المساعدات الأجنبية
Operating level	مستوى التشغيل
General level of prices	المستوى العام للأسعار
Standard of living	المستوى المعيشي
Government Procurement	المشتريات الحكومية
Small and medium projects	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
Joint Ventures	المشروعات المشتركة
Marketing problems	المشكلات التسويقية
Supporting problem	مشكلة الدعم
Problem of idle production capacities	مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة
Problem of production accumulation	مشكلة تكدس الإنتاج
Inflation rate	معدل التضخم
Growth rate	معدل النمو
Production rates	معدلات الإنتاج
Terms of trade	معدلات التبادل التجاري
Actual growth rates	معدلات النمو الفعلية
Planned growth rates	معدلات النمو المخططة
Negotiations	المفاوضات
International institute for administrative development	المعهد الدولي للتنمية الإدارية
Anti-dumping	مكافحة الإغراق
Political issues	الملفات السياسية
Commercial disputes	المنازعات التجارية
Perfect Competition	المنافسة الكاملة
World economic forum	المنتدى الاقتصادي العالمي

Small enterprises	المنشآت الصغيرة
Facilities and public companies	المنشآت والشركات العامة
International organizations	المنظمات الدولية
Free Trade Area	منظمة التجارة الحرة
World Trade organization	منظمة التجارة العالمية
United nations for education and sciences organization (UNESCO)	منظمة التربية والعلوم (يونسكو)
World health organization (WHO)	منظمة الصحة العالمية
Human Resources	الموارد البشرية
Natural Resources	الموارد الطبيعية
Annual budgets	الموازنات السنوية
Foreign exchange balance	موازنة النقد الأجنبي
International specifications and standards	المواصفات والمعايير الدولية
Economic enterprises	المؤسسات الاقتصادية
The trade balance	الميزان التجاري
The state budget	الميزانية العامـــــــة للدولة
Competitive Advantage	الميزة التنافسية
Absolute Advantage	الميزة المطلقة
Comparative Advantage	الميزة النسبية
Socialist system	النظام الاشتراكي
Economic System	النظام الاقتصادي
Pluralistic political system	النظام السياسي التعددي
Fixed Exchange Rate System	نظام سعر الصرف الثابت
Theories of International Trade	نظريات التجارة الدولية
Classical Theory	النظرية التقليدية
Labor Theory of value	نظرية العمل في القيمة
Technology Transfer	نقل التكنولوجيا

money	النقود
Economic Growth	النمو الاقتصادي
Expected growth	النمو المتوقع
Unbalanced growth	النمو غير المتوازن
Production structures	هياكل الإنتاج
Economic structure	الهيكل الاقتصادي
Commodity structure of exports	الهيكل السلعي للصادرات
Commodity structure of imports	الهيكل السلعي للواردات
Structure of imports	هيكل الصادرات
Import	الواردات
Economic reality	الواقع الاقتصادي
Production methods	وسائل الإنتاج
Competitive status	الوضع التنافسي
Libyan agency for development and stability	الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار

الملحقات

جدول رقم (1)

الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970–2009)

القيمة (مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي
1970	844.9	197.3	1042.2	1288.3
1971	962.5	250.3	1212.8	1586.5
1972	968.1	343.1	1311.2	1753.0
1973	1197.1	512.9	1710.0	2182.3
1974	2446.2	817.8	3264.0	3787.3
1975	2025.9	1048.6	3074.5	3674.3
1976	2830.7	941.5	3772.2	4767.1
1977	3384.0	1117.1	4501.1	5612.7
1978	2932.9	1362.5	4295.4	5495.6
1979	4792.0	1097.5	5889.5	7602.2
1980	6489.2	2006.2	8495.4	10553.8
1981	4611.2	2481.4	7092.6	8798.8
1982	3908.8	2124.3	6033.1	8932.4
1983	3616.6	1784.8	5401.4	8511.7
1984	3300.4	1841.7	5142.1	7804.7
1985	3645.6	1214.4	4860.0	7852.1
1986	2431.5	1315.7	3747.2	6767.6
1987	2372.3	1278.1	3650.4	5936.9
1988	1906.7	1685.4	3592.1	6194.4
1989	2407.4	1475.0	3882.4	7113.3
1990	3744.9	1510.9	5255.8	7833.4
1991	3153.7	1505.5	4659.2	8522.1
1992	3038.8	1422.1	4460.9	8918.4

تابع الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي
1993	2477.6	1711.3	4188.9	8856.8
1994	3117.2	1487.9	4605.1	8960.9
1995	3222.1	1724.8	4950.6	9794.1
1996	3578.8	1914.8	5493.6	11445.2
1997	3455.6	2138.6	5594.2	12888.0
1998	2374.1	2203.7	4577.9	12610.6
1999	3682.2	1928.6	5610.8	14075.7
2000	5221.5	1911.4	7132.9	17775.7
2001	3593.9	2660.4	8053.5	17640.7
2002	10177.0	5585.7	15762.7	25914.0
2003	14806.6	5597.9	20404.4	37360.7
2004	20484.3	8255.2	29103.5	48105.3
2005	31148.0	7953.5	39101.5	66618.6
2006	36336.3	7934.7	44271.0	78029.9
2007	40972.1	8501.4	49473.5	92693.6
2008	54732.4	11195.2	65927.6	116639.6
2009	77021.6	26483.6	103505.2	155748.3

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (2)

قيمة الصادرات السلعية في الفترة (1970–2009)

القيمة (مليون دينار)

السنة	النفط الخام والغاز الطبيعي	سلع كيماوية وبتروكيماوية	مواد خام أخرى	سلع زراعية ومواد غذائية	الآلات والمعدات ومصنوعات أخرى
1970	841.9	0.008	1.011	0.085	1.896
1971	959.4	0.007	1.064	0.050	1.979
1972	964.1	0.003	3.154	0.050	0.791
1973	1193.6	0.001	3.199	0.068	0.220
1974	2444.4	0.010	1.280	0.028	0.445
1975	2024.1	0.007	1.181	0.031	0.568
1976	2828.5	0.011	1.623	0.024	0.535
1977	3378.1	0.008	2.709	0.014	0.953
1978	2921.1	8.192	2.449	0.000	1.207
1979	4768.8	20.537	1.777	0.000	0.849
1980	9486.4	2.800	0.000	0.000	0.000
1981	4592.7	17.110	0.000	0.000	0.000
1982	3875.5	33.301	0.000	0.000	0.000
1983	3573.1	43.490	0.000	0.000	0.000
1984	3248.4	52.016	0.018	0.000	0.000
1985	3592.2	53.402	0.000	0.000	0.000
1986	2398.3	32.962	0.018	0.220	0.000
1987	2297.5	74.822	0.029	0.000	0.000
1988	1879.9	116.435	0.305	0.330	0.000
1989	2293.6	113.350	0.453	0.000	0.000
1990	3534.7	141.603	50.840	13.918	3.825
1991	3009.2	105.720	21.841	15.448	2.181
1992	5810.9	80.520	91.817	36.481	19.048

تابع الجدول رقم (2) قيمة الصادرات السلعية في الفترة (1970-2009)

السنة	النفط الخام والغاز الطبيعي	سلع كيماوية وبتروكيماوية	مواد خام أخرى	سلع زراعية ومواد غذائية	الآلات والمعدات ومصنوعات أخرى
1993	2276.9	60.894	95.776	27.700	16.360
1994	2900.4	76.316	106.202	17.017	17.250
1995	2966.0	134.802	94.605	12.178	14.544
1996	3433.3	91.568	46.753	5.542	1.626
1997	3275.2	112.488	57.278	9.123	1.361
1998	2198.7	100.014	59.121	12.512	3.852
1999	3488.9	98.162	78.514	15.811	1.343
2000	4992.2	190.673	32.211	6.111	0.331
2001	5142.2	174.156	75.945	0.432	1.242
2002	9824.0	211.012	135.833	6.091	0.052
2003	14047.4	616.691	139.242	3.042	0.000
2004	20085.6	675.883	74.764	3.198	8.900
2005	30312.2	825.281	2.671	2.265	2.511
2006	34891.2	1223.775	215.616	0.991	1.121
2007	39589.1	1173.3	199.7	0.1	9.9
2008	52115.1	2024.5	545.4	2.3	43.1
2009	72712.3	3125.2	1085.7	9.1	89.3

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (3) قيمة الواردات السلعية حسب أقسام السلع في الفترة (1970-2009)

القيمة (مليون دينار)

السنة	الواردات الإستهلاكية	الواردات الوسيطة	الواردات الرأسمالية	السنة	الواردات الإستهلاكية	الواردات الوسيطة	الواردات الرأسمالية
1970	48.9	65.9	82.5	**1990**	313.8	526.7	670.3
1971	50.0	86.8	113.5	**1991**	308.2	543.5	653.8
1972	54.3	118.0	170.8	**1992**	291.1	501.0	629.9
1973	59.8	203.2	249.9	**1993**	254.2	598.8	858.2
1974	132.8	315.1	369.9	**1994**	258.6	556.8	672.6
1975	165.3	407.9	475.4	**1995**	393.5	613.3	721.7
1976	128.3	345.1	468.1	**1996**	347.1	655.6	912.1
1977	195.9	333.4	587.8	**1997**	443.8	662.5	1032.4
1978	211.1	391.9	759.5	**1998**	525.4	732.5	945.8
1979	245.6	488.2	363.7	**1999**	303.1	687.1	938.4
1980	349.3	679.8	977.0	**2000**	390.9	571.0	949.5
1981	416.7	800.1	1264.6	**2001**	465.5	706.8	1487.5
1982	311.7	749.0	1063.6	**2002**	861.8	1820.3	2903.6
1983	284.3	681.5	818.9	**2003**	757.6	1755.2	3081.1
1984	270.5	589.0	982.1	**2004**	1174.9	2312.1	4768.2
1985	188.7	379.6	646.2	**2005**	1207.6	2395.3	4353.5
1986	233.8	429.9	652.0	**2006**	1063.8	2436.7	4434.2
1987	198.2	413.4	666.4	**2007**	1252.9	2483.7	4764.8
1988	230.5	491.7	963.2	**2008**	2214.5	3444.5	5536.2
1989	271.7	533.7	669.6	**2009**	5468.2	9190.9	11824.5

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (4) توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان في الفترة (1971-2009) القيمة (مليون دينار)

السنة	مجموعة البلدان العربية	%	مجموعة البلدان الأفريقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	%	بلدان شمالي ووسط وجنوبي أميركا	%	مجموعة البلدان الآسيوية	%	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	%
1971	1.9	0.2	0.6	0.1	0.7	0.1	818.9	85.1	135.3	14.0	5.2	0.5	–	–
1974	6.9	0.3	73.6	3.0	17.8	0.7	73.6	83.3	185.2	7.6	125.8	5.1	–	–
1977	2.7	0.1	2.9	0.1	55.8	1.6	1693.1	50.1	1475.9	43.6	115.1	3.4	36.3	1.1
1978	12.4	0.004	2.7	–	86.8	2.9	1503.1	51.2	1239.5	42.3	78.1	2.7	10.3	0.004
1979	9.9	0.003	7.5	–	182.3	3.8	2488.4	52.3	1892.1	39.7	115.8	2.4	66.0	1.4
1980	58.1	0.9	9.7	0.1	271.3	4.2	3043.4	46.9	2694.0	41.5	302.2	4.7	110.3	1.7
1981	30.9	0.7	0.4	–	287.8	6.2	2508.3	54.4	1430.1	31.0	341.4	7.4	12.3	0.3
1982	43.5	0.7	5.2	0.5	157.6	5.2	1455.8	76.2	302.3	7.8	228.7	8.4	99.2	4.7
1983	23.7	0.6	16.4	1.1	183.9	5.1	2716.1	75.1	395.9	10.9	280.4	7.8	–	–
1984	71.5	2.2	3.9	0.1	304.7	9.2	2593.3	78.6	40.9	1.2	286.0	8.7	–	–
1985	72.1	2.0	–	–	365.1	10.1	2826.3	77.5	67.3	1.9	314.8	8.6	–	–
1986	68.2	2.7	–	–	301.5	12.2	1924.2	77.5	4.1	0.2	133.5	5.4	–	–
1987	53.9	2.3	0.2	–	250.5	10.6	1923.4	81.1	3.0	0.1	141.4	5.9	–	–
1988	28.1	1.5	0.1	–	128.9	6.8	1690.5	88.7	7.6	0.4	46.5	2.4	–	–
1989	32.3	1.3	5.8	0.2	139.4	5.8	2133.5	88.6	2.2	0.1	94.3	3.9	–	–
1990	124.0	3.3	9.4	0.3	285.7	7.6	3174.3	84.8	2.7	0.1	148.8	4.0	–	–
1991	118.2	3.8	0.1	–	148.3	4.7	2787.7	88.4	8.5	0.2	90.9	2.9	–	–
1992	185.3	6.1	0.6	0.02	78.7	2.6	2578.5	84.9	8.8	0.2	186.8	6.1	–	–
1993	145.7	5.9	4.2	0.2	99.4	4.0	2126.6	85.8	4.5	0.1	97.3	3.9	–	–
1994	198.5	6.4	2.7	0.1	97.8	3.1	2628.8	84.3	30.9	1.0	158.4	5.1	–	–

تابع الجدول رقم (4) بالملحق الإحصائي

السنة	مجموعة البلدان العربية	%	مجموعة البلدان الأفريقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	%	بلدان شمالي ووسط وجنوبي أميركا	%	مجموعة البلدان الآسيوية	%	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	%
1995	199.9	6.2	6.4	0.2	143.9	4.5	2615.6	81.2	27.2	0.9	228.9	7.1	-	-
1996	173.8	4.9	4.4	0.1	308.6	8.6	2853.9	79.7	9.4	0.2	228.5	4.6	-	-
1997	230.6	6.7	3.9	0.1	259.2	7.5	2683.7	77.7	19.5	0.5	258.7	7.5	-	-
1998	175.2	7.4	11.5	0.5	116.2	4.9	1943.7	81.9	13.4	0.5	114.2	4.8	-	-
1999	217.4	5.9	40.4	1.1	90.7	2.5	3068.4	83.3	10.7	0.3	254.5	6.9	-	-
2000	280.0	5.4	-	-	51.9	1.0	4456.1	85.3	11.3	0.2	422.1	8.1	-	-
2001	356.7	6.6	13.9	0.3	158.8	2.9	4363.5	80.9	17.2	0.3	483.8	9.0	-	-
2002	633.7	6.3	37.1	0.4	156.3	1.5	8301.8	82.4	23.1	0.2	925.0	9.2	-	-
2003	677.7	4.6	25.4	0.2	222.5	1.5	11951.3	80.7	58.6	0.4	1871.2	12.6	-	-
2004	809.3	3.9	35.6	0.1	244.0	1.2	16887.3	81.0	290.9	1.4	2581.2	12.4	-	-
2005	1123.1	3.6	22.4	0.1	238.2	0.7	23671.3	76.0	1363.4	4.4	4710.3	15.1	19.3	0.1
2006	1233.8	3.4	32.9	0.1	65.9	0.2	28220.0	77.6	3190.9	8.8	3592.6	9.9	-	-
2007	1239.6	3.0	26.5	0.1	248.6	0.6	31757.4	77.5	4380.3	10.7	3319.7	8.1	-	-
2008	1581.3	3.9	60.9	0.1	95.3	0.2	30918.8	75.6	3754.7	9.1	4561.1	11.1	-	-
2009	2512.5	3.3	149.5	0.2	395.2	0.5	61107.5	79.3	5841.7	7.6	7015.2	9.1	-	-

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (5) توزيع الواردات حسب مجموعات البلدان في الفترة (1971-2009)

القيمة (مليون دينار)

السنة	مجموعة البلدان العربية	%	مجموعة البلدان الأفريقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	%	بلدان شمالي ووسط وجنوبي أمريكا	%	مجموعة البلدان الآسيوية	%	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	%
1971	19.7	7.9	1.9	0.8	23.5	9.4	153.1	61.2	20.5	8.2	31.2	12.5	0.4	0.2
1974	46.7	5.7	3.7	0.5	74.0	9.1	543.9	66.5	43.4	5.3	102.1	12.5	4.1	0.5
1977	19.5	1.7	5.4	0.5	78.3	7.0	796.3	71.3	74.1	6.6	138.5	12.4	5.0	0.4
1978	28.8	2.1	4.8	0.4	117.1	8.6	922.4	67.7	91.6	6.7	186.8	13.7	11.2	0.8
1979	21.1	1.3	2.0	0.1	126.2	8.0	1098.1	69.8	95.9	6.1	206.4	13.1	22.7	1.4
1980	13.3	0.7	3.8	0.2	114.5	5.7	1461.9	72.9	151.2	7.5	217.4	10.8	43.9	2.2
1981	28.5	1.1	3.6	0.1	153.8	6.2	1724.5	69.5	189.1	7.6	282.0	11.4	99.9	4.0
1982	43.5	2.0	5.2	0.2	156.6	7.4	1455.8	68.5	185.4	8.7	228.7	10.8	99.2	4.7
1983	28.1	1.6	2.5	0.1	140.9	7.9	1284.1	71.9	80.6	4.5	231.3	12.0	17.2	1.0
1984	45.7	2.5	0.1	0.01	124.2	6.7	1225.1	66.5	84.9	4.6	347.0	18.0	14.7	0.8
1985	28.8	2.4	1.1	0.1	65.7	5.4	826.3	68.0	88.6	7.3	194.5	16.0	9.5	1.0
1986	16.2	1.2	3.5	0.3	55.3	4.2	918.9	69.8	69.6	5.3	241.4	18.3	10.7	0.8
1987	30.9	2.4	2.2	0.2	68.7	5.4	900.4	70.4	32.8	2.6	234.2	18.3	8.8	0.7
1988	55.0	3.3	2.1	0.1	95.2	5.6	1064.6	63.2	54.4	2.7	420.6	25.0	2.6	0.2
1989	53.6	3.6	1.4	0.1	67.0	4.5	1048.2	71.1	57.9	3.9	242.9	16.5	3.9	0.2
1990	90.2	6.0	1.8	0.1	36.2	2.4	1063.8	70.4	75.9	5.0	239.6	15.9	2.5	0.2

تابع الجدول رقم (5) بالملحق الإحصائي

السنة	مجموعة البلدان العربية	%	مجموعة البلدان الأفريقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	%	بلدان شمالي ووسط وجنوبي أمريكا	%	مجموعة البلدان الآسيوية	%	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	%
1991	130.8	8.7	2.7	1.2	25.9	1.7	999.5	66.4	76.4	5.1	264.9	17.6	5.2	0.4
1992	116.5	8.2	3.7	0.3	137.7	9.7	780.1	54.9	79.6	5.6	299.38	21.1	6.4	0.3
1993	162.0	9.5	0.9	0.1	240.1	14.0	908.8	53.1	76.3	4.5	317.7	18.6	5.6	0.3
1994	125.5	8.4	2.3	0.2	227.1	15.3	766.5	51.5	50.2	3.4	294.7	19.8	21.6	1.5
1995	151.5	8.8	10.6	0.6	180.3	10.4	925.7	53.6	94.0	5.4	358.0	20.7	8.6	0.5
1996	160.6	8.4	2.0	0.1	193.9	10.1	1037.5	54.2	132.0	6.9	379.9	19.8	8.9	0.5
1997	215.5	10.1	2.0	0.1	178.9	8.3	1184.2	55.4	127.6	6.0	393.4	18.4	37.0	1.7
1998	197.3	8.9	7.4	0.3	114.6	5.3	1261.4	57.3	147.5	6.7	391.1	17.7	84.4	3.8
1999	199.9	10.4	7.1	0.4	139.8	7.2	1069.9	55.5	95.5	4.9	400.0	20.7	16.4	0.9
2000	221.9	11.6	12.2	0.6	110.5	5.8	1042.0	54.5	138.1	7.2	375.6	19.7	11.1	0.6
2001	271.2	10.2	22.8	0.9	145.0	5.4	1625.5	61.1	154.7	5.8	419.3	15.8	21.9	0.8
2002	543.9	9.7	19.8	0.4	352.5	6.3	3104.9	55.6	403.8	7.2	1116.0	20.0	44.8	0.8
2003	567.1	11.7	23.8	0.5	83.9	1.7	3060.6	63.3	194.5	4.0	891.2	18.4	21.4	0.4
2004	502.9	6.1	19.7	0.2	1310.4	15.9	3754.8	45.5	618.1	7.5	2032.3	24.6	17.0	0.2
2005	689.1	8.7	23.6	0.3	402.7	5.1	4458.2	56.0	619.2	7.8	1726.2	21.7	34.5	0.4
2006	898.3	11.3	7.5	0.1	370.1	4.7	4053.3	51.1	754.0	9.5	1831.6	23.1	19.9	0.2
2007	469.9	5.6	8.2	0.1	411.6	4.8	3636.0	42.8	1108.4	13.0	2850.0	33.5	17.3	0.2
2008	921.8	8.2	22.9	0.2	400.1	3.6	4853.5	43.4	772.5	6.9	4198.8	37.5	25.6	0.2
2009	2114.2	8.0	50.3	0.2	875.1	3.3	12512.7	47.2	1921.4	7.3	8825.3	33.3	184.6	0.7

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

النتائج والمقترحات

إن منظمة التجارة العالمية – التي تعدّ الركن الثالث في منظومة الاقتصاد العالمي – أصبحت تضم نحو 150 عضواً، و31 عضواً مراقباً، وتهيمن على أكثر من 95% من التجارة العالمية بمختلف صورها السلعية والخدمية، ولاشك إن طلب ليبيا الانضمام إلى المنظمة، وحصولها على صفة العضو المراقب، يعني ضمنياً بداية الطريق نحو تحرير اقتصادها، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا حتماً سيواجه بالعديد من التحديات والآثار المحتملة، ولاسيّما في ظل الاختلالات التي يعاني منهـــا الاقتصـــاد الليبي بصورة عامـــة، واختلال قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية بصورة خاصة، وعليه يبدو أنه لامناص للاقتصاد الليبي من اتخاذ جميع التدابير والبروتوكولات الإدارية والسياسية والجمركية وغيرها مـــن المجالات، للرقي بها إلى مستوى العالمية في محاولة تعزيز الآثار الايجابية، وتفادي واستيعاب الآثار السلبية المحتملة من الانضمام إلى المنظمة. وعن طريق البحث والدراسة والتحليل توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والمقترحات **المتمثلة فيما يأتي:**

أولاً : النتائج:

عن طريق الدراسة والبحث والتحليل توصل الباحث إلى جملة من النتائج المتمثلة في الآتي :

1- اعتمدت السياسة التنموية في ليبيا بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة على التوجهات الاشتراكية، مما أدى إلى تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي على حساب أداء القطاع الخـــاص، حيث استحوذ القطاع العام على ما نسبته 82.2% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في الفترة (1970-1997) وبلغت هذه النسبة 77% من إجمالي الاستثمارات عام 2005، وهذا يعني أن اتجاهات الخصخصة ما زالت تسير بخطى متعثرة وتعكس ضعف أداء القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.

2- إن جميع الخطط التنموية في ليبيا كانت تهدف إلى إحداث نوع من التغيرات الهيكلية لصالح القطاعات الإنتاجية (الصناعة التحويلية والزراعة).

3- حاولت إستراتيجية التنمية الصناعية في ليبيا الجمع بين إستراتيجيتي الإحلال والتصدير في آنٍ واحـــد، إلا أنها كانت تميل بصورة واضحة نحو إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي

اعتمدت على التكنولوجية المستوردة من الخارج، فأدت هذه الحماية التي رافقت تطبيق هذه الإستراتيجية إضافة إلى عدم مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الإنتاج إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض مستوى الجودة مما أفقد المنتجات الصناعية القدرة على المنافسة على المستويين المحلي والخارجي.

4- على الرغم من أن قطاع الصناعة التحويلية قد استحوذ على نسبة لا يستهان بها بلغت 9.2% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في فترة الدراسة، إلا أن مساهمته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة جداً ولم تتجاوز 4.5% في المتوسط في فترة الدراسة، كما بلغت مساهمة هذا القطاع في استيعاب العمالة نسبة منخفضة بلغت في المتوسط نحو 7.9% فقط من إجمالي القوى العاملة في الفترة نفسها، ولم يسهم هذا القطاع بأية أهمية تذكر في إجمالي الصادرات الليبية.

5- على الرغم من أن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي ولاسيّما فيما يتعلق بهيكل الناتج المحلي الإجمالي قد استهدفت في جميع الخطط التنموية في ليبيا، إلا أن حجم النجاحات المحققة في هذا المجال كانت محدودة قياساً بمستهدفات الخطط التنموية، حيث ما زال قطاع النفط وقطاع الخدمات يستأثران على ما نسبته 45.6%، 45 % من هيكل الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وعلى الترتيب في فترة الدراسة.

6- يعاني قطاع الصناعة التحويلية من العديد من المشكلات التي أسهمت في تدني مستوى الأداء بالوحدات الصناعية جودةً وسعراً، وكان أبرز هذه المشكلات مشكلة عدم القدرة على تصريف الإنتاج، ومشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة وما تؤدي إليه من ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار النهائية ومن ثمّ ضعف القدرة على المنافسة محلياً وخارجياً. وهذا الأداء الضعيف لقطاع الصناعة التحويلية والمشكلات المرتبطة به تجعل من الصعب الاعتماد عليه كمصدر لتنويع هيكل الصادرات الليبية وكبديل للدخل وتوفير فرص العمل.وهذه النتيجة تثبت صحة فرضية الدراسة(إن المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية تؤدي إلى ضعف أدائه وتضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية).

7- اتسم الاقتصاد الليبي بالتركيز الشديد في صادراته لصالح قطاع النفط، حيث هيمنت الصادرات النفطية على جل الصادرات الليبية، إذ بلغت في المتوسط نحو 95.6% في فترة الدراسة (وهذا يعكس ضعف أداء قطاع الصناعة التحويلية في تنويع الصادرات). وقد انعكس ذلك على تركز هذه الصادرات جغرافياً حيث استحوذت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 76.9% من إجمالي الصادرات الليبية في المتوسط في الفترة نفسها، وكان من الطبيعي أن تتجه الصادرات النفطية إلى هذه المجموعة من الدول المصنعة له، ومن جانب آخر تميزت الواردات الليبية بالتنوع حيث بلغت الواردات الاستهلاكية نسبة تراوحت بين (15.2% و 24.8%) في فترة الدراسة، بينما مثلت الواردات الوسيطة والواردات الرأسمالية نسبة تراوحت بين (29.9% و 38.9%) ، (41.7% و49.7%) على الترتيب في الفترة نفسها. كما شهد توزيعها الجغرافي تنوعاً حيث استحوذت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الآسيوية على ما نسبته 54%، 24.7% في المتوسط وعلى الترتيب في فتـــرة الدراسة، بينما استحوذت مجموعة البلدان العربية، وبلدان شمالي ووسط وجنوبي أميركا، ومجموعة بلدان أوروبا الشرقية على ما نسبته 7.4%، 7.2%، 5.9% في المتوسط وعلى الترتيب في الفترة نفسها، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية (وجود خلل هيكلي في التركيب السلعي للتجارة الخارجية الليبية نتيجة عدم تنوع الصادرات الليبية وتركزها في صادرات النفط الخام من جهة وتنوع الواردات السلعية وتعددها من جهة أخرى).

8- إن هذا التركز في الصادرات والتنوع في الواردات أدى إلى زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج **حيث**:

أ- بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي(معامل التجارة الخارجية) نحو 61.8% في المتوسط في فترة الدراسة.

ب- إن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير) سجلت في المتوسط في فترة الدراسة ما نسبته 43.6%.

ج- بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) 18.3% في المتوسط في فترة الدراسة.

د- إن نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات كانت مرتفعة في فترة الدراسة حيث سجلت 44.8%.

هـ- ارتفاع نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي في فترة الدراسة، إذ بلغت في المتوسط نحو 64%، في مقابل 36% فقط للإنتاج المحلي.

9- إن زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج من شأنه أن يؤدي إلى ميل معدلات التبادل التجاري في المدى الطويل في غير صالح الاقتصاد الليبي، وهذا يعني أن مقدار ما تحصل عليه الدولة من الواردات سيتجه نحو الانخفاض مقابل كل وحدة واحدة من الصادرات، كما أن زيادة معدلات الانفتاح في ظل تركز الصادرات في النفط الخام يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي، ولعل إلغاء بعض المشروعات التنموية وتأجيل تنفيذ بعضها الآخر وانخفاض قيمة فائض الميزان التجاري في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نتيجة انخفاض العائدات النفطية خير دليل على ذلك. إن النتيجة 8و9 تثبت صحة الفرضية (إن التركز في الصادرات والتنوع في الواردات يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الليبي ناجمة عن زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد على الخارج، ومن ثمّ ميل معدلات التبادل التجاري في المدى الطويل في غير صالح الاقتصاد الليبي).

10- إن سعي ليبيا إلى تحرير السياسات التجارية الخارجية عن طريق طلب عضوية منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه يتواءم مع توجهات هذه المنظمة، إلا أن طبيعة الاقتصاد الليبي والمشكلات والاختلالات التي يعاني منها تكون عقبة أمام إمكانية التعايش مع الاقتصاد العالمي (ولاسيّما في ظل تدني أداء قطاع الصناعة التحويلية)، وهذا سيجعل من الآثار الإيجابية الناجمة عن الانضمام تتضاءل إلى حد بعيد، وأن إمكانيات الاستفادة من هذا الانضمام تظل محدودة على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط، فبقدر ما يتيح قرار الانضمام فرص الانفتاح على الاقتصاديات الصناعية، وفرص الاستفادة من التطور التقني والمعرفي، وفرص النفاذ إلى الأسواق الدولية، والاستفادة من بعض المزايا والاستثناءات التي تتيحها المنظمة، فإنه يفتح على الاقتصاد الليبي كذلك تحديات غاية في الصعوبة، ولاسيّما تلك التي تتعلق باشتداد المنافسة في السوق المحلي والخارجي،

وضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية. هذه النتيجة تثبت صحة فرضية الدراسة(إن الآثار السلبية الناجمة عن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية ستكون أكبر من الآثار الإيجابية ولاسيّما في الأمدين القصير والمتوسط).

11- إن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية لن يؤثر كثيراً على التجارة الخارجية في ليبيا، والميزان التجاري، ويعود السبب في ذلك إلى صغر حجم الصادرات غير النفطية ولاسيّما الصناعية منها في هيكل الصادرات، فضلاً عن التنوع السلعي للواردات الليبية وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات، كما أن خروج النفط حتى الآن من إطار منظمة التجارة العالمية، سيجعل من الآثار المتوقعة على الصادرات النفطية تبدو من منظور الآثار غير المباشرة، أي أنها سترتبط بالنمو المتوقع في الاقتصاد العالمي الناجم عن تحرير التجارة العالمية.

12- إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الليبي لم يعد يتعلق بالسؤال الجدلي هل ستنضم ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية أم لا؟، وإنما في الكيفية التي يجري عن طريقها تعظيم الآثـــار الإيجابية، وتجاوز الآثار السلبية للانضمام، فعدم الانضمام يعني بقاء الاقتصاد الليبي مهمشاً ومعزولاً عن الاقتصاد العالمي، وسلبياته ربما تتجاوز بكثير سلبيات الانضمام، بينما إيجابيات الانضمام لن يتمتع بها إلا الدول الأعضاء في المنظمة.

ثانياً: المقترحات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يقترح ما يأتي:

1. إن تشجيع التصدير الذي يؤدي إلى تنويع هيكل الصادرات الليبية، يعدّ هو الخيار الإستراتيجي لدعم الأنشطة المختلفة ولاسيّما في ظل التحديات والآثار المتوقعة على الاقتصاد الليبي بسبب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا يتطلب من الدولة وضع السياسات، وإعداد البرامج، واتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها إعداد البنية الاقتصادية وتهيئتها بصورة شاملة للتلاؤم مع المتطلبات الدولية، والتكيف مع الأوضاع المتوقعة من هذا الانضمام.
2. التركيز على التجارة الخارجية باعتبارها ركيزة أساسية لإنجاز أهداف النمو الاقتصادي لأي دولة على اختلاف درجة تقدمها وحجمها وسياساتها الاقتصادية، وهذا يتطلب الإدراك التام بالتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي، ومن ثمّ فإن الخطط التنموية الجديدة في ليبيا يجب أن تتصف برؤية مستقبلية تركز على القضايا والتحديات المحتملة التي تفرضها المرحلة الجديدة في ظل النظام العالمي الجديد، ومحاولة الاستفادة مما يقدمه من فرص وتجاوز ما يحمله من مخاطر بأقل الخسائر الممكنة.
3. العمل على تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي بواسطة إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية ولاسيّما الإنتاجية منها، وتجاوز المشكلات والاختناقات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية، والسير بخطى ثابتة نحو برامج الخصخصة عن طريق دعم القطاع الخاص وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولاسيّما تلك التي تعتمد على مدخلات إنتاج محلية ، لما لها من دور كبير في دعم النشاط التصديري في المرحلة المقبلة بالصورة التي تقود إلى التحرر التدريجي من سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي في ليبيا.
4. الاهتمام برفع القدرة التنافسية للمنتجات الليبية، عن طريق اتقان صناعة الجودة والتطوير النوعي للمنتجات، والالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية بصورة عامة، والتركيز على الصادرات البتر

وكيماوية بصورة خاصة باعتبارها أهم الصادرات غير النفطية التي تعتمد على مدخلات تنتج محلياً، مما يجعل من إمكانية تنميتها وتطويرها بميزة تنافسية ممكناً.

5. التأكيد على أهمية تفعيل الترتيبات العربية والأفريقية، وتوظيف ما أمكن منها لخدمة متطلبات الاقتصاد الليبي، ولاسيّما أن هذه الترتيبات تتيح مجال أكبر للتفاوض مع الدول المتقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية.